حق العودة

عدد خاص

العدد (٤-٥) تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أيــار ٢٠٠٤

«فضيحـة العصـر الاخلاقيـة»

بقلم: يحيى يخلف
وزير الثقافة

تنطوي الطبيعة السياسية والاجتماعية للصهيونية على تصور خاص للانسان العربي عامة والفلسطيني بشكل خاص، من حيث طبيعته وثقافته والصلات القائمة بينه وبين وطنه، وهو تصور يتنافى مع كل حقائق الوجود العربي ومع كل ما يمت اليه بصلة، بل ان الصهيونية تقف واياه على طرفي نقيض.

هذا التصور هو في الواقع القاعدة والركيزة الاساسية لسياسة اغتصاب الأرض واقتلاع الشعب بأكثر الوسائل همجية وأكثر صورها توحشاً. وهو بمعنى أكثر شمولية يمثل الايديولوجيا والثقافة الصهيونية، القائمة على منظومة متراكبة من المعتقدات المستمدة من الأساطير وبعض أحداث التاريخ الباهتة.

يتبدى جوهر الأيديولوجيا والثقافة الاسرائيلية في سمات ثلاث هي: العنصرية والعدوانية والتوسعية. عنصرية ترى في كل الأغيار اعداء، وعدوانية تبيحها تلك العنصرية كمظهر من مظاهرها، والتي تجلت في عدوانهم المتكرر على الشعب الفلسطيني. وتوسعية احتلالية واحلالية (استيطان) للأراضي الفلسطينية، وطرد وتهجير السكان الفلسطينيين وتدمير قراهم، ووضع مخططات جديدة للتهجير الجماعي (الترانسفير)، والتطلع الدائم الى مناطق أخرى أبعد من الحدود الفلسطينية، وترانسفيرات أخرى جديدة، ووقائع تراجيدية أخرى متجددة.

هذه الايديولوجيا لا بد لها من الكذب وتزييف الواقع والحقائق التاريخية، فمن مقولة «أرض بلا شعب» الى التبجح الكاذب بأنكار وجود ثقافة للفلسطينيين، الى تغيير المعالم والأسماء، والى فبركة اكاذيب عن اسباب الهجرة، الى مهزلة التشريعات التي تجعل من الحاضر في وطنه غائباً ولا وجود له.

ويدخل هذا التزييف الرواية التضليلية الاسرائيلية الزاعمة بأن ما حدث في فلسطين عام ١٩٤٨ كان حرب استقلال اسرائيل، وطرد الفلسطينيين كان تحريراً!

وهذه الايديولوجيا لا بد لها ايضا من مواقف ذرائعية تستغل وتستثمر الظروف العالمية وتعمل دائماً على الاعتماد على حليف قوي يناصر باطلها، فقديما كان الحليف هو بريطانيا الامبريالية، وعندما تغير اتجاه الرياح، أصبحت امريكا هي (الجدار الواقف) الذي يرتكن اليه حكام اسرائيل، وليجد الفلسطينيون انفسهم في مواجهة اعتى غطرسة على الأرض، وبما يشكل «فضيحة العصر الأخلاقية»

ان حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم حق مقدس وطبيعي، لا يقبل التبرير او التسويف او الانتقاص. وهو حق اقرته الشرعية الدولية وبما لا يقبل التأويل، ذلك ان ارساء قواعد العدل والسلام لا يقوم بأي حال على انكار الحقوق.

٥٦ عاماً على النكبة



ساهم في هذا العدد

يحيى يخلف، وزير الثقافة (رام الله)
عبد الرحمن الأبنودي (القاهرة)
سميح القاسم (الناصرة)
أحمد دحبور (غزة)
د. نور الدين مصالحة (لندن)
د. عبد الله الحوراني (غزة)
د. كرمة النابلسي (أكسفورد)
د. ايلان بابيه (حيفا)
د. محمد خالد الأزعر (القاهرة)
أحمد قعبور (بيروت)
محمد بكري (حيفا)
عيسى قراقع (بيت لحم)
سلمان ناطور (حيفا)
ايتان برونشتاين (تل أبيب)
ايزابيل همفريز (القاهرة)
تيسير نصر الله (نابلس)
تيري رمبل (بيت لحم)
هشـام نفـاع (حيفا)
ناصر الجعفري (عمان)
أمية جحا (غزة)
أمل جادو (بوسطن)
رون ويلكنسون (بيت لحم)
عبد الباسط خلف (جنين)

نكبـــة فلســطين: خلفيــة تـاريخيـة

شكل العام ١٩٤٨ المنعطف الابرز والاخطر في تاريخ الشعب الفلسطيني، فقد انهار المشروع الفلسطيني السياسي، ومعه النظم الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للفرد والجماعة على السواء. لقد كانت قضية فصل الفلسطينيين عن ارضهم ووطنهم، وتحويلهم الى مجموعات مشتتة من اللاجئين، وتدمير القرى والمدن الفلسطينية، واقامة اسرائيل على أنقاضها كبير الأثر في رسم معالم وتطورات الصراع العربي الاسرائيلي عموما و«القضية الفلسطينية» على وجه الخصوص في الفترة اللاحقة.

الطريـق الى النكبـة

بالرغم من أن النكبة لم تكن حدثا حتميا في الصراع العربي–الاسرائيلي، الا ان دلالاتها ومسبباتها قد سبقت هذا التاريخ، عائدة الى بداية القرن العشرين مع ازدياد الهجرات الصهيونية الاستيطانية الى فلسطين، وابرام اتفاقية سايكس بيكو في العام ١٩١٦، ووعد بلفور في تشرين الثاني من العام ١٩١٧.

عصبة الأمم وفرض الانتداب

شكل اقرار نظام الانتداب على فلسطين في بداية العشرينيات من القرن الماضي، خطوة محورية في عدم الاقرار بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. فقد إعترف المجتمع الدولي رسميا بحق أهل فلسطين في تقرير المصير والإستقلال منذ عام ١٩١٩ من قبل عصبة الأمم كما هو وارد في ميثاقها. وبالرغم من ذلك، فقد أقرت عصبة الأمم نظام الانتداب رسميا على فلسطين في العام ١٩٢٢ وأودعت الوصاية الى بريطانيا العظمى الى وقت «يبلغ الفلسطينيون فيه مرحلة يكونون قادرون على حمل عبئ إستقلالهم».

وبعكس الإلتزام الوارد أعلاه، فقد بلورت الحكومة البريطانية نظام الإنتداب بالتنسيق مع الحركة الصهيونية والسلطات الامريكية التي دعمت بدورها فكرة انشاء البيت القومي اليهودي في فلسطين بما يتوافق وضمان بناء «البيت» القومي اليهودي في فلسطين («الييشوف») وفق إلتزام الحكومة البريطانية كما جاء في تصريح وزير خارجيتها آرثور بلفور في ٢ تشرين ثاني من العام ١٩١٧ الذي «ينظر بعين العطف إلى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين». وليس العمل على هدف الانتداب المعلن بدفع الفلسطينيين نحو الإستقلال. وبموجب معايير الانتداب فقد منحت حكومة الإنتداب الأقلية اليهودية في فلسطين الحقوق السياسية الكاملة في الوقت الذي منحت فيه الغالبية العربية الفلسطينية حقوقا دينية ومدنية فقط.

وقد شكل قرار منح نظام الإنتداب على فلسطين لبريطانيا العظمى إنتهاكا لحقوق أساسية أيضا، فقد أشارت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم الى أن إختيار جهة الانتداب في المناطق غير الخاضعة الى حكم مركزي تقودها أولا رغبات السكان المحليين. ومع ذلك، فقد آثر المجتمع الدولي على عدم الخوض في رغبات وخيارات السكان المحليين في فلسطين بشأن مصيرهم او العمل على توفير الحماية للحقوق السياسية والاقتصادية لكل سكان فلسطين. إن سلوكيات الإنتداب البريطاني على فلسطين قد عكست بمجملها الإلتزامات البريطانية السابقة للحركة الصهيونية، ففي العام ١٩١٧، صادق البرلمان البريطاني على إعلان بلفور والذي منح من خلاله الإعتراف والدعم لفكرة إنشاء البيت القومي اليهودي في فلسطين.

لقد وضع الولاء المضاعف بين إدارة الإنتداب البريطاني والحركة الصّهيونية في تصادم دائم ومستمر مع السكان المحليين الفلسطينيين. وقد كان واضحا أن الصدام الأول والذي من شأنه أن يحدد مصير الطرفين تجلى بالمعادلة الديمغرافية وملكية الاراضي، وقد أعطت الحركة الصهيونية منذ نشأتها الاولى أهمية فائقة لمثل هذه العوامل بإعتبارها أساس الدولة العبرية في فلسطين، فبالإضافة الى الهجرة الى فلسطين فإن مسألة تملك الأرض لغرض الإستيطان والعمل لم تكن أقل أهمية. في بداية الانتداب شكل السكان اليهود في فلسطين ١١ ٪ فقط من السّكان وامتلكوا نحو ٣ ٪ من الأرض فقط.

وكان إستمرار التواجد الأجنبي على فلسطين وتوظيف موارده من أجل بناء الدولة اليهودية وإزدياد الهجرات اليهودية الى فلسطين بعكس رغبات الفلسطينيين قد قاد عدد من الثورات والهبات الشعبية ضد الإنتداب البريطاني والخطط الصهيونية. قامت حكومة الانتداب في أعقابها بقمع السكان المدنيين بحجة اخماد العنف. مستعملة عددا من الانظمة والتشريعات ومنها قوانين الطوارئ التي سنتها حكومة الأنتداب وقلّصت بموجبها مدى الحقوق الممنوحة للفلسطينيين، فقد إستخدمت القوات البريطانية القوة المفرطة في ذلك عن طريق فرض العقاب الجماعي، وهدم البيوت، وطرد القيادات الوطنية، والإعتقال والقتل. وبالرغم من أن اليهود الصهاينة كانوا قد قاموا ببعض الإشتباكات مع حكومة الإنتداب خاصة في السنوات التي سبقت عام ١٩٤٨، إلا أن ذلك لم ينعكس أبدا على العلاقة الوطيدة بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية أو الإلتزام البريطاني بوعد بلفور.

هيئة الأمم المتحدة تقسّم فلسطين ١٩٤٧

وقد تسارعت الأحداث في فلسطين في بداية عام ١٩٤٧ الى نقطة الانفجار. فقد توصلت الحكومة البريطانية الى «القناعة» بعدم قدرتها على متابعة إنتدابها على فلسطين، وأعلنت للأمم المتحدة (المنظمة الوريثة لعصبة الأمم) عن نيتها سحب قواتها من فلسطين بعد أكثر من عقدين من عمر الإنتداب. وبالرغم من نص ميثاق الامم المتحدة على إجراء من شأنه منح الإستقلال للشعوب التي تخضع لإنتداب القوى الأجنبية وضمها الى المجتمع الدولي كدول مستقلة، إلا ان الأمم المتحدة قامت بمناقشة إمكانية تخويل قوى شبيهة بقوى الانتداب من اجل إستمرار الوصاية المؤقتة على فلسطين. وقد إعترضت الحكومة البريطانية على إقتراح وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، مدعية أن هذا من شأنه ان يطيل عمر التدخل البريطاني في فلسطين، وهو ما لا تريده الحكومة البريطانية. وفي الوقت نفسه، وعندما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالبت في مصير فلسطين المستقبلي إعترضت الحكومة البريطانية نفسها على الإعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة مستقلة. فيما أبدت الغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة إلتزاما مضاعفا للحركة الصهيونية وحقوق الشعب الفلسطيني. وقد رفضت الأمم المتحدة الطلبات المتكررة لبعض الأعضاء في جمعيتها العامة بتحويل القضية الى مستشاري محكمة العدل الدولية القانونيين، للبت في مستقبل فلسطين القانوني تبعا للقرار البريطاني في إنهاء حالة الانتداب، وأن تصدر السلطة القانونية للأمم المتحدة قراراتها وتوصياتها في هذا الصدد.

برفضها خيار الحل القانوني لقضية فلسطين، فقد أدخلت الامم المتحدة فلسطين الى مستقبل مجهول تماما، وقررت الجمعية العامة تعيين لجنة خاصّة تبحث الوضع المستقبلي لفلسطين تقدم بعد ذلك توصياتها الى الجمعية العامة. وبعد عدة أشهر من المباحثات والتحقيقات، أصدرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة حول فلسطين (UNSCOP) توصياتها. وقد وافق أعضاء اللجنة على إحدى عشرة توصية عامّة بشكل إجماعي، بضمن ذلك إنهاء وضع الإنتداب، وإشراف الأمم المتحدة على الفترة الإنتقالية، والحماية الدينية وحقوق الأقليات (بضمن ذلك حقوق المواطنة وحقوق الملكية) في فلسطين. وقد اتفق كل أعضاء اللّجنة بأنّ »ضرورة وضع المقاييس اللازمة التي تعالج القضية بشكل شمولي« من الممكن وضعها خلال الفترة الانتقالية. وقد عمدت اللجنة في النهاية الى تقديم توصية الى الجمعية العامة بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية مع تصويت أقلية في اللجنة لصالح »دولة ديمقراطية واحدة«. وقد جاء حل إقامة الدولتين العربية واليهودية بهدف الإجابة على المطالب القومية لطرفي الصراع كل على حدة. فيما هدف حل الدولة الفدرالية (أقلية في اللجنة) لضمان الحقوق السياسية والمدنية لكلا العرب واليهود في دولة واحدة، ووقف حل الانفصالية والذي بدأ يظهر بتصاعد مستمر في كل الحلول المقترحة للصراع الدائر في الشرق الاوسط.

وفي ٢٩ تشرين ثاني عام ١٩٤٧ صوّتت الجمعية العامة في الامم المتحدة مع توصية لجنة (UNSCOP) القاضية بتقسيم فلسطين الى دولتين حيث وقفت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى جانب التقسيم، وقد أخذ هذا القرار رقم ١٨١. ومن الواضح أن هذا القرار لم يأخذ بعين الإعتبار الرغبات الاساسية للغالبية المطلقة للسكان في فلسطين والخطر من أن تنفيذ خطة التقسيم سيجر «نقل» (أو ترحيل) قطاع واسع من السكان بصورة غير طوعية. وقد منح «قرار التقسيم» اليهود نحو ٥٦ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية غالبيتها من الاراضي السهلية بالرغم من أن نسبة الأراضي التي يسيطر عليها اليهود في تلك الفترة لم تتعد الـ ٧ ٪ فقط وكان اليهود يشكلون نحو ثلث عدد السكان في فلسطين. بالاضافة الى ذلك، فان نصف عدد السكان في «الدولة اليهودية» المقترحة كانوا من العرب الفلسطينيين والذين كانوا يملكون نحو ٩٠ ٪ من مساحة الارض. لقد حوت الدولة اليهودية المقترحة نحو ٤٩٨٠٠٠ يهودي، و٤٩٧٠٠٠ عربي فلسطيني منهم نحو ٩٠٠٠٠ بدوي. اما الدولة العربية المقترحة فحوت نحو ٧٢٥٠٠٠ عربي مقابل ١٠٠٠٠ يهودي. مدينة القدس والتي كان من المفروض ان تخضع الى حكم دولي، حوت ١٠٥٠٠٠ فلسطيني ونحو ١٠٠٠٠٠ يهودي. ٣٠ مستوطنة فقط من أصل ٣٠٥ مستوطنة يهودية تقع خارج المنطقة المسيطر عليها من قبل »الدولة اليهودية«. وتشكل أراضي الدولة اقل من ٣٪ من اراضي الدولة اليهودية.

وما أن انتهى الانتداب عام ١٩٤٨ حتى اصبح عدد اليهود في فلسطين ٦٠٥,٠٠٠ يهودي, نتيجة الهجرة الظاهرة والخفية التي سمحت بها بريطانيا رغم معارضة الأهالي ومقاومتهم وثوراتهم, وأهمها ثورة ١٩٣٦, وهكذا اصبح اليهود يمثلون ٣٠٪ من سكان فلسطين الذين بلغ عددهم حوالي مليوني نسمة عام النكبة. وكان التحول في التركيبة الديمغرافية في فلسطين الانتدابية خلال فترة الانتداب البريطاني قد تم بفعل الهجرات اليهودية الجماعية الكبيرة المتعاقبة. فبين أعوام ١٩٢٢–١٩٤٨، تضاعفت نسبة اليهود في فلسطين بأكثر من ست مرات، وبمعدل نمو ٧٠ ٪ بسبب تلك الهجرات. وبين أعوام ١٩٣٣ و ١٩٣٦ على سبيل المثال، بلغت الهجرة اليهودية السنوية الى فلسطين بين ٣٠٠٠٠–٦٠٠٠٠ من اليهود الأوروبيين، وبلغت مجمل الهجرات اليهودية في



هذه الأعوام نحو ٥٠ ٪ من عدد اليهود «الرسميين» المهاجرين الى فلسطين منذ بداية الانتداب حتى العام ١٩٤٦. (تاريخ التقديرات البريطانية الاخيرة للسكان في فلسطين).

المواجهة.. والنكبة ١٩٤٨

وكلما أخذت الأوضاع في فلسطين تزداد خطورة وحدة، تصاعدت أيضا مساعي البحث من قبل عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية عن إستراتيجية بديلة لوضع حد للتسارع في الأحداث نحو الحرب. وفي ربيع ١٩٤٨ كانت الإدارة المدنية البريطانية، بالإضافة الى الخدمات الحكومية وتطبيق القوانين في فلسطين جميعا على حافة انهيار كامل. وفي الوقت الذي جمدت فيه الولايات المتحدة خطة التقسيم الخاصة بفلسطين وبدأت العمل على تأسيس وصاية مؤقتة وهي ما حدّها بيروقراطية الأمم المتحدة حتى أيار من العام ١٩٤٨، كان نحو ٤٠٠٠٠٠ فلسطيني أو ثلث تعداد الشعب الفلسطيني قد هجر من بيوته وقراه، وتهجير السكان الفلسطينيين من نحو ١٩٩ قرية ممتدة على ٣٣٦٣٩٦٤ دونم (٣٣٦٣ كم مربع).

لقد أدى الاعلان أحادي الجانب «بإستقلال دولة إسرائيل» من قبل قادة الحركة الصّهيونية الى دخول الدول العربية الحرب ضد المنظمات الصهيونية بعد ذلك بيوم واحد. الأمر الذي أدى الى إنهيار مشاريع الأمم المتحدة بوقف القتال. وقد كانت محصلة حرب عام ١٩٤٨ كارثية الى أبعد حد بالنسبة للفلسطينيين اذ تم تدمير نحو ٥٣٠ قرية فلسطينية وتهجير نحو ٨٠٠٠٠٠ فلسطيني من بيوتهم وممتلكاتهم (أكثر من ٨٠ ٪ من مجمل تعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ كانوا قد نزحوا من المناطق الفلسطينية التي أقيمت عليها دولة اسرائيل، وشكلوا حينئذ حوالي نصف المجتمع الفلسطيني في أرضه التاريخية). وقامت اسرائيل على نحو ٧٨ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وضمت الضفة الغربية الى الأردن فيما وقع قطاع غزة تحت السيطرة المصرية. وقد حالت الأزمة الانسانية والسياسية التي ألمت بالفلسطينيين من قدرتهم على إقامة الدولة العربية الفلسطينية على باقي أراضي فلسطين التي لم تقع تحت السيطرة الاسرائيلية مدعومة بمواقف الدول العربية الرافضة. وقد قامت اسرائيل في حزيران من العام ١٩٦٧ بإحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لتكمل إحتلالها لكامل تراب فلسطين، وقامت بتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين سكنوا مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتستمر حكومات اسرائيل المتعاقبة برفض حق تقرير المصير للفلسطينيين حتى على المناطق الفلسطينية التي إحتلتها في العام ١٩٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة).

لقد قامت اسرائيل (بما يشمل المنظمات الصهيونية ما قبل قيامها) بتهجير الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين عن طريق انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل مبرمج وواسع النطاق. وقد تمت عملية طرد السكان العرب الفلسطينيين من أراضيهم بشكل منهجي ومتتابع بفعل سلسلة من الآليات والسياسات المحرّمة وفق مواثيق القانون الدولي والتي وضعت خصيصا لهذا الغرض. وشملت هذه السياسات والآليات الهجمات العسكرية العشوائية على المدنيين والمذابح العديدة التي ارتكبت بحق الفلسطينيين وعمليات النهب وتدمير الملكيات وعمليات الطرد القسري، التي قامت بها المنظمات الصهيونية قبل قيام الدولة اليهودية وجيش الدفاع الاسرائيلي بوحداته المختلفة بعد قيامها في كل من فلسطين ١٩٤٨ /إسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وأشارت التقديرات حول نزوح اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، الى أن نحو ٢٥ ٪ من اللاجئين الفلسطينيين قد طردوا من قبل القوات اليهودية الصهيونية، ونحو ٥٤ ٪ قد فروا بفعل الإعتداء العسكري، و ٢ ٪ هربوا بسبب الحرب النفسية، و ٨ ٪ هربوا نتيجة الخوف من الهجوم اليهودي أو الإشتراك في القتال، ونحو ١٠ ٪ بفعل تأثير سقوط مدينة أو قرية مجاورة إضافة الى ١٪ ممن تلقوا أوامر أو طلبات من الزّعماء العرب بترك بلدانهم.

الهجوم المستهدف ضد المدنيين

قامت القوات الصهيونية المسلحة خلال حرب عام ١٩٤٨ بتطويق المساحات العربية وقامت بالقصف المتواصل من أجل تشجيع السكان على الهرب، الأمر الذي أدى فعلا الى قيام النساء والأطفال والرجال بالهرب بحثا عن أماكن أكثر أمانا. لقد قام الجنود الإسرائيليون بمثل هذه الأعمال في معظم المدن الفلسطينية بما فيها حيفا وعكا ويافا والرملة واللد والقدس بالإضافة الى القرى الفلسطينية. وطبقا للمراقبين البريطانيين في حيفا، فإن قوات «الهاجاناه» الصهيونية كانت قد تعرّضت للأحياء العربية في المدينة عبر «هجوم عشوائي وشرس وتعرّضت للمدنيين العرب والنساء والاطفال الذين حاولوا الهرب من حيفا عبر بوابات المدينة والميناء عن طريق السفن وكان السكان الفلسطينيون يزدحمون على المفارق والموانئ. ففي الجهة الشرقية، حيث إكتظت جموع الفلسطينيين المتّجهين الى الشمال ومعظمهم من النساء والاطفال والشيوخ فقد لاقوا رصاص منظمات الهاجاناة الاسرائيلية». وقد طبّقت إسرائيل بعد ذلك سياسة «إطلاق الرصاص بنية القتل» في الخطوط الأمامية على الحدود وذلك بهدف منع «تسلل» اللاجئين الفلسطينيين التلقائي الى فلسطين بغية العودة الى بيوتهم.

المذابح والأعمال الوحشية الأخرى

لقد نفذت المنظمات الصهيونية والقوات الاسرائيلية فيما بعد أكثر من ٣٠ مذبحة «موثقة» بالاضافة الى اعمال وحشية أخرى بحق السكان الفلسطينيين في العام ١٩٤٨. وقد قامت المنظمات الصهيونية بارتكاب مذبحة في قرية دير ياسين (الواقعة بالقرب من القدس) بلغ عدد الضحايا فيها أكثر من مئة، من الرجال والنساء والاطفال في القرية وذلك في نيسان ١٩٤٨. وقد ساهمت بشاعة المذبحة مع تصاعد الشائعات عن مذابح أخرى في توطيد جو الرعب وعدم الامان بين السكان الفلسطينيين وهو ما أدى الى هجرة قطاع كبير من الفلسطينيين قبل اعلان دولة اسرائيل وبدء الحرب العربية الاسرائيلية الاولى في أواسط أيار ١٩٤٨.

المذابح «الموثّقة» خلال حرب ١٩٤٨

منصورة الخيط (١٨ كانون ثاني ١٩٤٨)
الخصاص (٢٥ أيار ١٩٤٨)
دير ياسين (٩ نيسان ١٩٤٨)
اللد (١٠ تموز ١٩٤٨)
خربة نصر الدين (١٢ نيسان ١٩٤٨)
الطيرة (١٦ تموز ١٩٤٨)
هوشا (١٥ نيسان ١٩٤٨)
اجزم (٢٤ تموز ١٩٤٨)
خربة وعرة السودا (١٨ نيسان ١٩٤٨)
بئر السبع (٢١ تشرين اول ١٩٤٨)
الحصينية (٢١ نيسان ١٩٤٨)
الصفصاف (٢٩ تشرين أول ١٩٤٨)
بلد الشيخ (٢٥ نيسان ١٩٤٨)
الدوايمة (٢٩ تشرين أول ١٩٤٨)
عين الزيتون (٢ أيار ١٩٤٨)
السمنية (٣٠ تشرين أول ١٩٤٨)
البرير (١٢ أيار ١٩٤٨)
صالحة (٣٠ تشرين أول ١٩٤٨)
خبيزة (١٢ أيار ١٩٤٨)
سعسع (٣٠ تشرين أول ١٩٤٨)
أبو شوشة (١٤ أيار ١٩٤٨)
عيلبون (٢٩ تشرين أول ١٩٤٨)
الطنطورة (٢١ أيار ١٩٤٨)
الجش (٢٩ تشرين أول ١٩٤٨)
مجد الكروم (٢٩ تشرين أول ١٩٤٨)

ان فيض تسعة مجازر على الأقل في تشرين أول ١٩٤٨، والتي تم فيها اغتصاب ونهب واعدام القرويين الفلسطينيين والذي تم قبرهم في قبور جماعية، قاد الى «اجراء تحقيق اسرائيلي داخلي رفيع المستوى» لسلوكيات القوات الاسرائيلية. ووفق لجنة التحقيق الحكومية فان «بن غوريون [رئيس الحكومة الاسرائيلي] وشيرتوك [وزير الخارجية وأصبح يعرف فيما بعد بشاريت] يبدوا انهم لم يتأثروا مما حدث». وقد أصدرت لجنة التحقيق الحكومية اوامر تأديبية بحق بعض الجنود والمسؤولين وبعض التغييرات في أنظمة التعامل مع السكان، الا ان انتهاك حقوق الانسان وفق مواثيق القانون الدولي استمر لاحقا.

طرد المدنيين

عشرات آلاف الفلسطينيين كانوا قد طردوا من بيوتهم، قراهم، ومدنهم. في أوائل تموز من العام ١٩٤٨، على سبيل المثال، بحث الكولونيل اسحاق رابين أوامر طرد سكان المدن الفلسطينية اللد والرملة، وهو ما تم فعلا بعد موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون. وفي أواخر تشرين الاول ١٩٤٨، أصدرت الهيئات الرسمية أوامر الى كل الأقسام والسلطات الاسرائيلية وقيادات الجيش في الشمال «بالعمل قدر المستطاع وبشكل فوري وسريع على تطهير المناطق المفتوحة من كل العناصر العدائية وفقا للأوامر الصادرة، اما بالنسبة الى السكان في المناطق المفتوحة فيجب مساعدتهم على الرحيل».



قرية لفتا المهجرة، القدس (تصوير: بديل)

وقد إستمرت عمليات الاقتلاع والتهجير الداخلي الى ما بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة في العام ١٩٤٩ بين اسرائيل والدول العربية المجاورة. وفي غضون أيام بعد التوقيع على إتفاقية الهدنة بين اسرائيل ومصر، على سبيل المثال، أجبر نحو ٢٠٠٠–٣٠٠٠ من أهالي قرية الفالوجة وعراق المنشية على هجر قراهم وبيوتهم، كما أجبر الآلاف من البدو الفلسطينيين على هجر مناطق مرعاهم في جنوب وشمال البلاد. تقرير وزارة الخارجية الاسرائيلية يشير الى ١٧٠٠٠ من البدو الذين هجروا من مناطقهم من منطقة النقب بين الاعوام ١٩٤٩–١٩٥٣. فيما قامت قوات الشرطة الاسرائيلية بشن غارات مفاجئة الى القرى المهجرة بغية البحث عن لاجئين قاموا بالعودة الى قراهم، ونقلهم الى ما عبر الحدود وتهجيرهم مرة أخرى.

تدمير وسلب الممتلكات الفلسطينية المتروكة

لقد قامت القوات الاسرائيلية بتدمير القرى الفلسطينية بشكل منهجي خلال حرب عام ١٩٤٨، فقد قامت القوات العسكرية الإسرائيلية بتدمير أكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينية بشكل كامل (بما تشمل «الخرب» كتجمعات سكانية صغيرة). ومن الجدير بالذكر ان خطة هدم القرى المهجرة كانت واحدة من ستة مقاييس لخطة الترانسفير الإرتجاعي التي تم تبنيها في حزيران ١٩٤٨ من قبل وزير المالية الاسرائيلي ورئيس الحكومة من أجل منع عودة اللاجئين الفلسطينيين الى قراهم. كما تم تدمير العديد من القرى الفلسطينية بعد فترة بعيدة من إنتهاء القتال. وفي أواسط سنوات الستينيات، «أنجزت» اسرائيل مهمة ما أطلق عليه «تطهير المواقع الوطنية في اسرائيل»، فتم شطب أسماء أكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينية مهجرة منذ العام ١٩٤٨ عن الخارطة الجغرافية الاسرائيلية، في حين تم تبديل عدد كبير من الاسماء العربية لمواقع معينة باسماء عبرية.

وقد رافقت عملية تدمير البيوت والقرى بعمليات نهب واسع النطاق، خصوصا في العام ١٩٤٨. وفي تعليق على الوضع العام في فلسطين، علّق حارس أملاك الغائبين في اسرائيل: «لقد وجد المفتشون الغالبية العظمى من البيوت قد إقتحمت وسلبت، ونادرا ما وجدنا أثاثا متروكا، او الملابس، التجهيزات البيتية، الذهب، الفراش التي لم تصل نهائيا الى السلطات». وتشمل هذه المواد الأمور الشخصية والبيتية وما الى ذلك. وقد قدّر ما استولى عليه الجيش الاسرائيلي في اليوم الواحد في مدينة يافا لوحدها نحو ٣٠٠٠٠ جنيه فلسطيني بعد السيطرة على المدينة من داخل البيوت الفلسطينية.

بالإضافة الى أن أكثر من ثلاثة أرباع القرى الفلسطينية التي وقعت بين خطوط الهدنة مع إسرائيل قد دمرت من قبل قوات الاحتلال العسكرية الإسرائيلية. وفي بعض المناطق والأقضية التي كانت قد ضمت بالكامل الى إسرائيل مثل قضاء يافا والرملة وبئر السبع فلا يوجد حاليا أي قرية فلسطينية قائمة.

التجريد من الجنسية والإقامة

بعد النزوح الجماعي للفلسطينيين الأصليين، وبقاء «أقلية» فلسطينية داخل ما أصبح يعرف بـ «اسرائيل»، تبنت الحكومة الاسرائيلية سياسة مبنية على أساس التمييز العنصري بحقهم، عبر القوانين والتشريعات الخاصة التي صادرت أملاك اللاجئين الفلسطينيين، ومنعتهم من العودة الى بيوتهم وقراهم. أما الجنسية الاسرائيلية والتي منحت للفلسطينيين الباقين، فقد خضعت لنظام «ثنائي المعايير» واحد لليهود وآخر «لغير اليهود». بالإضافة الى ذلك، فإن أي يهودي في العالم بغض النظر عن جنسيته، من حقه «العودة» الى إسرائيل وإكتساب جنسية وإقامة في الدولة وذلك وفق قانون العودة الإسرائيلي لعام ١٩٥٠.

مصادرة الملكية

لقد تبنت إسرائيل أيضا سلسلة من القوانين المميّزة على أساس عرقي بغية مصادرة وتحويل الأراضي والملكية الخاصة باللاجئين والسكان العرب الفلسطينيين الباقين في إسرائيل إلى الدّولة والصّندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت جملة من الأوامر والتشريعات التي «تعالج» الملكية المتروكة منها قانون أملاك الغائبين، وأنظمة الطوارئ، وقانون الملكية، وعدد آخر من القوانين الخاصة لهذا الغرض. وقد صودرت هذه الاراضي والملكيات لصالح الدولة العبرية والصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية كـ «ملك أبدي» للشعب اليهودي، وتسيطر هذه المنظمات اليوم على نحو ٩٣ ٪ من الأراضي في اسرائيل، وكانت القوات الاسرائيلية قد ضمت اليها ما مجموعه ١٧١٧٨٠٠٠ دونم في العام ١٩٤٨، وهي الأراضي والممتلكات التي تتبع أساسا الى اللاجئين الفلسطينيين والعرب الفلسطينيين في إسرائيل / فلسطين ١٩٤٨.

اللجوء والشتات

لقد ادى طرد الفلسطينيين من وطنهم إلى ظهور «اللاجئ الفلسطيني» وتشكيل تجمعات فلسطينية كبيرة نسبياً في دول عربية عديدة وبهذا فقد ترتب على نكبة ١٩٤٨ ظهور مخيمات اللاجئين وفي حقول سياسية مختلفة ومتباينة، وفرضت البلدان التي نزح إليها الفلسطينيون قيودا صارمة على تعبيرات الهوية وتعرضها لتهديد دمجها في الكيانات التي تقيم فيها مما كان دافعاً إلى إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية وفق الشروط التي انتجتها نكبة ١٩٤٨.

لمراجعة المزيد حول مصادر النصوص الواردة في المقال أعلاه راجع، مركز بديل «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢»، نهاد بقاعي وتيري رمبل [محررون]. بيت لحم، بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠٠٣.

في مقابلة شاملة مع « حق العودة » في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة

سميح القاسم: حجم المؤامرة كان أكبر من الوعي السياسي السائد

«حق العودة»: في العام ١٩٤٨، لم يتجاوز سميح القاسم سن التاسعة، في وقت شهدت فيه قرى الجليل وقرية الرامة مسقط رأس الشاعر كغيرها من القرى والمدن الفلسطينية تجربة الحرب والتهجير واللجوء. فما هي ذكريات القاسم من النكبة الحاصلة؟

القاسم: يبدو لي أحيانا أن حياتي قد بدأت في العام ١٩٤٨. والسبب في هذا القول أن ذكريات طفولتي تتجمع في عام النكبة، لأن الحياة الإجتماعية في بلدة الرامة كما في كل قرى الجليل قد تشوّشت وتوتّرت. والدي، أعمامي وأخوالي كانوا بين المتطوعين في الدفاع المدني، فوالدي كان قائدا في الدفاع المدني في الرامة لانه كان ضابطا في جيش قوة الحدود في الاردن في الحرب العالمية الثانية. وكان هناك احتكاك مع قادة جيش الانقاذ في البلدة، لا سيما مقدم كان اسمه عامر، وأذكر بعض المعارك والمناوشات التي شارك فيها رجال الدفاع المدني، مثل معركة الليات، معركة البروة، معركة عكا، معركة لوبيا، وأذكر ان والدي خدش خلال هذه المواجهات ولكنه لم يجرح جرحا بليغا، وأذكر أن خالي الأستاذ سلمان الصياد فقد عينه في معركة شفاعمرو. إذن المواجهة كانت جزءا من طفولتي. أذكر الفلاحين من القرى المجاورة ومن قرية بيت جن بشكل خاص الذين ذهبوا الى المعركة وهم يحملون عدة الزراعة، المناكيش، والشواعيب، والبلطات وينشدون الاغاني والاناشيد الوطنية «المحوربة». وأذكر أيضا، ضباط جيشنا وهم يهربون في الجيبات العسكرية من الشارع الرئيسي في بلدتي بجانب منزلنا في البلدة القديمة. أذكر جنود جيش الانقاذ اللذين حلوا ضيوفا على أسرتنا والحوار الذي جرى بين المرحوم والدي وأحد هؤلاء الجنود واسمه سمارا. وسأله والدي بعد العشاء وكان أهل البلدة مجتمعين في منزلنا: يا سمارا كيف تميز بندقيتك من بندقية صاحبك؟ فقال سمارا: بالقشاط أي بالحزام، فسأله والدي: وإذا استبدلنا الحزام فكيف تميزها؟ قال: يقولون عليها رقم. فسأله والدي: وما هو رقم بندقيتك يا سمارا؟ فقاله: لا تصعبها يا أبو قاسم.. ولم يكن يحفظ رقم بندقيته، فضحك الجمهور. وبعد فترة، أي بعد أيام استدعي والدي وزملاؤه الى عكا للدفاع عنها، فذهبوا الى هناك، وكانت هناك شاحنة عسكرية مقلوبة وتحتها رجل يئن ورفعوا الشاحنة، واذا به سمارا. وقد سحقت ساقه، فسأله والدي: ماذا اصابك يا سمارا؟ قال: خلصني وخلّي حوران مني وجاي، أي يريد أن يهرب الى أبعد من حوران، فنقلوه الى جامع الجزار في عكا حيث تحول المسجد الى ما يشبه المستشفى، وبالفعل رحل سمارا ولم نعرف عنه شيئا الى هذا اليوم. وكنت معنيا بمعرفة مصيره. يوم دخلت قوات جيش الانقاذ من الخط الشمالي بأضواء قوية، أذكر حوارا بين عمي وكان أيضا ضابطا في الجيش وانضم الى جيش الانقاذ ومن ثم الى الجيش اللبناني وأصبح برتبة رائد في الجيش، ان دخول الجيش لم يكن منظما ولم يكن دخولا عسكريا بالمعنى الصحيح كما فهمت من الحوار الذي دار بين والدي وعمي، رحمهما الله. وأحسسنا في طفولتنا أن هنالك استخفافا بطفولتنا وبوطننا وقضيتنا. والى اليوم أذكر كلام الشيوخ آنذاك: «باعوها ولاد الكلب، باعوها لليهود»، والمقصود بولاد الكلب طبعا، القيادات العربية آنذاك، القيادات الرجعية المتواطئة مع الاستعمار. وقبل ١٩٤٨ كنت في جوقة الانشاد في المدرسة، وكنا كل يوم صباحا، ننشد للطلاب موطني، بلاد العرب أوطاني، يا علمي يا علم، يا ظلام السجن خيّم، الأناشيد الوطنية، وكل ذلك كسر في العام ١٩٤٨ وبدأنا ننشد «غيشم با غيشم با غشيم با» (أي جاء الشتاء.. جاء الشتاء باللغة العبرية). اختلف النشيد، ولذلك أطلقت على تلك المرحلة اسم مرحلة الانشطار في أحد كتبي. إذن، طفولتي هي طفولة النكبة، أنا عشت النكبة بتفاصيلها، في حدود بلدي الذي يعكس ما جرى في مختلف أرجاء فلسطين. هذه الذكريات تؤسس القاعدة التي نشأت عليها أيضا تجربتي الشعرية في المفهوم الوطني.

دور الصهيونية والاستعمار كان دورا متكاملا. الرجعية العربية أيضا تواطئت مع الاستعمار، وهو ما نسميه بالثالوث المدنس. يوجد الثالوث المقدس، الأب والابن والروح القدس، وهناك الثالوث المدنس ضد الشعب الفلسطيني: الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية.

الاحتكام الى الشرعية الدولية على هشاشتها وركاكتها ورضوخها الى الهيمنة الامريكية الاسرائيلية تظل الغطاء الممكن الوحيد.

«حق العودة»: من المعروف أن قرية الرامة لم يتم فيها تهجير شامل للسكان مقارنة بعدد كبير من القرى الفلسطينية، ولكنها استوعبت اعدادا ضخمة من اللاجئين والمهجرين من القرى الفلسطينية المهجرة المجاورة. كيف رأيت واقع اللاجئين والمهجرين في تلك الفترة؟

القاسم: في الحقيقة، حدث تهجير انتقائي وكنا نحن، أي أنا وأسرتي، من أشد الناس خوفا من التهجير، وهربنا لبضعة ايام الى كروم الزيتون حين قصفت بلدتنا بطائرة صهيونية. ولكن قبل دخول قوات الهاجاناة الى البلدة، بيوم أو بيومين لا أذكر تماما حضر من يقول الى وجهاء الرامة لا تقاوموا ولن يصيبكم مكروه، ولذلك عندما دخل اليهود بدأت لعبة الطائفية دروز ومسيحيين. وعدد كبير من المسيحيين طلب منهم الهجرة، بعض الدروز كانوا قد هاجروا طوعا قبل ذلك، لكن طلب من عدد كبير من المسيحيين الهجرة من البلدة، وذهبوا شمالا الى بيت جن والبقيعة. ولكن شيوخ الدروز في الرامة أصروا إما أن نرحل جميعا أو نبقى جميعا، وبتدخل الشيخ كامل علي يوسف الأسعد من قرية بيت جن، والمرحوم يوسف بيك علي من قرية البقيعة وآخرين لدى قيادات الهاجاناة تمت الموافقة على عودة المسيحيين الى الرامة بعد أن نهبت الهاجاناة بيوتهم وأنا شاهدت ذلك من شباك منزلي وكنا في منع التجوال في ذلك الحين، ولكني شاهدت ذلك. وأذكر أننا خبأنا في منزلنا سيدة مسيحية من جيراننا وهي المرحومة كاملة شحوك، وأصرت على القول على أنها كاملة حسين، أي من عائلتنا وذلك حتى لا يمسها سوء نتيجة لجوئها في بيتنا، وبقيت حتى عاد أقاربها الى الرامة. اذن عملية التهجير حصلت، وكان هناك أيضا محاولة لقتل بعض الشبان، لكن تدخل آنذاك ضابط يهودي شاب، وجرى حوار عنيف، علمت لاحقا ان هذا الضابط كان بنيامين غونين الذي أصبح لاحقا من قادة الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وكان آنذاك على ما أعتقد في مبام، وتدخل ومنع ارتكاب مجزرة في الرامة، كما حدث في عيلبون أو في دير الأسد. إذن هذه هي الأمور التي أذكرها. في العام ١٩٤٩ على ما اعتقد، أجبر اهالي قرية اقرث على ترك قريتهم والقدوم الى الرامة. أذكر أيضا قدومهم بالشاحنات العسكرية، ووعدوا بأنهم سيعودون قريبا وهم الى هذا اليوم، لم يعودوا رغم أنهم حصلوا على قرارات من محكمة العدل العليا ومن جهات أخرى، ولكن للأسف الشديد لم يتسن لهم العودة الى قريتهم الى يومنا هذا. كما تجمع نحو ٥٠ الف لاجئ في قرية يركا مثلا، وكان الأهالي يهتمون بتوفير المياه والخبز والطعام لهم حتى عاد قسم كبير منهم الى قراهم كدير الاسد، البعنة والمكر والجديدة، وآخرون طبعا لم يستطعوا العودة.

«حق العودة»: في رأيك، على من تقع مسؤولية وقوع النكبة او عدم تفادي وقوعها؟

القاسم: أعتقد أن القوى التي واجهت النكبة لم تكن على وعي كاف في شؤون السياسة الدولية، البعض وضعوا ثقتهم في الانكليز ولم يأخذوا بعين الاعتبار أن الانكليز هم اصحاب وعد بلفور. وبعض القيادات الذي لا أشك في اخلاصها الوطني ولكني أشك في مدى وعيها السياسي، لم تدرك أن هناك لعبة سياسية عالمية ضد الشعب الفلسطيني وضد فلسطين. والقوى التي كانت على دراية سياسية وعلى وعي وطني كاف مثل عصبة التحرر الوطني آنذاك أتهمت بالخيانة لأنها حاولت تقليل حجم الكارثة والنكبة، ودعت الناس الى عدم الرحيل. صحيح كانت هنالك مجازر مثل دير ياسين وسواها ولكن كما حصل معنا جاءت شاحنة يقودها لبناني وقفت أمام منزلنا لنرحل. وأذكر أحد شيوخ العائلة، المرحوم حسين علي أسعد الحسين، إبنه محام في سوريا لديه معهد لتعليم اللغات ولديه مدرسة ثانوية، حاول استقدام العائلة الى دمشق، لكن هذا الشيخ الجليل قال: الموت في الوطن أفضل من الحياة في اللجوء والغربة، وقال إما الموت في الوطن وإما أن نعيش في الوطن. ولأنه كان كبير العائلة، فقد قبلت العائلة بعد نقاش طويل برأيه وقررت البقاء، حتى لو كانت نتيجة البقاء الموت. وأنا مدين لهؤلاء الشيوخ العقلاء والحكماء، لكنهم لم يكونوا الأغلبية من القيادات التقليدية، هم جزء منها ولكل بلد قياداتها التقليدية. في حيفا مثلا، تم تشريد ٨٠٠٠٠ شخص وكان من الممكن أن يبقى جزء كبير منهم وهو ما كان من شأنه أن يغيّر الخارطة الديمغرافية للمدينة. ورغم أن عصبة التحرر الوطني دعتهم الى البقاء الا انهم انصاعوا وراء الدعايات: «غيبوا أسبوع واحد، سننظف حيفا من اليهود وتعودون»، والهدف كان تنظيف حيفا من العرب. تنظيف بين أقواس طبعا. المؤامرة كانت اكبر من الوعي السياسي السائد في المجتمع الفلسطيني للأسف الشديد. والبعض ارتكبوا الاخطاء، انا معك انهم كانوا وطنيين في جوهرهم. اذن هذا الشعب كان ضحية الجهل والبساطة وتصديق الوعود. وكنت أسمع هنا حديث عن مدفعين لدى الجيش اللبناني أحدهم يدعى «سفير جهنم» والآخر يدعى «الغضب». وأن الجيش اللبناني اذا شغّل هذين المدفعين فسيمحق اليهود محقا كاملا وبعض الناس كانوا يصدقون هذا الكلام. وأما العقلاء فكانوا يقولون: هذا جيش [اللبناني] علبة العطارة، جيش المراية والمشط وتلميع الشعر. ليس له علاقة لا بمدفع غضب، ولا بسفير جهنم.

إذن المجرم الأول هو الاستعمار البريطاني لا نقاش في ذلك. الجريمة الكبرى هي جريمة الاستعمار البريطاني، ومشروع سايكس–بيكو الذي خصص فلسطين الانتدابية لليهود، ولذلك ضمن لليهود كل بحيرة طبريا ونهر الاردن ومصادر المياه او ما يسمى اصبع الجليل. اذن هذه الخارطة هي خارطة اسرائيل وليست خارطة فلسطين، البعض يصنعونها من ذهب وكأنها خارطة فلسطين وعمليا هي خارطة اسرائيل رسمها البريطانيون لليهود وليس للعرب. بأي معنى تكون كل بحيرة طبريا تابعة لفلسطين في الوقت الذي لم يتعد عدد السكان المليون؟ لماذا لم يعط قسم منها الى سوريا والاردن مثلا؟ لأن البحيرة لم تعط للعرب الفلسطينيين بل اعدت سلفا لليهود لكي تكون مصدر مياه لليهود الاسرائيليين. ونحن الفلسطينيون تبنينا جريمة سايكس بيكو تبنينها وندافع عنها. نرسم خارطة سوريا ولبنان والاردن ومصر والعراق، بمعنى ان الكل تبنوا مشروع سايكس بيكو وهو أسوأ مشروع بحق الامة العربية، وما زالوا يتبنون هذا المشروع الى يومنا هذا. في برامج الصحف، التلفزيون ترسم خرائط الدول والسؤال هو من رسم خارطة مصر؟ أهُم المصريون؟ ومن رسم خارطة العراق وسوريا والاردن وفلسطين؟ وكل هذه الخرائط؟ هل رسمها العرب؟ هل يعقل ان عربيا يرسم خارطة تجعل عائلتي أو عائلتك، وعائلتي حسين (القاسم هي فرع من عائلة حسين) معظم افراد عائلتي في سوريا ولبنان وفقط ربما الثلث فقط هنا. فباي حق تكون العائلة الفلسطينية الواحدة مكونة من اربع جنسيات في اربع دول، باي حق؟ اذن نحن تبنينا مشروع سايكس–بيكو، تبنينا الجريمة الكبرى بحق الشعب العربي وليس فقط في حق الشعب الفلسطيني.

هناك ألوف الاسر تحتفظ بمفاتيح بيوتها وهي ليست بحاجة الى من يجدد ذاكرتها... حتى الجنة لا تنس هذا الشعب وطنه.

التقيت أصحاب ملايين من اصل فلسطيني في أوروبا الذين كانوا على استعداد للتنازل عن ملايينهم وملياراتهم في سبيل العودة الى البيت الطيني البسيط في احدى القرى المدمرة. اذن كل الكلام عن خطر زوال الهوية او الذاكرة والشخصية هو نوع من اللعب الانشائي.

«حق العودة»: وماذا عن الدور الصهيوني في ما حدث؟

القاسم: الدور الصهيوني هو الدور الرئيسي. الاستعمار والصهيونية هما الطرفان الرئيسيان في وقوع النكبة بالطبع. والدور الصهيوني منع نشوء حالة يلتقي فيها اليهود والعرب في معركة ضد الاستعمار الاجنبي. من الممكن أن يكون العرب واليهود في فلسطين يناضلون سويا ضد الاستعمار الاجنبي من أجل دولة مستقلة ديمقراطية تكون للعرب واليهود، وهو الحل الذي طرحته عصبة التحرر الوطني الفلسطيني في البداية. ولم تتراجع عنه الا عندما تأكدت من استحالة تطبيق مثل هذا الحل. وقبلت بالتقسيم فقط بعد انهيار مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية للشعبين. آنذاك تبنت مشروع التقسيم وبقيت على خلاف مع المؤرخ الدكتور اميل توما رحمة الله عليه، الذي رفض في البداية مشروع قرار التقسيم، واضطر لاحقا الى تقديم نقد ذاتي. اذن دور الصهيونية والاستعمار كان دورا متكاملا. الرجعية العربية أيضا تواطئت مع الاستعمار، وهو ما نسميه، الثالوث المدنس. يوجد الثالوث المقدس، وهو الأب والابن والروح القدس، وهناك الثالوث الدنس ضد الشعب الفلسطيني، الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية. ولذلك ما كل ما يتمنى المرء يدركه، فالحل كان نضال عربي يهودي ضد الاستعمار البريطاني لتحرير البلاد واقامة الدولة الديمقراطية العلمانية للشعبين. هذا لم يتحقق لان الصهيونية والرجعية العربية لم يفكرا في المصلحة التاريخية للشعبين، بل في مصالح آنية مرحلية للشعبين، وذاتية سلطوية، وحدث ما حدث.



أعتقد أيضا أنه من الانصاف الاشادة الى بعض الاصوات العقلانية من العرب واليهود مثل رئيس اتحاد العمال في حيفا وبعض القيادات اليهودية في حيفا. كان هناك كما فهمت شبه اتفاق على منع اللجوء الجماعي للعرب في حيفا، أي كانت معارضة عربية ويهودية أيضا لتشريد شعب بأسره، لكن هذه الاصوات أيضا قد قمعت، الاصوات اليهودية والعربية قد قمعت في العام ١٩٤٨ واستمر قمعها لاحقا. ولا يجوز أن ننس أن أول محاولة اغتيال سياسي تعرض لها مئير فلنر اليهودي (أحد قادة الحزب الشيوعي الاسرائيلي)، وليس اسحاق رابين. اذن حتى لا نسقط في وحل العنصرية والتعميم، يجب الاشادة بالديمقراطيين التقدميين اليهود، الذين رفضوا المشروع الصهيوني منذ بدايته، رفضوه وما زال قسم منهم يرفضه الى يومنا هذا. هم شركاء في حلم الدولة الديمقراطية العلمانية، لكنهم خسروا المعركة بسبب قوة الصهيونية والرجعية الدينية اليمينية اليهودية، كما خسر الأحرار العرب وشركاؤهم المعركة السياسية في الساحة العربية الفلسطينية.

«حق العودة»: كيف تطور الأدب الفلسطيني بشكل عام والشعر بشكل خاص في مرحلة ما بعد النكبة، وكيف تجلت النكبة في هذا الادب؟

القاسم: النكبة لم تبدأ في العام ١٩٤٨، ومقدماتها بدأت منذ بداية القرن. ارهاصات النكبة موجودة في شعر ابراهيم طوقان وعبد الرحيم محمود وابو سلمى، ومطلق عبد الخالق ووديع البستاني واليعقوبي والشيخ النبهاني والفاروقي وعدد كبير من الشعراء والكتاب والمفكرين. بدات الارهاصات عندهم قبل ١٩٤٨. وبعد النكبة مباشرة بقي هنا عدد قليل ١٥٠ الفا كأعلى حد بقيادات تقليدية بدون اطار باستثناء الحزب الشيوعي الذي استعاد انفاسه بسرعة ورتب صفوفه، وكان لا بد لهذه الأقلية القومية ان تنتج صوتها الشعري والادبي والفني بشكل عام، وبمرور الزمن ظهر جيل سامي العباسي وحنا ابو حنا وعيسى لوباني وحنا ابراهيم وتوفيق زياد وهم جيل الاوائل. ثم ظهر جيل راشد حسين وجمال قعوار وشكيب جهشان واحمد ريناوي واخرين، ثم ظهر جيلي وجيل محمود (درويش) وسالم (جبران) ونزيه خير لاحقا، وحسين مهنا ونايف سليم وفاروق مواسي واخرون في مرحلة لاحقة. لكن في البداية كان الصوت الطبقي غالبا. لكن التعبير الوطني القومي الفلسطيني اعتقد ان بداياته ربما تجدها في ديوان «مع الفجر» لراشد حسين، أو ديوان «مواكب الشمس» وهو ديواني الاول في العام ١٩٥٨، ولاحقا في دواوين راشد حسين ومحمود درويش وسالم جبران ودواويني ودواوين آخرين. ولكن أساس ما يمكن أن يسمى وما سمي لاحقا بشعر المقاومة هو في أواسط الخمسينيات، من هناك بدأت. لاحقا اعتقد في عام ١٩٦٥، كتبت قصيدتي «خطاب في سوق البطالة» والتي اشتهرت باسم «سأقاوم» واشتق منها كما يقول كثير من النقاد، اسم أدب المقاومة من هذه القصيدة التي طرحت الصراع ليس فقط على المستوى الطبقي بل أيضا على المستوى القومي والوطني. من هناك أعتقد بدأت النزعة القومية والوطنية في شعرنا بشكل أشد وضوحا. سابقا كانت تختلط المواقف الحزبية والطبقية بالمواقف الوطنية. الفرز الواضح بدأ في أواخر الخمسينيات اعتقد في اعمالي واعمال راشد حسين ولاحقا في أعمال محمود درويش وسالم جبران وآخرين. من هناك انطلق الادب الفلسطيني المقاوم، كما سماه الشهيد غسان كنفاني، من أواخر الخمسينيات.

«حق العودة»: وكيف انعكست النكبة على قصيدة سميح القاسم بشكل خاص؟

القاسم: أنا ارفض أن تكون قصيدتي تأريخا. أنا لا أؤرخ للحدث القومي أو الوطني أو السياسي. أنا أكتب ردود فعلي. فالفن في جوهره عملية دفاع عن النفس، تحدي، تصدي مقاومة هي عملية دفاع عن النفس. والدفاع عن النفس يتخذ أحيانا صورة الهجوم. لكنه في الجوهر دفاع ضد قوى تريد الغائك ومحوك، ومحو ذاكرتك ووجودك. لذلك، وكما وصفها أحد النقاد، فان قصيدتي ليست قصيدة سياسية بالمفهوم السائد، بل هي قصيدة حياة، لان فيها تجد القضية السياسية والارض والمنزل والذاكرة، والتاريخ، والحب والشجر، والاطفال، والفولكلور والتراث الديني، تجد كل شيء. انها تعبير عن حياة وليست عن مجرد موقف سياسي. انا لم انظم ولا اؤيد نظم مشروع حزب أو مشروع حكومة، أو خطة تيار سياسي يعني ان تنظمها مثل الفية ابن مالك وتكون شعرا، هذا ليس شعرا في الحقيقة، انه نظم مفتعل. في ذات الوقت، وكما قلت قبل أيام لصحيفة النهار، أنه من يتنكر اليوم لمفهوم شعر المقاومة لا يمكن أن يكون في أي وقت من الاوقات شاعر مقاومة، لان المقاومة ليست خيارا، أن تكون مقاوما او غير مقاوم، هي أن تكون أو لا تكون. وأن تكون، معناها ان تدافع عن نفسك ووجودك، أن تقاوم .. ببساطة وبدون تعقيد. فالمقاومة ليست عملا بطوليا، هو عمل من أجل الدفاع عن الذات والوجود والنفس، عمل انساني بسيط جدا. وأنا ارفض هالات البطولة، لأن الانسان قد يحس بالضعف والقوة كأي انسان. وأحيانا يشعر بالاحباط، وربما يصل البعض الى درجة اليأس. وانا شخصيا أقول ان اليأس رفاه باهظ التكاليف لا أستطيع ان احتمل نفقاته. لا يجوز لك أن تيأس لانه يعني عدم جدارتك في الحياة او بالوطن، هذا معنى اليأس. وهذه مسالة لا يمكن أن أقر بها. لأنني جدير بهذا الوطن وجدير بهذه الحياة لانه وطني وحياتي. وقصيدتي لا ترسم الخرائط لا توجد خريطة في قصيدتي، يوجد وطن، وهو بلا حدود، لأنني وحدوي، ارفض الحدود. ولأنني ضد سايكس–بيكو فانا لا اعترف بحدود سايكس–بيكو. فالوطن عندي يمتد من المحيط الى الخليج، وفيه بقعة اسمها فلسطين، او كما في المراجع التاريخية، كورة في بلاد الشام، منطقة من مناطق بلاد الشام، وهذا ما تجده في قصيدتي.

«حق العودة»: هل ما زال الشعب الفلسطيني يعيش النكبة؟

القاسم: طبعا. فالنكبة مستمرة. ما دام موضوع التشرد والاحتلال قائم فالنكبة مستمرة.

«حق العودة»: يعتمد المجتمع الاسرائيلي على منهجية واضحة في نكران تورط الحركة الصهيونية في حدوث النكبة وتهجير الفلسطينيين. ولكن المثير للعجب فعلا، كيف يستطيع المجتمع الاسرائيلي نكران النكبة بشكل شبه كلي على مدار ٥٦ عاما من وقوعها، بالرغم من وجود الملايين من اللاجئين في المخيمات وخارجها لغاية هذا اليوم بدون حل لقضيتهم. الى ماذا يرجع ذلك برأيك؟

القاسم: أولا لا بد من العودة الى بعض المؤرخين الجدد الرئيسيين، الذين ينسفون الكثير من الاساطير والاوهام والدعايات. لا يستطيع بلاطوس البنطي غسل يديه من دم السيد المسيح، الجريمة وقعت. وللجريمة شركاء، ولا يتحمل الاسرائيليون وحدهم وزر هذه الجريمة، الرجعية العربية والاستعمار البريطاني شريكان واضحان في هذه الجريمة. أنا أعتقد ان المؤرخين الجدد يعبرون عن صحوة ضمير ونحن مطالبون بالتعاون معهم قدر الامكان باعادة صياغة التاريخ، بما يخدم السعي لمصالحة تاريخية، لا يوجد اليوم حل يلغي اسرائيل او يلغي الفلسطينيين، لا يوجد حل، لا عسكري ولا سياسي. ولا يمكن للعالم ان يقبل بحل يلغي أحد الطرفين، لا بد من حل تاريخي، يقوم على شكل من اشكال المصالحة التاريخية، رغم كل ما في ذلك من غبن قد يلحق بالفلسطينيين. حتى لو أعيدت كل فلسطين الى الشعب الفلسطيني هذا لا يلغي الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني طيلة قرن باكمله.

«حق العودة»: كيف تنظر الى الذاكرة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة، وهل هنالك خطر عليها؟

القاسم: لا توجد ذاكرة ممحوة، ولا يوجد خطر على ذاكرة الشعب الفلسطيني، وكل الكلام الانشائي، كصيانة الذاكرة وحماية الذاكرة، كله كلام انشائي لا علاقة له بالواقع. هناك ألوف الاسر تحتفظ بمفاتيح بيوتها وهي ليست بحاجة الى من يجدد ذاكرتها. واللاجئون في لبنان وسوريا والاردن وفي أقاصي العالم ليسو بحاجة الى من يجدد او يحمي لهم ذاكرتهم. التقيت أصحاب ملايين من اصل فلسطيني في أوروبا الذين كانوا على استعداد للتنازل عن ملايينهم وملياراتهم في سبيل العودة الى البيت الطيني البسيط في احدى القرى المدمرة. اذن كل الكلام عن خطر زوال الهوية او الذاكرة والشخصية اعتقد انه نوع من اللعب الانشائي. ذاكرة هذا الشعب بخير ولا يستطيع أحد ان يمحوها على الاطلاق. هذا الشعب يجسد قول الشاعر أحمد شوقي: وطني لو شغلت بالخلد عنه، نازعتني اليه في الخلد نفسي. حتى الجنة لا تنس هذا الشعب وطنه.

«حق العودة»: ما هي الدروس والعبر من النكبة؟

القاسم: تجنب الانشاء والشعارات الطنانة الرنانة التي لا رصيد لها. التشبث بالعقلانية ودراسة موازين القوى، أخذها بعين الاعتبار، عربية اسرائيلية، اسرائيلية اسرائيلية، عربية عربية، موازين القوى في المنطقة والعالم. انت لا تستطيع التحرك وكانك على كوكب آخر، نحن على كوكب الأرض. وعلينا ان نأخذ كل هذه الامور بعين الاعتبار، أن ندرسها وأن نكف عن الشعارات الفارغة، «خلي السيف يقول يقول»، «وخلي السيف يحن يرن»، هذه الشعارات التي ضيعتنا يجب أن نتنازل عنها، وان نسلم امرنا الى العقل والمنطق والوعي الثوري الصحيح. بالمناسبة، هذه ليست شعارات ثورية، الثورية هي التعامل مع الواقع بوعي وعقلانية التي تقرب نهاية المأساة الفلسطينية.

«حق العودة»: كيف ترى الحل؟

انا كشاعر لست مطالبا باقتراح حلول، وكما قلت فالقصيدة لا ترسم حدودا ولا خرائط، ولا تدخل في مفاوضات وتفاصيل فرعية تفاوضية، هذا ليس دور القصيدة ودور الشاعر. ولكن أنا لست مجرد شاعر، فلي دوري السياسي والفكري لدى أبناء شعبي وابناء امتي وفي العالم. اعتقد ان الاحتكام الى الشرعية الدولية على هشاشتها وركاكتها ورضوخها الى الهيمنة الامريكية الاسرائيلية، يظل الغطاء الممكن الوحيد. اما الانتظار للفارس العربي الذي ياتي على جواد أبيض من الشرق ليحرر الأميرة من قلعة الساحر الشيطاني فهذا وهم. آن لنا ان نتخلى عنه لانه الحق النكبة بنكبة بنكبة، بنكسة بمصيبة بكارثة. ولم يوصلنا الا الى المزيد من الويلات والدمار والدم والدموع.

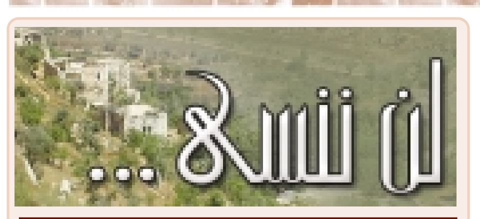
«حق العودة»: كلمة أخيرة للشاعر سميح القاسم الى الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة؟

القاسم: ما عاذ الله ان تكون لي كلمة أخيرة. الكلمة الاخيرة هي الكلمة قبل الرحيل من هذا العالم. ما من كلمة اخيرة بيني وبين شعبي وأمتي وقوى الخير والسلام في العالم. بل المزيد من التشبث بالحق والكرامة والحرية والسلام والمنطق والديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان، كما افهمها انا وأنا لست بحاجة الى جورج بوش وطوني بلير من اجل ان يقولا لي ما هي حقوق الانسان والديمقراطية والحرية. اقترح عليهما وعلى أمثالهما وتلاميذهما ان يتعلموا في مدرستنا نحن، في مدرسة دمنا ودموعنا وعذابنا وكفاحنا معاني السلام والحرية والتقدم وحقوق الانسان.

حتى لو أعيدت كل فلسطين الى الشعب الفلسطيني هذا لا يلغي الظلم الذي لحق بهذا الشعب طيلة قرن باكمله.

أنا ارفض أن تكون قصيدتي تأريخا. أنا لا أؤرخ للحدث القومي أو الوطني أو السياسي. أنا أكتب ردود فعلي. فالفن في جوهره عملية دفاع عن النفس، تحدي ومقاومة، والدفاع عن النفس يتخذ أحيانا صورة الهجوم، لكنه في الجوهر دفاع ضد قوى تريد الغائك ومحو ذاكرتك ووجودك.





كانون الثاني ١٩٤٨

لفتا، قضاء القدس، ٢٩٥٨ نسمة،
هجرت في ١ كانون الثاني ١٩٤٨.

بيت عقا، قضاء غزة، ٨١٢ نسمة،
هجرت في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨.

خربة المنصورة، قضاء صفد، ٢٣٢ نسمة،
هجرت في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨.

شباط ١٩٤٨

المر (محمدّية)، قضاء يافا، ١٩٧ نسمة،
هجرت في ١ شباط ١٩٤٨.

الحرم (سيدنا علي)، قضاء يافا، ٦٠٣ نسمة،
هجرت في ٣ شباط ١٩٤٨.

خربة البرج، قضاء يافا،
هجرت في ١٥ شباط ١٩٤٨.

قيسارية، قضاء حيفا، ١,١١٤ نسمة،
هجرت في ١٥ شباط ١٩٤٨.

وادي عارة، قضاء حيفا، ٢٦٧ نسمة،
هجرت في ٢٧ شباط ١٩٤٨.

آذار ١٩٤٨

المنارة، قضاء طبريا، ٥٦٨ نسمة،
هجرت في ١ أذار ١٩٤٨.

وادي قبّاني، قضاء طولكرم، ٣٧١ نسمة،
هجرت في ١ اذار ١٩٤٨.

الجلمة، قضاء طولكرم، ٨١ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

خربة الجدل قضاء طولكرم،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

قيرة وقامون، قضاء حيفا، ٤٧٦ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

خربة المنارة، قضاء حيفا،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

داليا الروحاء، قضاء حيفا، ٣٢٥ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٨.

المنشية، قضاء طبريا،
هجرت في ٣ آذار ١٩٤٨.

العبيدية، قضاء طبريا، ١,٠٠٩ نسمة،
هجرت في ٣ آذار ١٩٤٨.

دير أيوب، قضاء القدس، ٣٧١ نسمة،
هجرت في ٦ آذار ١٩٤٨.

رمل زيتا، قضاء طولكرم، ١٦٢ نسمة،
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

وادي الحوارث، قضاء طولكرم، ٢,٥٥٢ نسمة،
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

خربة الشونا، قضاء حيفا،
هجرت في ١٥ آذار ١٩٤٨.

الجماسين الغربي، قضاء يافا، ١,٢٥٣ نسمة،
هجرت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

الجماسين الشرقي، قضاء يافا،
هجرت في ١٧ آذار ١٩٤٨.

أم خالد، قضاء طولكرم، ١,١٢٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ آذار ١٩٤٨.

قوميّة، قضاء بيسان، ٥١٠ نسمة،
هجرت في ٢٦ آذار ١٩٤٨.

عرب ابو كشك، قضاء يافا، ٢,٢٠٤نسمة،
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

عرب السوالمة، قضاء يافا، ٩٢٨ نسمة،
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

الشيخ مؤنس، قضاء يافا، ٢,٢٣٩ نسمة،
هجرت في ٣٠ آذار ١٩٤٨.

بيار حنون، قضاء طولكرم،
هجرت في ٣١ آذار ١٩٤٨.

حـول الروايـة الصهيونيـة للنكبـة الفلسطينيـة

«الحدث الذي لم يقع (رغم وجوب وقوعه)»

بقلم: إيتان برونشتاين

في شهر آذار الماضي، نظمت بالقرب من منطقة السينما–سيتي فعالية لذكرى القرية الفلسطينية اجليل التي كانت قائمة في نفس المكان حتى عام ١٩٤٨. وخلال هذه الفعالية، حاول سكان القرية المهجرة رواية قصتهم للحضور حول ذبح العديد من الفلسطينيين على يد القوات الصهيونية في المنطقة. في ذات الوقت، نشرت جريدة «زمان هشارون» بمناسبة هذه الذكرى، تقريرا حول القرية والتهجير الذي تعرض له سكانها وأماكن تواجدهم الحالي. بعد أسبوع من نشر التقرير، نشر في الجريدة ذاتها تعقيبا من قارئة أبدت غضبها واحتجاجها على الجريدة التي «تعطي منصة للعرب الذين يدعون أنهم سكنوا في المناطق التي بنيت عليها السينما–سيتي التي تعتبر مدعاة للفخر». في حادث آخر، فقد تفاجئت إحدى المربيات في نتانيا، عندما سمعت من طلابها أن «من سكن في البلاد قبل اليهود كانوا البريطانيين». وهذان هما مثالان، هامشيان جدا، لانكار اليهود الاسرائيليين للنكبة الفلسطينية. ومن الممكن طبعا ان نجد أمثلة أكثر جذرية وشمولية من الأمثلة الواردة أعلاه، ولكن يبدو ان الادعاء بأن الجمهور اليهودي في اسرائيل ينكر حدوث النكبة هي حقيقة لا تقبل التأويل ولا تحتاج الى برهان. ويسود انكار النكبة في الجغرافيا والتاريخ المدرس في المدارس، وفي الخرائط، واللافتات المنتشرة على طول البلاد وعرضها. وتنكر كل هذه تنكر بشكل مطلق حدث مكن عمليا من قيام الدولة العبرية كدولة ذات أغلبية يهودية وأقلية فلسطينية، بعد ان طرد معظم سكان فلسطين الاصليين ودمرت ممتلكاتهم او صودرت لصالح الدولة الجديدة.

كيف من الممكن ان نفهم انكار النكبة؟ من الممكن ان نفسر ذلك عن طريق العامل النفسي، كانكار حدث غير مريح الاعتراف به، كما يمكن الادعاء أيضا أن الاعتراف بالظلم الذي لحق بالفلسطينيين سوف «تزيل» عن اليهود في اسرائيل صفة الضحية التي تبرر أي فعل بشع تقريبا. ومن الممكن ان يكون هنالك العديد من التفسيرات المختلفة والصحيحة لهذه الظاهرة. ولكن هذا المقال يحاول فهم عامل محدد ووحيد في مجمل الحوار حول النكبة في اسرائيل (قبل قيامها وبعدها)، ولاثبات انه بالنسبة الى الصهيونية فإن النكبة هي حدث من غير الممكن ان يقع ومع ذلك، كان يجب أن يقع. وقد انكرت الصهيونية منذ بداياتها وتجاهلت وجود سكان فلسطين العرب، ولهذا كان من غير الممكن ان يكون هنالك تطهيراً عرقياً لنحو ٨٠٠٠٠٠ شخص وتدمير أكثر من ٥٠٠ قرية عربية. ولكن طرد الغالبية من الفلسطينيين من وطنهم كان حدث واجبا بالنسبة للصهيونية التي طمحت باقامة دولة يهودية، أي بيت قومي ليهود العالم في اقليم ذا اغلبية يهودية مسيطر من الناحية القانونية.

النكبة: الحدث الذي لم يقع

كان الفكر الصهيوني منذ بدايته منطلقا من قاعدة انكار مضاعف. فقد أنكر الزمن (التاريخ) والمكان اليهوديين خارج «صهيون»، عبر «انكار الشتات» (وهذا يخرج عن موضوعة هذا المقال)، وهو ينكر الزمن والمكان المحليين في «صهيون» أيضا. وخير ما يبين ذلك، التصريح المأثور للقائد الصهيوني زانغويل: «شعب بلا أرض يعود لأرض بلا شعب». لقد نظر المفكرون والقادة الصهاينة الى السكان المحليين في «صهيون» نظرة ملاك أراضي مؤقتين أو «عابري سبيل» من جهة، وكغير قائمين مطلقا كعامل ذا أهمية في الجهة الاخرى. وفي هذا السياق، تتشابه الصهيونية مع مشاريع كولونيالية اخرى. ويكتب ادوارد سعيد في كتابه «ألاستشراق» انه بالنسبة الى المستشرق «لا يوجد أي ذكر لعرب من الافراد الذين يملكون روايات شخصية لتاريخهم قابلة للتأريخ والرواية (...) ولا يملك العربي أي ثقل وجودي (...) والانسان الاستشراقي هو بداية استشراقي وبعد ذلك انسان». وبموجب توجه الصهيونية، كحركة استشراقية تقليدية، فان العرب من سكان فلسطين الاصليين موجودون في هذه البلاد، ولكن لا توجد لهم أهمية بمفهوم ان يستحقوا نظرة كتلك التي يحظى بها »الانسان الاوروبي«. هم طبعا ليسو شعبا او جماعة قادرة او تريد تطبيق مثل هذا الخيار، كما يريد الشعب اليهودي.

واذا كان الفلسطينيون غير موجودين »فعلا«، بخلاف »فعلية ومادية« الوجود اليهودي، فان طردهم لا يمكن ان يحدث. فلا يمكن أن تطرد من هو غير موجود أصلا. ان الاحداث العنيفة التي حدثت فعلا في العام ١٩٤٨ قد حدثت، بموجب الادعاءات الصهيونية، ولكنها كانت ردا حتميا لشغب »المحليين« الذين لم يتقبلوا فكرة قيام الكيان الجديد، الدولة اليهودية. ولهذا، فان المهم فهمه، دراسته وتعليمه من هذه الحقبة التاريخية، هو قصة »التحرير« و »الاستقلال« للشعب اليهودي في وطنه. وبموجب هذا التوجه، فان النكبة كمأساة لشعب آخر لم تحدث، لان مثل هذا الشعب لم يكن »موجودا« اصلا في البلاد. من هنا، لم تهجر مئات القرى في مناطق الساحل، الجنوب والمركز، ولكن ما حدث هو عملية «تواصل جغرافي اقليمي» بموجب «الخطة دالت» (دال) لقوات الهاجاناة. وطالما ان البعد والمكان هما يهوديين بصورة طبيعية فيجب الاهتمام بتحويلهم الى السيطرة الصهيونية. وتتمحور فكرة التواصل الجغرافي–الاقليمي اليهودي والتناسق الديمغرافي اليهودي في فلسطين في اعماق التفكير الصهيوني عموما. ولهذا، فانه من المستحيل فهم المأساة التي خلفها هذا المشروع. لان الحديث هو عن تطبيق تاريخي لفكرة تستمد شرعيتها من التوراة ومن فكرة القومية المعاصرة. وتقوم الصهيونية أساسا على أنه لا يمكنها أن ترى النكبة او ان تعالجها وتناقشها بجدية. ان على الصهيونية، ان أرادت ذلك فعلا، ان تزيل ماهيتها الداخلية من أجل ان تبدأ برؤية النكبة كحدث في تاريخ البعد والمكان التي طبقت عليهما الصهيونية مشروعها.

ولكن ومنذ العام ١٩٤٨ وصاعدا، أزيلت النكبة، ويجب ان تزال من الوعي الصهيوني لان قيامها من شأنه ان يهز الاركان التي قامت عليها الصهيونية، «ارض بلا شعب لشعب بلا أرض». ان الاعتراف بالنكبة الفلسطينية، مثلها مثل سحب البساط من تحت اقدام الصهيونية. ولهذا، فان أي اعتراف بالنكبة، او أية محاولة من أجل النظر الى المأساة كحدث قد وقع بحق الآخر في هذه البلاد، فهي مثيرة للجدل، وغير مقبولة. من الممكن الاعتراف بانه حدث مجازر هنا او هناك، كنتيجة لصدامات ومعارك محلية، من الممكن الاعتراف بذلك في سياق محاولة كل الجيوش العربية «تدميرنا وأبادتنا»، أي محاولة الصهيونية للدفاع عن نفسها. ولكن من غير الممكن النظر الى النكبة على انها كارثة نفذتها الصهيونية من أجل بناء ذاتها، وكعملية واجبة للمشروع الصهيوني على وجه الخصوص.

النكبة: حدث واجب الوقوع

في المقابل، وبشكل متناقض، فان النكبة– العنف الذي تم من خلاله طرد سكان البلاد والمتبقين فيها وتحولوا الى لاجئين في وطنهم أو لمواطنين مشوهين– هي حدث واجب الوقوع في نظر الصهيونية لانها بلورته كذات صافية من الناحية الاثنية العرقية، مغلقة ومستقلة، عبر دولة خاصة بها. وبدون النكبة، فان المشروع الصهيوني كان من شأنه ان يتلوث بأفكار وممارسات غريبة عنه، مثل ثنائية القومية وغيرها، ولكن أن يتلوث أيضا من الناحية المادية في المساحة التي لا يسيطر عليها بشكل حصري ومطلق. كما يصف ذلك جيدا بني موريس، فان فكرة الترانسفير–الترحيل، قد مكثت طويلاً في أذهان القادة الصهيونيين وكتاباتهم منذ العقود الأولى من القرن العشرين، من خلال فهم عميق بأن اقامة الدولة اليهودية وكيانها ووجودها يوجب طرد السكان المحليين في ارض اسرائيل.

وكما يواصل بني موريس، فان القادة الصهيونيين قد اتخذوا موقفا خلال النكبة، وبصدق بوجهة نظره، تمثل بعدم السماح للاجئين بالعودة وذلك من أجل عدم السماح لهم ان يزيلوا امكانية قيام الدولة اليهودية. ان القرار المهم الذي اتخذه الحكومة الاسرائيلية في قضية منع عودة اللاجئين الفلسطينيين يعبر صراحة عن الوعي الكامل والواضح الذي كان بحوزة القادة الصهاينة حول حدوث التطهير العرقي وأيضا تبريره بصورة تلقائية. وايضا عندما كان الحديث عن قرى عربية سكنت بجوار حسن مع اليهود حتى ١٩٤٨، وقسم منهم [اليهود] عمل أيضا على ابقاء العرب في البلاد، وفي أغلب الاحيان فانهم لم ينجحوا بذلك. لان الفكرة الصهيونية لم تكن حول قرية او أخرى بعينها، ونظرة هذه القرى وعلاقتها بالدولة الجديدة. بل اعتبرت الصهيونية ان العرب المتبقين في البلاد قد تلقوا معروفا يستحق الامتنان والشكر، وبموجب موريس فقد كان هذا خطأ، لأن المشروع الصهيوني كان عليه ان يطرد سكان العرب من أجل بناء نفسه.

وهنالك شهادة مثيرة من يوسف فايتس، وهو من قادة الصندوق القومي اليهودي (كيرن كاييمت) في حينه، يتحدث عن هدم قرية زرنوقة بعد طرد سكانها، وذلك بالرغم من توجهات عديدة ليهود من المستوطنات المجاورة في عدم طردهم. ويتحدث انه كان في القرية ساعة الهدم ورأى الجرافات كيف تقوم بهدم البيوت التي حوت ليس من فترة بعيدة الكثير من الناس وهو لا يتأثر بشيء. ان هدم وتدمير الحياة الفلطسينية لا يسبب له تأنيب ضمير أو ضرر نفسي. وهو متفاجئ من حقيقة انه لم يتأثر بشيء فعلا. وكأن هذا الهدم هو شيء متوقع ومفهوم ضمنا.

تستمر النكبة في عدم وقوعها وتهدد عندما تظهر

اذا كان الادعاء الأساس هنا صحيح، فمن الممكن ان نفهم هنا عمليتين اساسين قائمتين فيما يتعلق بالنكبة، الأولى تقع ضمن واقع الصراعات المسلحة والثانية ضمن الوعي للاسرائيليين اليهود الذين ينكشفون على النكبة.

ان النكبة كحدث لم يقع في ذلك الحين هي أيضا حدث لم يقع لغاية اليوم. ان اغتيال القادة الفلسطينيين، مصادرة الاراضي ومنع فلاحتها عن طريق الجدار الذي تبنيه الحكومة الاسرائيلية، انكار كل حقوق الانسان، ينظر اليهم على يد الصهيونية أيضا كحرب ضد الارهاب وكعمليات دفاع واجبة ضد الارهاب غير المغفور له وغير المبرر من قبل الفلسطينيين، الذين ينظر اليهم كنوع من التلوث أو الطفرة البيولوجية، كما تحدث أحد القادة الاسرائيليين مؤخرا. واذا كانت النكبة لم تقع، فلا يمكن ان يكون ملايين الفلسطينيين من اللاجئين اليوم الذين يطالبون باستعادة حقوقهم وكذلك من غير الممكن ان يطالب الفلسطينيون بالسيطرة على خمس مساحة فلسطين لأنه في الماضي لم يكن لديهم أي شيء، بموجب النظرة الصهيونية. وعليه، فان كل ما يجري اليوم، هو منفصل عن السياق التاريخي للنكبة. وكما لم يتقبلونا هنا في العام ١٩٤٨ (بموجب قرار التقسيم مثلا) فانهم يريدون أن يرمونا في البحر اليوم أيضا بموجب الرواية الصهيونية.

ان هذا الامر يفسر ايضا انكار وتجاهل اسرائيل لقضية العودة الفلسطينية. ولا يوجد في اسرائيل اليوم أية قضية متعلقة بالصراع تحظى باجماع واسع النطاق كما هي قضية معارضة عودة اللاجئين. وفي الحقيقة، فلا يوجد حاجة لمعارضة العودة، لأن مجرد النقاش حول القضية ينظر اليه كتهديد وجودي ولهذا فهو مهمش اليوم من الأجندة بدون أي تعقيبات جدية. وهو ما تتفق عليه كافة الاحزاب الصهيونية واليهودية. فاذا وقعت النكبة بالفعل، في نظر المشروع الصهيوني، لكان من الممكن ان يكون هناك بعض الاسرائيليين، من اليسار على الأقل، ممن يفهمون ان على الجانب الاسرائيلي تحمل مسؤولية ما حدث في العام ١٩٤٨. ولكن اذا لم تقع النكبة، فلا يوجد أي سبب لتحمل المسؤولية.

هنالك عملية مهمة أخرى، تتطرق الى تجاهل النكبة على يد اليهود الاسرائيليين الذين يتعرضون لها وينكشفون عليها، عن طريق الفعاليات والنشاطات التي تقوم بها جمعية زوخروت في بعض الأحيان، ولكن بطرق أخرى أيضا. ان الفرد الاسرائيلي اليهودي الذي جرب اللقاء مع النكبة الفلسطينية كنوع من اللطمة المفاجئة على الوجه، وبشكل مفاجئ، وبدون أي انذار او تحضير مسبق (نتاج لتجاهل طويل الامد) فهو يتعرف على المأساة التي تعرض لها جاره الفلسطيني وهو نفسه الطرف المسبب. وعادة ما يسبب هذا شعورا كبيرا بالذنب وقلة الحيلة. ولكن الذنب هو الجانب الأسهل في مثل هذه العملية، لانه من الممكن ان نعترف به ونطلب الغفران. ان المشكلة الحقيقية في اهتزاز كل ما تربينا عليه حتى هذا اللقاء، في حال اننا نريد ومستعدين لفعله عبر الاصغاء الحقيقي لصوت النكبة. لقد بنت الصهيونية نفسها بشكل عنفي وهي تنكر ذلك، في وجهة نظر ان هذا لم يحدث. ان الأرواح الشريرة عندما تهب (على يد جمعية زوخروت مثلا) تسبب ردود فعل تملأها الغضب والصدمة. ولكن وبشكل تصاعدي تقود الى شعور ونظرة مختلفة للماضي المهدد، وربما يكون هذا المفتاح لبداية مصالحة بعد نحو ستين عاما من النكبة ■



اعتمد الفكر الصهيوني منذ بدايته على انكار مضاعف. فقد أنكر التاريخ والمكان لليهود خارج «صهيون»، عبر مفهوم «انكار الشتات»، وأنكر التاريخ والمكان المحليين في «صهيون» أيضا. وخير ما يبين ذلك، التصريح المأثور للقائد الصهيوني يسرائيل زانغويل: «شعب بلا أرض يعود لأرض بلا شعب».

واذا كان الفلسطينيون غير موجودين «فعلا»، بموجب الفكرة الصهيونية، بخلاف «فعلية ومادية» الوجود اليهودي، فان طردهم لا يمكن ان يحدث، فلا يمكن أن تطرد من هو غير موجود أصلا.

ان القرار المهم الذي اتخذه الحكومة الاسرائيلية في قضية منع عودة اللاجئين الفلسطينيين يعبر صراحة عن الوعي الكامل والواضح الذي كان بحوزة القادة الصهاينة حول حدوث التطهير العرقي وأيضا تبريره بصورة تلقائية.

إيتان برونشتاين هو مدير جمعية زوخروت–تذكرن في تل أبيب التي تعنى برفع الوعي في أوساط المجتمع اليهودي الاسرائيلي للنكبة الفلسطينية. كما يعمل برونشتاين مدرسا في كلية السلام في واحة السلام–نافيه شالوم، بالقرب من القدس.



نيسان ١٩٤٨

فرديسيا، قضاء طولكرم، ٢٣ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

يردا، قضاء صفد، ٢٣ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

العريفية، قضاء صفد،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت نقّوبا، قضاء القدس، ٢٧٨ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت ثول، قضاء القدس، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

والدهيم (أم العماد)، قضاء حيفا، ٣٠٢ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

خربة راس علي، قضاء حيفا،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

بيت لحم، قضاء حيفا، ٤٢٩ نسمة،
هجرت في ١ نيسان ١٩٤٨.

تبصر (خربة عزّون)، قضاء طولكرم،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

قالونيا، قضاء القدس، ١،٠٥٦ نسمة،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

القسطل، قضاء القدس، ١٠٤ نسمة،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

إجليل القبلية، قضاء يافا، ٥٤٥ نسمة،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

إجليل الشمالية، قضاء يافا، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ٣ نيسان ١٩٤٨.

خربة بيت ليد، قضاء طولكرم، ٥٣٤ نسمة،
هجرت في ٥ نيسان ١٩٤٨.

سيرين، قضاء بيسان، ٩٤٠ نسمة،
هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

صيدون، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة،
هجرت ٦ نيسان ١٩٤٨.

خلدا، قضاء الرملة، ٣٢٥ نسمة،
هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

دير محيسن، قضاء الرملة، ٥٣٤ نسمة،
هجرت في ٦ نيسان ١٩٤٨.

أم كلخا، قضاء الرملة، ٧٠ نسمة،
هجرت في ٧ نيسان ١٩٤٨.

خربة بيت فار، قضاء الرملة، ٣٤٨ نسمة،
هجرت في ٧ نيسان ١٩٤٨.

الغبية الفوقا، قضاء حيفا،
هجرت في ٨ نيسان ١٩٤٨.

الغبية التحتا، قضاء حيفا،
هجرت في ٨ نيسان ١٩٤٨.

دير ياسين، قضاء القدس، ٧٠٨ نسمة،
هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

أبو شوشة، قضاء حيفا، ٨٣٥ نسمة،
هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

خربة لد (لد العوادين)، قضاء حيفا، ٧٤٢ نسمة،
هجرت في ٩ نيسان ١٩٤٨.

عرب الفقراء، قضاء حيفا، ٣٦٠ نسمة،
هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب ظهرة الضميري، قضاء حيفا،
هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب النفيعات، قضاء حيفا، ٩٥١ نسمة،
هجرت في ١٠ نيسان ١٩٤٨.

خربة ناصر الدين، قضاء طبريا، ١٠٤ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

عين المنسي، قضاء جنين، ١٠٤ نسمة،
هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

المهجرون الفلسطينيون في وطنهم

«أن تتحوّل قسرًا الى جار لقريتك»

بقلم هشام نفاع

يوميًا يمر حوالي ٢٠٠ الف عربي في دولة اسرائيل بجانب نكبتهم الخاصة، الشخصية والملموسة. ابن صفورية وابنة معلول، وحفيد الغابسية، هذه القرى التي جرى تسجيلها في سجل البطولات الرسمية الاسرائيلية برتبة «قرية مهجّرة»، هي قرى ممنوعة عن أهلها الذين باتوا جيرانا قسريين لقراهم المهدومة.

في الملفات السياسية الكبيرة تتخذ قضية اللاجئين عدة أشكال: قد تكون شعارًا، أو فزّاعة للتخويف، أو ورقة صعبة للتناحر التفاوضي. في كل هذه الأحوال لا يجري ادخال المهجرين الذين ظلوا في وطنهم الى الصورة. قضية شائكة.

اناس يعيشون في عدة دوائر، والأمر يتعلّق بالمعيار المناوب لتعريفهم. من جهة هم لاجئون، لو اعتبرنا أن اللاجئ هو كل من هُجّر من بلده عام ١٩٤٨. ومن ناحية أخرى كانت مسيرة تهجيرهم الجغرافية قصيرة نسبيًا، فقد ظلوا داخل «الحدود»، حدود الدولة التي هجّرهم حكامها الأوائل، وباتوا يحملون الآن جنسيتها. هوية زرقاء تعلن عنهم بنوع من الخجل الخفيّ، انهم مواطنون. لاجئون مواطنون أو مواطنون لاجئون. وهم بهذا لا يختلفون من حيث التجربة المعاشة عن باقي مجتمعهم العربي في اسرائيل، ولكن حتى في القرى الباقية لا يزال البعض يعرّفهم وبغير قليل من التوجّه السلبي: «لاجئون»! هذا غير مرتبط باسرائيل بل ببعض الصفات الاشكالية لمجتمعنا: الهوية الضيقة، الفئوية!

القرى بمعظمها مرت عملية محو وطمس شديدة الإحكام. هكذا تم ويتم التعامل من أجل تطبيق الرؤيا الصهيونية الطلائعية: أولم تكن هذه البلاد خواء في خواء؟ إذن لا بأس من انتاج واقع للمقولة وبالقوة. هدم، محو وتسوية للأشياء بالأرض. إنها خاوية أترون!

ولكن ماذا بالنسبة لأشياء عابرة لفولاذ القوّة، كالذاكرة. ففي كل عام يعود المهجّرون الى قراهم في المواعيد المشحونة. ذكرى استقلال «دولتهم» (والأقواس مسؤولة عنها دولة اسرائيل وليس المهجرين، هي التي ترفضهم، أو لنقل تقبل بهم على مضض). ذكرى نكبتهم. نكبتهم الوطنية ونكبتهم الخاصة، قل الحميمة، جدًا. سنويًا يبهرك الأطفال. قد تراهم بعد حين وقد قرروا الاستقرار في قرية او مدينة ما، ولكن الجواب على السؤال «من وين الأخ أو الأخت» يشير الى مكان جرى محوه. ما معنى القول أنا من قرية لم تعد موجودة بحسب المتعارف عليه لاقرار وجود القرى: بيوت، حارات، ضجة وهدوء، احتفالات، افراح واحزان، وسخافات أحيانًا – فهذا جزء من الواقع أيضًا. الجواب الذي يحيل السائل الى أثر قد غاب، هو جواب يقول لك عمليًا: أنا أسكن هنا لكني أعيش في ذاكرتي. قوّة الضعف. وهو أشدّ ما يهدد الذين تشتعل القبّعات فوق رؤوسهم على ما انسلّ منها..

قلت أن القرى ممحية، لكن هناك ما حل محلّها. فهي كانت تملك من الأرض والمدى ما لا يمكن الوقوف أمام اغراءاته! وهكذا أقيمت عليها بلدات جديدة. عملية غاية في التقنية، وأكاد أقول التقنية المحوسبة: قطع ثم تلصيق. قطع صفورية بعيونها الشهيرة وبساتينها وعمارتها العريقة، وإلصاق «تسيبوري» مكانها. ففي نهاية الأمر لا يتحمّل الواقع فراغًا، يجب ملؤه بالاسمنت بأقصى سرعة.

هكذا تعمل الكولونيات. هناك مهاجرون يجب التقاطهم، وليسمح المهجّرون بالوقوف جانبًا، فليتنحوا.

إحدى المفارقات هي أن الموقع الجديد لا يستطيع التحرر من سابقه. وعلى سبيل اللغة فقط، حملت معظم المواقع الجديدة نفس الجذر القديم لاسم القرية المنكوبة. هنا، وللمفارقات وزن، تتكشف أواصر الأخوّة التاريخية بين العربية والعبرية: صفورية تصبح تسيبوري، فراضية – بارود، كفر برعم – برعام، أندور – عين دور، عين غزال – عين ايالا (والأيالا هي الأيلة، الغزالة)



مسيرة العودة السابعة الى قرية اندور المهجّرة (2004.4.27). (تصوير: رجا زعاترة / «الاتحاد»)

وغيرها وغيرها. وكأن الهرب من الواقع لا يشفع للطغاة، لا يسمح لهم بالهرب من الاسم واللغة والدلالة والعلاقة القديمة بين اللغتين. حتى الحاسوب كان سيقول لهم: مشروع الالغاء فاشل، المحو مستحيل، الرجاء اعادة التجربة.

احدى مفارقات بناة اسرائيل كما صارت عليه هي العيش في النقائض: أن تكون في الشرق الأوسط ولكن مع شعور أوروبي (اليوم أمريكي) مدغدغ. دولة مختلفة وحديثة وعصرية ولكن على ارتباط بالتاريخ الديني بل المؤسطر. هنا تقع الورطة، فالتاريخ قاس لا يرحم. وما كان بالامكانً تقطيعه في القرى التي هُدمت وطُرد أهلها، هو عملية مستحيلة اذا أراد الأقوياء اللعب مع التاريخ. وربما أن الاستنساخ يلائم وضعيات الطفرة والخروج العيني عن المألوف، ولكن لا يمكن إنارة الشارة الحمراء أمام التاريخ والقول له: انتظر رجاء نحن نقوم بترميمات وسنغيّر اتجاه السير!

المهجرون اناس يعيشون في عدة دوائر، والأمر يتعلّق بالمعيار المناوب لتعريفهم. من جهة هم لاجئون، لو اعتبرنا أن اللاجئ هو كل من هُجّر من بلده عام ١٩٤٨. ومن ناحية أخرى كانت مسيرة تهجيرهم الجغرافية قصيرة نسبيًا، فقد ظلوا داخل «الحدود»، حدود الدولة التي هجّرهم حكامها الأوائل، وباتوا يحملون الآن جنسيتها. هوية زرقاء تعلن عنهم بنوع من الخجل الخفيّ، انهم مواطنون. لاجئون مواطنون أو مواطنون لاجئون.

في هذا المفصل بالذات يراكم المهجرون الفلسطينيون ممن يحملون الجنسية الاسرائيلية العراقيل أكثر فأكثر. ربما ليس بإمكانهم بعد ادراج الادعاءات جيّدة الصياغة، من القانون الدولي (المُلزم) والمواثيق الحقوقية (الفصيحة) وحتى القانون (العادل!) الذي جرى سنّه في برلمان الدولة التي هجّرتهم، لكنهم يملكون دائما حق القول (والفعل): لحظة واحدة هناك قمع مرئي وملموس وغبن يجب اصلاحه. نحن هنا، لن نغادر الى أي مكان، وما زلنا ننتظر. هذا الانتظار في سياقنا ليس رديفًا للضعف. ما رأيكم لو تمعّنا فيه في سياق الصمود، ذلك الذي يحمل العربي يوم استقلال الدولة الى القرية المهجّرة لممارسة عودة رمزية وجدانية، قد تكون عديمة الأثر المباشر ولكنها تزيد مدماكًا من الوعي.. مجرد اقتراح..

إن هذا الحضور العربي داخل الفضاء الاسرائيلي سيظل يكتسب على الدوام وزنًا نوعيًا متزايدًا باضطراد. فهم، العرب الباقون، يشكلون عمليًا النقيض الذي يصادم الأساطير الاسرائيلية الرسمية التي يتم انتاجها بوتيرة عالية بغية تطبيع الغبن وجعله حالة سياسية عادية.

إن هذا الحضور العربي داخل الفضاء الاسرائيلي سيظل يكتسب على الدوام وزنًا نوعيًا متزايدًا باضطراد. فهم، العرب الباقون، يشكلون عمليًا النقيض الذي يصادم الأساطير الاسرائيلية الرسمية التي يتم انتاجها بوتيرة عالية بغية تطبيع الغبن وجعله حالة سياسية عادية. بمعنى ما، هذا هو مردود البقاء. والملاحظ أن كثيرين يكتشفون يومًا بعد يوم زيف (وظلم) ما قيل بحق هؤلاء الباقين، وكأنهم ارتكبوا الخيانة العظمى عندما أصروا على البقاء في وطنهم حتى بثمن «تسوية» تمثلت بحمل جنسية اسرائيل. أتذكّر الآن أسماء كإميل حبيبي وتوفيق طوبي وأميل توما وغيرهم من المناضلين الوطنيين الذين حكم عليهم حكّام عرب بالإعدام بتهمة تثبيت أهل الوطن في وطنهم.. أين أولئك الحكام وصنيعهم، وأين هؤلاء الأبناء البررة لشعبهم؟ في ذاكرته وقلبه. نفس الذاكرة التي لا تزال حيّة، وليس بفضل قرض الشعار وبراعة الظهور الاعلامي، بل بممارسة الصمود اليومي، سياسيا وثقافيا، واحياء العلاقة بالمكان، المدى، التاريخ واللغة ■

هشام نفاع هو صحفي وكاتب يعمل محررا في صحيفة «الاتحاد» اليومية الصادرة في حيفا.

أثر النكبة على تطور الفكر السياسي الفلسطيني

بقلم: أمل جادو



إن نكبة ١٩٤٨ كان ينبغي أن تكون الدافع والمحرك لصياغة الكيان والفكر الفلسطيني، ولكنها بما أفرزته من واقع مجزأ لأبناء هذا الشعب، ونظراً للسيطرة الإسرائيلية وامتلاكها مصادر القوة والسيادة على الأرض الفلسطينية وأيديولوجيتها قد وضعت الكيان والهوية والفكر الفلسطيني أمام تحديات ما زالت تتفاعل حاضراً ومستقبلاً.

لقد أحدثت نكبة ١٩٤٨ تحولاً جذرياً في الفكر السياسي العربي والفلسطيني، حيث بلورت إلى حد كبير الأطروحات السياسية والفكرية للعديد من التيارات الفكرية التي وجدت في الوطن العربي والفلسطيني قبل وبعد النكبة. فتصدرت قضية تحرير فلسطين ومعالجة آثار النكبة غالبية (إن لم يكن كل) البرامج السياسية للتيارات الفكرية والسياسية الفاعلة على الساحة آنذاك.

أثر نكبة ١٩٤٨ على الكيانية الفلسطينية

ارتبط تطور مفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية ما قبل النكبة ١٩٤٨ تاريخيا بالتنامي المتواتر في شعور الحركة الوطنية الفلسطينية بتهديدات الخطر الصهيوني في فلسطين. وإذا ما تتبعنا مراحل بناء الهوية الفلسطينية، فإننا نكتشف وجود هذه الهوية في الإطار المعرفي والفكري العربي حيث كانت الهوية الفلسطينية جزءاً من الطرح القومي المنادي بوحدة الأمة العربية واستقلالها. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين علل أسباب ذلك إلى أن الإدراك المعرفي افتقر في ذلك الوقت الوعي التاريخي. نجد من جانب آخر أن هناك كتاباً عرباً وفلسطينيين أمثال نجيب عازوري ومحمد رشيد رضا الأفغاني ومحمد عزت دروزة وحمدي الحسيني وخليل السكاكيني وغيرهم قد أشاروا في أدبياتهم الفكرية الى الخطر الصهيوني وأبعاده الاستراتيجية. لقد ميز الفكر القومي العربي وخطابه السياسي فلسطين في الصراع من أجل الوحدة والإستقلال، وهو بذلك لعب دور المرجعية الفكرية التي ساهمت في التطورات اللاحقة في تعزيز وتحسين الدلالات المادية للكيانية الفلسطينية، وهذا ما نجده في الكثير من الأعمال الأدبية العربية والفلسطينية قبل اللجوء.

ان وعي هوية الآخر النقيضة كان مطروحاً في الفكر السياسي والقومي العربي ولكنه لم يتحول إلى مشروع سياسي وطني وبرنامج نضالي. فقد بقي إدراك الهوية إدراكاً نظرياً لم يترجم إلى حركة تحرير وطني ولهذا اسبابه المرتبطة بالوضع الفلسطيني الداخلي وانقسام الحركة الوطنية وباستمرار اعتماد القادة السياسيين على الوعود البريطانية بتحقيق الاستقلال للأقطار العربية، وكذلك عدم بلورة أداة نضالية تحررية بعد فشل الأساليب السلمية في معالجة الصراع مع الصهيونية حيث تركزت هذه الأساليب على إرسال الوفود إلى لندن وكتابة المذكرات وعقد المؤتمرات وعدم استثمار الهبات الشعبية مثل هبّة البراق عام ١٩٢٨، وثورة ١٩٣٦ إلى مشروع وطني تحرري.

لقد ارتبط مفهوم الهوية في مرحلة ما قبل النكبة بالتمسك بالأرض وبالدعوات الإصلاحية والمبادئ النضالية والحفاظ على التراث الديني والمقدسات. ولوحظ سيطرة التيار القومي والتأكيد على الانتماء العربي والتضامن الإسلامي فلم يكن مفهوم الهوية محدداً ومتماسكاً بشكل تام. فقد كانت هوية »دفاعية« في إطار لم تعِ فيه التغيرات الدولية ومصالح الاستعمار وتحالفه مع الصهيونية. فالسمة الغالبة كانت السمة الاحتجاجية التي تفتقد إلى استراتيجية شمولية واضحة المعالم والمراحل مقابل امتلاك الحركة الصهيونية لرؤيتها الاستراتيجية على صعيد بناء قواها الاقتصادية والعسكرية والتنظيمية والاجتماعية.

وقد قادت نكبة عام ١٩٤٨ الى تحولات جذرية في واقع الشعب الفلسطيني، سيكون لها كبير الأثر الكبير في مسيرة هذا الشعب لاحقا، وانعكست على مجمل المرافق الحياتية على مستوى الفرد والجماعة وعلى تطور الفكر السياسي الفلسطيني. وكان اول ما انعكس في النكبة، هو عملية التهجير التي طالت الغالبية العظمى من الفلسطينيين. وقد نزح حوالي ٨٥٠ ألف شخص عن دياره تحت وطأة المجازر والحرب النفسية والتهديد. وقد ادى طرد الفلسطينيين من ديارهم إلى ظهور «اللاجئ الفلسطيني»، وتشكيل تجمعات فلسطينية كبيرة نسبياً في دول عربية عديدة. وبهذا فقد ترتب على نكبة ١٩٤٨ ظهور مخيمات اللاجئين في حقول سياسية مختلفة ومتباينة، وفرضت البلدان التي نزح إليها الفلسطينيون قيودا صارمة على تعبيرات الهوية وتعرضها لتهديد دمجها في الكيانات التي تقيم فيها مما كان دافعاً إلى إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية وفق الشروط التي انتجتها هزيمة ١٩٤٨. ولكنها بقيت نحو عقدين من الزمن غير وثيقة بمشروع كياني حيث أن انتاجها لم يتم في نطاق حقل سياسي وطني خاص بها، وانما في اماكن الشتات المختلفة الموزعة في الدول العربية وخاصة دول الخليج. ومن هنا جاءت تعبيرات الهوية الوطنية في تجددها مرتبطة باللجوء اولاً وذات طابع قومي ثانياً والتي عبر عنها الحماس الواسع بين الفلسطينيين للاطروحات القومية التي مثلها في الخمسينات والستينات الناصرية والبعثية وحركة القوميين العرب وتبنت الدعوة إلى الوحدة العربية كاستراتيجية لتحرير فلسطين.

كذلك فقد تأثرت الهوية الوطنية الفلسطينية بعد النكبة بالمناخات السياسة التي أفرزتها الأنظمة والسياسات العربية والتي كانت تتراوح بين النظرة الحذرة والمتشككة اتجاه تعبيرات الهوية والكيانية الفلسطينية وما ينتج عن ذلك من مضايقات وملاحقات وما بين النظرة العدوانية اتجاه مفهوم الهوية الوطنية.

فقد تبع هزيمة ١٩٤٨، قيام الملك عبد الله بضم وسط فلسطين (الضفة الغربية) إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وخضع قطاع غزة للسيطرة المصرية، ومنحت الأقلية العربية في إسرائيل الجنسية الإسرائيلية لكن مع وضعها تحت حكم عسكري استمر حتى عام ١٩٦٦ وتولي تقييد حرية التعبير والتنظيم والحركة لأبنائها معتبراً وجودها تهديداً لدولة إسرائيل. وفي الحالات الثلاث (الضفة والقطاع وداخل الخط الاخضر) جرى انعاش العشائرية والزعامات التقليدية والانتماءات المحلية أي اتباع اسلوب تقطيع الهوية الوطنية إلى انتماءات ارثية ومحلية. وفي دول الشتا ت تعرض الفلسطينيون لأساليب متعددة من العزل والتمييز والدمج، ولقيود قانونية على الجماعات المهاجرة للعمل في دول الخليج. وبات لوكالة الغوث حضور ملموس في حياة المخيم بما هي مؤسسة للاجئين الفلسطينيين من جهة وما توفره من خدمات بسيطة رغم اهميتها في مجال التعليم من جهة ثانية ومن داخل المخيمات بدأت تشكيل المنظمات الوطنية والفدائية في أوائل الستينات والخمسينات وشكل موضوع «حق العودة» صلب أطروحاتها السياسية.

لقد ترتب على اللجوء في بلدان مختلفة ونشوء المخيمات التنوع في آليات ورموز تجديد الهوية الفلسطينية وفق الظروف الموضوعية والذاتية لكل مجتمع فلسطيني، فقد استمدت مادتها من حياة المخيم بما يمليه من بؤس وشقاء ولما رمز إليه من مكان مؤقت بانتظار العودة إلى الوطن المسلوب وكذلك في المخيمات التي ظهرت في الضفة والقطاع، ونحو حركة المقاومة الصاعدة من هذا الواقع.

كما شهد الواقع الفلسطيني بعد النكبة تحولات كبيرة أصابت تكوينه الاجتماعي والديمغرافي، حيث توقف نمو المدن الفلسطينية مع تراجع وتدهور العمل الزراعي بين الفلسطينيين في ظل نهب الأراضي. حيث سلبت حيفا ويافا الأكثر حداثة وانفتاحاً على العالم الخارجي ومزقت القدس إلى شطرين وفي الجليل تحولت القرى والبلدات الفلسطينية بعد اختفاء يافا وحيفا إلى توابع للمستوطنات الإسرائيلية النامية. وفي الشتات لوحظ وجود المخيمات على أطراف المدن العربية (لبنان، سوريا، شرقي الاردن) لتوفر ايدي عاملة رخيصة– ولم تظهر بدايات نمو مديني فلسطيني وبداية هجرة معاكسة وبإعداد محدودة إلا بعد قيام سلطة فلسطينية حيث بقي نمو مقيد بالمستوطنات الإسرائيلية ويستثني مدينة القدس المحاصرة بالمستوطنات والضم. وقد واكب كل ذلك حركة هجرة واسعة من الضفة والقطاع استمرت طوال العقود الأربعة التي تلت النكبة كان دافعها الأساسي تحسن الاوضاع المعيشية فبين ١٩٥٠ وحرب حزيران ١٩٦٧ رحل من الضفة الغربية وحدها ما يقدر بنحو ٤٠٠ الف نسمة جزء منهم إلى الضفة الشرقية من الأردن والجزء الآخر إلى خارج الأردن (الدولة النفطية) وتشكل معظم المهاجرين من المتعلمين وأصحاب الكفاءات في حين وجد العمال غير المهرة فرص عمل داخل إسرائيل بحيث بات ثلث قوة العمل في الضفة والقطاع في منتصف السبعينات مستخدماً في إسرائيل وأصبح الاعتماد على العمل في إسرائيل ومستوطناتها أحد مكونات التبعية الاقتصادية للضفة والقطاع وتحول سوقها إلى سوق أسيرة للبضائع الإسرائيلية (السوق الثانية بعد سوق الولايات المتحدة) وسيطرة إسرائيل على نصف أراضي الضفة الغربية وثلث أراضي قطاع غزة يرافق ذلك عمليات تغيير تكوينهما الديمغرافي والقومي عبر محاصرة المدن والبلدات الفلسطينية بالمستوطنات اليهودية.

بقدر ما كانت هزيمة ١٩٤٨ دافعاً موضوعياً لإعادة صياغة الكيانية الفلسطينية وانطلاقها بتغييرات ومفاهيم جديدة، فإن واقع المجتمع الفلسطيني المتشظي وسيطرة إسرائيل على المقومات الأساسية لبناء الهوية وخنق طموحها الذاتي والقومي والوطني من خلال السياسيات المادية على الأرض، فإن هذه الهوية ما زالت تمر في أزمات عسيرة وتحديات كبيرة فرضت عليها من خلال المنعطف التاريخي الذي أحدثته نكبة ١٩٤٨ على الشعب الفلسطيني، هذه التحديات التي مازالت تتفاعل حاضراً ومستقبلاً في الطريق نحو بناء الكيانية الفلسطينية المستقلة.

معنى النكبة في التيارات الفكرية الفلسطينية

أحدثت نكبة عام ١٩٤٨ إنقلاباً جذرياً في الفكر السياسي العربي والفلسطيني حيث أحدثت هزة في الوطن العربي واكبها هزة في المفاهيم والأفكار، فانبرت أحزاب وقوى وشخصيات سياسية وثقافية إلى نقد المرحلة السابقة والدعوة لسياسات جديدة. وحتى نجيب على السؤال إلى أي مدى كان للنكبة أثر انقلابى في الأيديولوجية العربية التقليدية، لا بد من تناول مجموعة التيارات الفكرية التي تبلورت بعد النكبة لدراسة مبادئها أطروحاتها السياسية والفكرية ودورها في بلورة الوعي بالهوية الوطنية الفلسطينية:

التيار القومي

لعبت نكبة ١٩٤٨ دوراً بارزاً في إعادة إحياء القومية العربية وجعله يطفو على غيره من التيارات في إطار الفكر السياسي العربي والفلسطيني ومن أهم هذه التيارات، حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والأتجاه القومي العربي– الناصري والاتجاه الماركسي والاتجاه الإسلامي وقد تميز فكر التيارات المذكورة بتركيز على الجانب الشمولي للقومية العربية واهتمامه بإبراز البعد القومي للقضية الفلسطينية القائم على أساس أن مسؤولية تحرير فلسطين هي مسؤولية عربية قومية والشعب الفلسطيني ليس وحده مسؤولاً عن الواقع العربي المجزأ باعتباره نقيضاً للوضع الحقيقي والسليم الذي يمثله كون العرب أمة واحدة. من هنا فإن النضال القطري مهما كانت صورته وأشكاله يعبر عملاً إقليميا يساهم في واقع التجزئة العربية. فكان شعار «الوحدة طريق العودة» من أبرز الشعارات التي تكشف التصوّر الفكري الذي نشأ في فترة الخمسينات والذي يربط ما بين التلاحم المطلق بين الدور الفلسطيني الخاص والدور العربي العام، مصحوباً بإحداث ثورة اشتراكية اجتماعية وإصلاحية في الوضع العربي المتردي. فالوحدة والحرية والاشتراكية لن تتحقق حسب مبادئ حزب البعث إلا بأحداث انقلاب في الحياة العربية يزيل الحكام المستبدين. وأن الحرية المنشودة لن تتحقق إلا بالتحرر من المستغلين، وإن هدف الاشتراكية هو محو الفقر والجهل والمرض ودعا دستور البعث إلى النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً، والنضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة، وربط حزب البعث عملية تحرير فلسطين بالأهداف القومية التي وردت في تصوراته معتبراً (أن معركة فلسطين هي جزء من معركة المصير الواحد للأمة العربية) مقراً الحزب في مؤتمره القومي السادس عام ١٩٦٣ تشكيل جبهة تحرير فلسطين لتكون التنظيم والأداة الثورية لتحرير فلسطين.

أما حركة القوميين العرب فقد تطورت أطروحاتها وتغيرت من البعد القومي المثالي إلى البعد القومي الإشتراكي (الناصرية)، إلى البعد الماركسي. وما يهمنا هو أن حركة القوميين العرب تبنتّ الاطروحات القومية، معتبرة النكبة كوليدة واقع مريض يحياه العرب ازاء واقع حيّ يسوده العدو، فتمسكت الحركة في أن الوحدة طريق العودة وطريق تحرير فلسطين وأن القضاء على الكيان الصهيوني لا يتم إلا بالوحدة والتحرير داعية الحركة إلى القضاء على التجزئة التي تسللت إلى الشخصية القومية. واتفقت حركة القوميين العرب مع حزب البعث في تأكيد الطبيعة القومية للصراع. وقد انتهت حركة القوميين العرب بتبني الماركسية– اللينينية وانقسام الحركة إلى مجموعة تنظيمات سياسية متوزعة في اقطار الوطن العربي، لم يكن للحركة خلال المراحل الثلاث التي مرت بها والتي هي انعكاس للحياة الفكرية العربية وتطورها أي برنامج خاص لتحرير فلسطين خارج إطار العمل القومي عموماً والناصرية خصوصاً.

التيار الماركسي

مثل التيار الماركسي احزاب شيوعية عديدة وكان منها الحزب الشيوعي الأردني (١٩٥٩–١٩٨٨)، والذي تحول إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني (١٩٨٢). وقد حكم قرار التقسيم الذي أيده الأتحاد السوفيتي موقف الأحزاب الشيوعية في السنوات الأولى بعد النكبة وبعد أن كانت هذه الأحزاب تندد بالصهيونية وتدين التقسيم، أيدت التقسيم رسمياً وطالبت بإنسحاب العربية من فلسطين لأن تدخلها عدوان وكانت قضية فلسطين بالنسبة إلى الاحزاب الشيوعية «قضية نضال ضد الاستعمار البريطاني والامريكي»، وكانت الاحزاب الشيوعية تطالب بالاعتراف «بالأمة العربية» وتنفيذ قرار التقسيم وإقامة الدولة الديمقراطية المستقلة فيه المتحدة اقتصادياً مع إسرائيل.. ولم يكن وارداً في هذه المرحلة التي تلت النكبة (الخمسينات) لدى الأحزاب الشيوعية أن تدعو إلى مقاومة فلسطينية مسلحة ولا إلى تشكيل كيان فلسطيني يضم كل الفلسطينيين وأن خط بناء حركة وطنية منسجماً مع خط الأحزاب الشيوعية العربية وهو ما عبر عنها الحزب الشيوعي الأردني في نظامه الداخلي «يناضل الحزب الشيوعي الأردني من أجل إسترداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني وحل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره ويعمل على مقاومة الصهيونية العالمية بإعتبارها حركة عنصرية رجعية في خدمة الامبريالية العالمية».

التيار الاسلامي

وضع التيار الإسلامي هدفاً أساسياً بعد النكبة تمثل في استرجاع فلسطين والقضاء على الدولة اليهودية الوليدة، حيث اعتبر «حزب الأخوان المسلمين» المعركة مع الصهيونية «إبادة وإفناء»، رافضين كل مشاريع التسوية للصراع القائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة. وقد آمن التيار الإسلامي في فلسطين، أن «فلسطين لن تعود إلى أهلها إلا بالقوة» داعياً إلى حد حشد كل إمكانيات الأمة الإسلامية والقضاء على عوامل الفساد الداخلي مشددين على أن يتربى المسلمون على الكفاح من أجل استرداد فلسطين. وكان الشيخ تقي الدين النبهاني الذي أسس حزب التحرير الإسلامي قد دعا في كتابه «إنقاذ فلسطين» إلى حشد كل الإمكانيات العربية، وإعلان التعبئة العامة في كل دولة عربية للإعداد الحربي والعمل على إعداد شعب مناضل مع إعداد جيش محارب في آن واحد، وأن مهمة إنقاذ فلسطين تستدعي العمل على

إقامة نظام عربي صحيح وإخضاع مصالح حكام البلاد العربية للمصلحة العربية العامة. ويتضح من فكر النبهاني بأن نكبة فلسطين بتسليطها الأضواء على النواقص والسلبيات أكدت أن الوضع العربي يحتاج إلى تبدّل سياسي وإنقلاب شامل في التفكير والاعتقاد والمعاملات وأن تحرير فلسطين لن يتحقق إلا بعد أن يتكون المجتمع العربي تكويناً جديداً.

ويتضح لنا من خلال تناول أهم التيارات السياسية التي تبلورت بعد نكبة ١٩٤٨ أن الحركات القومية قد استقطبت اهتمام الفلسطينيين الذين انضموا بإعداد كبيرة إليها على أمل توصلهم هذه الحركات إلى هدفهم بالعودة. فشعار الوحدة العربية الذي رفعته هذه الحركات كان يعني بالنسبة إلى الفلسطينيين القوة، التي يبحثون عنها لتحرير بلادهم. وأصبح الفكر السياسي الفلسطيني في الخمسينات وحتى منتصف الستينات في غالبيته هو انعكاس للفكر الوحدوي العربي ويشكل أجزاء منه. فالحل العربي لمشكلة فلسطين هو الحل الوحيد المطروح أمام الفلسطينيين. أي حديث عن الفكر السياسي الفلسطيني قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة كان يعني الحديث عن الفكر الوحدوي العربي المتجسّد في الحركات الثلاث حزب البعث وحركة القوميين العرب والناصرية التي تلتقي بفكرها الشمولي مع التيارات الإسلامية.

فعالية النكبة في إحياء الكيان الفلسطيني

لعبت منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر الستينات وبعد سيطرة التنظيمات الفلسطينية المسلحة عليها بقيادة حركة فتح، الدور الأبرز في تحديد اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني وذلك بتحديد التناقض الرئيسي في الصراع متمثلاً بالصهيونية ووضع أولية تحرير فلسطين وبوسيلة حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح وحشد كل الطاقات باتجاه أرض المعركة (فلسطين). واعتبرت تحرير فلسطين أساساً للوصول إلى الوحدة العربية، وذلك من خلال رؤية معرفية أعمق للصهيونية ككيان استعماري يهدف وجوده إلى تكريس التجزئة العربية. وتميّز الخطاب الفكري والسياسي الفلسطيني بملامح أساسية ساهمت في خلق إطار أيديولوجي ومؤسساتي لهوية فلسطينية متمايزة وأهميتها تبني الكفاح المسلح نهجاً، والتأكيد على القرار الوطني الفلسطيني مستقلاً دون وصاية أو تبعية أو هيمنة وتغليب البعد القومي في عملية الصراع.

ولعلّ مجال هذا التنظير الفكري قد بدأ يتبلور بالأساس في ساحة المخيمات وصفوف اللاجئين واعتبارهم »الطليعة« التي تقود التحرير حيث فهمت التنظيمات الفلسطينية كحركة فتح والقوميين العرب وحزب البعث أهمية قيام اللاجئين بدور الطليعة في معركة الثأر والتحرير معبرة عن قناعتها في أن يصبحوا قوة فاعلة إذا ما توافرت لهم قيادة واعية. ورأت حركة فتح أن وقوع النكبة واستمرارها إلى حد كبير هو سبب إبعاد الشعب الفلسطيني عن قضيته ودعته إلى الإمساك بزمام قضيته بنفسه من جديد.

وفي هذا المجال فإن منظمة التحرير التي انضوت تحت إطارها أغلبية التنظيمات الفلسطينية، ماركسية وعلمانية وقومية قد ساهمت في بناء «هوية وطنية تحررية» وخلق إطار مؤسساتي شكّل الكيان الفكري لهذه الهوية. وقد أغنت م.ت.ف هذه الهوية بمجموعة من المقومات الهامة وأبرزها تعبئة الجماهير العربية الفلسطينية لتقوم بدورها وتجميع الشتات الفلسطيني تحت إطار سياسي فلسطيني موّحد ليكون ممثلاً وعنواناً للنضال الفلسطيني والعودة وهو تجاوز لأوضاع الشعب الفلسطيني ولأحزابه وزعامته ولحالة الركود والإحباط بعد هزيمة ١٩٦٧.

وإن اعتبار فلسطين «محور الصراع» واستبدال شعار «الوحدة طريق العودة» بشعار «فلسطين طريق موحدة» يحمل أبعاداً قومية وحوافز للتوجه للنضال الكلي نحو فلسطين وتجنب المعارك الجانبية التناقضات الاجتماعية، وضمن هذه الرؤية الفكرية الجديدة والتي جاءت بعد تراجع المدّ القومي وفشل مشاريع الوحدة العربية وهزيمة ١٩٦٧ أدخلت مفهوما جديداً أعتمد عليه تطور الفكر السياسي الفلسطيني في سياق مرحلة التحرر الوطني.

ولعل نجاح م.ت.ف في خلق إطار جبهوي يضمّ كافة التيارات السياسية الفلسطينية وحصولها على شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني وقدرتها على خلق هوية فلسطينية نضالية في المنفى ناطقة باسم شعب مبعثر جغرافياً ومتغاير نفسياً ومتناثر سياسياً وقدرتها على الخروج من محاولات إجهاض ثورتها المسلحة على إيدي الحكومات العربية ونجاحها في بناء المؤسسات التنظيمية والإقتصادية في المنفى وداخل الوطن المحتل وربط علاقات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بأسس نضالية وبروح انتماء مشتركة وعلى قاعدة النضال لتحرير فلسطين جعل منها كياناً سياسياً استطاع أن يعوض أهم المقومات في بناء الكيانية الفلسطينية وهو عدم الإستقرار المجتمعي ووجود الوطن المحرر للشعب الفلسطيني مما حوّل الهوية الوطنية من هوية تابعة وممزقة وقلقة إلى هوية ذات فعل موجود على أرض الصراع.

ونستنتج من ذلك أن عنصر «المنفى» والتشريد ظلّ مسيطراً على الفكر السياسي الفلسطيني وشكل الجاذبية المحورية لإرهاصاته وتطوراته وأصبح موضوع التحرر والتخلص من المنفى لأجل العودة هو المرجعية الشاملة لهذا الفكر بكل ألوانه وأطيافه منتجاً قيماً ثقافية جديدة خاصة به ويعيد تركيب القيم الفكرية السابقة حيث أصبح هذا الفكر مدعواً إلى أن يعيد صياغة تراكيبه وشعاراته وينتقل من وضع التبعثر إلى وضع الوحدة والخصوصية.

المتغيرات الفكرية بعد خمسين عاماً على النكبة

إن القانون الذي حكم الفكر السياسي الفلسطيني من الناحية التاريخية يعتمد بالدرجة الأولى على خصوصية الوضع الفلسطيني الذي أفرزته النكبة وحالة الشتات، وما حملته من طاقات وتجارب بلورت بشكل محدد الهوية الفكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية عند قيامها. وقد ظل الفكر السياسي الفلسطيني فكراً سياسياً نضالياً على ساحة الصراع الفلسطينية– الاسرائيلية، مما يعني أنه ظل فكراً متنقلاً ادخلته عوامل الصراع المتغيرة في إرهاصات كثيرة وفي أزمات جعلت مهمته البحث عن تدابير حماية الذات للهوية الفلسطينية. وخير تعبير عن هذه الحالة التي تراوحت بيت ارتفاع قيمة الهوية وانخفاضاتها في فترات مختلفة، وهذا عكس نفسه على الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان لمعيار القوة العسكرية أثر في إعادة صياغة معالم الفكر السياسي الفلسطيني، ومن خلال مراجعة قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية عن طريق الكفاح المسلح ما بين أعوام (١٩٦٤–١٩٦٨) إلى إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية ما بين (١٩٦٩–١٩٧٤) إلى حل إقامة دولتين (١٩٧٤–١٩٨٨) وما أفرزته الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ١٩٨٨ المنعقدة في الجزائر بإعلان استقلال دولة فلسطين على أساس قبول قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وبالإعتراف بإسرائيل، وانتهاج طريق التسوية البراغماتية وانتهاء باتفاق إعلان المبادئ في أوسلو ١٩٩٣ بإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع والتخلي عن الكفاح المسلح، والسير في طريق التسوية للصراع بالطرق السلمية والمفاوضات. إن هذه التحولات جاءت بفعل عوامل إقليمية ودولية ونتيجة لأسباب داخلية فلسطينية لعبت دوراً في تغيير أهداف الفكر السياسي الفلسطيني ببعده السياسي والاجتماعي والثقافي. وأبرز هذه العوامل الإنتفاضة وحرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي وغياب النظام السياسي الفلسطيني والوحدة الوطنية والتمزّق في الصف العربي وغيره من العوامل.

إن نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في خلق إطار جبهوي ضم كافة التيارات السياسية الفلسطينية وحصولها على شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني، وتمكنها من خلق هوية فلسطينية نضالية في المنفى جعلها كياناً سياسياً عوّض عن وجود الوطن المحرر والإستقرار المجتمعي بحيث حوّل الهوية الوطنية من هوية تابعة إلى هوية ذات فعل موجود على أرض الصراع. وبذا أصبح عنصر المنفى والرغبة في الخلاص منه هو المسيطر على الفكر الفلسطيني.

ولعلّ قبول منظمة التحرير الفلسطينية باتفاقيات أوسلو والاعتراف المتبادل يدل بشكل واضح على عدم الإستقرار في المحتوى الفكري الفلسطيني الذي حمل الهوية في مراحل الصراع المختلفة. وسيجد الدارس لتطور الفكر السياسي الفلسطيني أن تجربة الكفاح المسلح خلال الثلاثين عاماً لم تقدم في الممارسة ما يسهم في إبراز معالم نظرية لتجربة جديدة على الصعيدين العربي والعالمي. وان الممارسة لم تجسد على الفكر والإطروحات والشعارات التي كانت ترفعها التيارات الفلسطينية المسلحة كونها اكتسبت طابع المبالغة والمنافسة والتحدي الإيديولوجي، ولم تأخذ بعين الاعتبار علاقة العملي بالنظري لهذا سيجد الدارس المفارقة الكبيرة بين برنامج التحرير المطلق وبرنامج التسوية المطلق.

لقد استطاعت إسرائيل عبر اتفاقيات أوسلو تصفية المرجعية التي شكلت روّح وجوهر الهوية الوطنية الفلسطينية ألا وهي النكبة مما أفقد الفكر السياسي الفلسطيني ترابطه. الأمر الذي عكس نفسه على جميع التيارات الفكرية الفلسطينية التي أصيبت بالإنهيار والإنشقاق وتعطلت أداتها فعلاً.

ويبقى السؤال حول أي فكر سياسي فلسطيني نتحدث بعد خمسين عاما على النكبة؟ ويبدو أن دراسة الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر تبدأ عند بعض الكتاب من تاريخ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. وهنا فإن الإنهيار الذي واكب مؤسسات المنظمة بعد اتفاقيات أوسلو وتحولها إلى مؤسسة رمزية كشفت عن الأزمات بداخلها إلى درجة أنها لم تعد موجودة عملياً وفعلياً على أرض الواقع، فهل يعني هذا الغياب وتشظي الفكر السياسي الفلسطيني ودخوله في أزمة جديدة؟

واستطيع أن أقول في هذا الصدد، أن المرجعية التي شكلت القاعدة للفكر السياسي الفلسطيني الذي هو فكر نضالي تحرري كان بالأساس القدرة على التقاط ما أحدثته النكبة من قوة توحيدية، وبوصلة التقت حول مسارها كافة التيارات الفكرية الفلسطينية. وقد جاءت اتفاقيات أوسلو لتعطي مجالاً أكثر من السابق لإسرائيل بتصفية هذه المرجعية التي شكلت روح وجوهر تكوّن وتبلور الهوية الوطنية الفلسطينية وهي قضية اللاجئين وتجاوز قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الضامن لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الاصلية. فإن تأجيل القضية إلى مباحثات الوضع النهائي أخذ يدفع بإسرائيل وأمريكا ومن خلال وكالة الغوث المدعومة أمريكياً إلى توطين اللاجئين أو تأهيلهم في أماكن تواجدهم وبالتالي تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء أهم عنصر في قضيته التي يتحدد وفقها مصيره السياسي.

ولعلّ طبيعة التسوية التي سقفها الأعلى حكم ذاتي فلسطيني محلي قد أفقدت فعالية ترابط الفكر السياسي الفلسطيني الذي انطلق بالبندقية لأجل إنهاء المنفى والتشرد والعودة إلى فلسطين، ولعلّ الحقائق الكبرى التي تفرضها إسرائيل على أرض الواقع من استيطان ومصادرة أراضي تضع صعوبات أما رؤية فكرية واضحة لموضوع حق العودة. وهذا عكس نفسه على جميع التيارات الفكرية الفلسطينية التي أصيبت بالإنهيار والإنشقاق وتعطلت أداتها العملية فعلياً وما عزز كل ذلك قيام السلطة الفلسطينية بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يتعبر الهوية الفكرية التاريخية للشعب الفلسطيني والذي يحدد أساس الصراع وأهدافه والذي بموجبه تبلور وتطور الكيان السياسي الفلسطيني.

أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني

دخل الخطاب السياسي الفلسطيني أزمة عميقة على أثر التوقيع على اتفاقيات اوسلو تمثل بعدم الوضوح، والإزدواجية في معايير الشعارات والدمج ما بين التحرري الوطني والاجتماعي المدني. وعلى الصعيد البنيوي فإن تراجع الحزبية والفصائلية، تبدو واضحة على الساحة الفلسطينية، وهذا عكس نفسه على مكانة وأهمية منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي بوصفها مرجعية تمثيلية وسياسية للشعب الفلسطيني في ظلّ سياسة تهميش وتجاهل متواصلة لدورها ومكانتها السياسية.

لقد كان إسقاط «فعالية النكبة» بالموافقة على حل سياسي ينتهي بحكم ذاتي فلسطيني، واحدا من العوامل التي قادت الى نشوء أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني. من هنا، فإن صورة الفدائي والمخيم التي سيطرت على الخطاب والصورة الثورية للفكر السياسي الفلسطيني قد تراجعت بشكل ملحوظ وأدت إلى انكشاف أزمات متراكمة في الحركة الوطنية الفلسطينية وأصابتها بالشلل والإنشقاق والتعطيل. وبدأ يلاحظ ظاهرة ضعف جماهيرية العمل السياسي، وابتعاد الجمهور عن المشاركة في النشاطات السياسية، وهي ظاهرة لا مثيل لها.

واصبح حالياً التساؤل الأكثر صعوبة وتعقيداً هو هل لا زال الشعار الوطني المرحلي الذي يتحدث عن حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هل ما زال صائباً أم أن ثمة حاجة للتدقيق فيه وإعادة صياغة في ضوء الوقائع؟ أي بمعنى آخر هل ظل حق العودة المادة الثورية في الخطاب السياسي الفلسطيني؟

إن حق العودة وحسب اتفاقيات أوسلو والإتفاقيات اللاحقة جرى عليه مجموعة من المستجدات تمثلت بعودة نحو ٢٥ الف إلى قطاع غزة وأريحا، وترسيم الإقامة غير الشرعية لـ١٢ الف في الضفة والقطاع. هذا عدا من عادوا وفق طريقة جمع الشمل، ويعني هذا أن مسألة حق العودة قد تحولت جزئياً إلى مسألة استيعاب يجري حالياً بقيود إسرائيلية. وكذلك اشتداد مشاريع التوطين للاجئين خاصة في الخارج، وتناغمها مع (برامج السلام) الذي تطرحه وكالة الغوث والمؤسسات الأمريكية في مناطق السلطة الفلسطينية والتي تهدف إلى (تمدين) أو توطين اللاجئين من خلال برامج ومساعدات اقتصادية ومشاريع تنموية على حساب حق العودة للاجئين. وبروز موقف إسرائيلي رافض لحق العودة وهو موقف صهيوني تاريخي. هذه المستجدات وغيرها افقدت شعار »حق العودة« أسسه التقليدية التي برزت في الخطاب الثوري القديم ■

أمل جادو هي مرشحة لنيل شهادة الدكتوراة في مجال العلاقات الدولية بجامعة هارفرد في بوسطن، وعضو اللجنة الشعبية في مخيم عايدة للاجئين، بيت لحم.



بيار عدس، قضاء يافا، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

أبو زريق، قضاء حيفا، ٦٣٨ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

الكفرين، قضاء حيفا، ١,٠٦٧ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

تبصر (خربة عزّون)، قضاء حيفا، ١,٣٩٢ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

النغنغيّة، قضاء حيفا، ١,٣١١ نسمة، هجرت في ١٢ نيسان ١٩٤٨.

خربة زلفة، قضاء طولكرم، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

المنشيّة، قضاء طولكرم، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

الدلهمية، قضاء طبريا، ٤٧٦ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

نطاف، قضاء القدس، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

خربة السركس، قضاء حيفا، ٧٥١ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

عرب الغوارين (بما فيها جدرو)، قضاء حيفا، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

هوشة، قضاء حيفا، ٤٦٤ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء بيسان، ١٧٤ نسمة، هجرت في ١٥ نيسان ١٩٤٨.

ساريس، قضاء القدس، ٦٥٠ نسمة، هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

وعرة السريسن، قضاء حيفا، ٢٢٩ نسمة، هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

خربة الكساير، قضاء حيفا، هجرت في ١٦ نيسان ١٩٤٨.

وادي حنين، قضاء الرملة، ١,٨٧٩ نسمة. هجرت ١٧ نيسان ١٩٤٨.

خربة الوعرة السوداء (عرب المواس)، قضاء طبريا، ٢,١٦٩ نسمة، هجرت في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

طبريا (عرب)، قضاء طبريا، ٦,١٦٠ نسمة، هجرت في ١٨ نيسان ١٩٤٨.

عرب الصبيح، قضاء الناصرة، هجرت في ١٩ نيسان ١٩٤٨.

مسكة، قضاء طولكرم، ١,٠٢١ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

بركة رمضان (وقف الشيخ رحمن)، قضاء طولكرم، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

عرب الزبيد، قضاء صفد، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

العلمانية، قضاء صفد، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء الرملة، ١٠٤ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

المخيزين، قضاء الرملة، ٢٣٢ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

صرفند الخراب، قضاء الرملة، ١,٢٠٦ نسمة، هجرت في ٢٠ نيسان ١٩٤٨.

غوير أبو شوشة، قضاء طبريا، ١,٤٣٨ نسمة، هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

السمرا، قضاء صفد، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

الحسينية، قضاء صفد، ٣٩٤ نسمة، هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

حيفا (عرب)، قضاء حيفا، ٧٢,٨٤٨ نسمة، هجرت في ٢١ نيسان ١٩٤٨.

السؤال الفلسطيني في الثقافة العربية

بقلم: أحمد دحبور

لفلسطين أن تحتل موقعها الطبيعي، في سلّم القضايا العربية، بوصفه الموقع الأول.. لا خلاف على ذلك ولا جدال. وهي متمركزة في هذا الموقع الذي منحها صفة قضية القضايا، لا بسبب تقادم العهد على سؤالها المشروع من غير إيجاد حل عادل ملموس وحسب، وإنما لتقاطعها مع مجمل الأسئلة العربية المتصلة بالتحرر والوحدة والتنمية والحداثة، وصولاً إلى اختبارات العصر التي تبلغ ذروتها في تحدي العولمة. ولأنها على هذه الدرجة من التركيب والتعقيد، فقد كان من المسلّمات أن تؤثر القضية الفلسطينية في جوهر المشروع الثقافي العربي، على نحو يبدو من المستحيل معه أن نتخيل الوضع العربي على غير ما هو عليه. حيث لا يختلف عربيان على أن فلسطين قد أثرت في حياة كل عربي شخصياً.

منذ البداية ، كتب جمال عبد الناصر وهو محاصر مع كتيبته في الفالوجة جنوب فلسطين عام ١٩٤٨، أنه شعر بأن المشكلة ليست «هنا» ، بل «هناك» في مصر. وأودع هذه الملاحظة كتابه الوحيد «فلسفة الثورة» . وعندما ترتبط ثورة يوليو العربية المصرية، وهي أم الثورات العربية المعاصرة، بالقضية الفلسطينية من موقع فكري يفلسف الوضع الداخلي، فإننا نستطيع أن نأخذ، بالقياس، مجمل الأحداث العربية الكبرى التي أعقبت مأساة فلسطين، وعلى هذا نرانا ملزمين بإعادة قراءة الأدبيات العربية بعد ١٩٤٨. تلك الأدبيات التي وصفت الهزيمة العربية المعنونة بالنكبة، بأنها سقوط الأنظمة العربية السائدة يومذاك، في اختبار فلسطين. والاختبار لا يقتصر، طبعاً، على الحسابات العسكرية واللوجستية، بل يشمل المستوى السياسي بكل ما يعنيه من ثقافة ومزايا قيادية وأبعاد تتعلق بالكفاءة والجدارة. وهو الاختبار الذي سيتجدد، وتسقط فيه الأنظمة العربية المستجدة والقديمة، على حد سواء عام ١٩٦٧.

بعد النكبة تحركت قطعات الجيش، وأحدثت أول انقلاب عسكري عربي بعد الحرب العالمية الثانية. لكن هذا الانقلاب المشحون بالأسئلة المصيرية الكبرى، سرعان ما تحول إلى ثورة. وكان المشهد الثقافي هو المرآة الأولى التي عكست حالة القلق والغليان والأسئلة والبحث. وحين ظهر كتاب من نوع «مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون» للدكتور أنور عبد الملك، لم تكن هناك إشارة مباشرة إلى دور قضية فلسطين. لكن فلسطين هي المحمول الأول على سؤال الثورة في مصر. وهذا ما سيؤكده محمد حسنين هيكل، بلغة سياسية تاريخية، بعد عشرات السنين في ثلاثيته الشهيرة «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل» وفي بقية كتبه، باعتبار فلسطين قضية مصرية مصيرية عربية بتحصيل الحاصل. وحين تكون فلسطين هماً مصرياً، فإنها بالضرورة، رافعة لمختلف الانقلابات والثورات اللاحقة. وأصبح من الطبيعي والمألوف أن نسمع شعاراً كالذي رفعه صلاح الدين البيطار، مثلاً ، عام ١٩٦٣ «فلسطين قضية سورية»، وعلى هذا القياس فهي أيضاً لبنانية ويمنية وجزائرية وعراقية حتى تمام الخريطة العربية.

في هذا المناخ الذي أوجدته النكبة، صدر كتابان فكريان لم يتوقف عندهما العامة. بسبب الحاجز النخبوي للأنتلجنسيا العربية حتى وهي تتقدم بخطاب شعبي، من جهة أولى، ومن جهة ثانية كانت هناك دائماً عقبة تسويق الكتاب العربي. أضف إلى ذلك أن الحياة العربية بعد الحرب العالمية الثانية كانت محكومة بثقافة إقطاعية متخلفة تضع الثقافة في ذيل الاهتمامات اليومية. هذان الكتابان هما «النكبة والبناء» للفلسطيني د.وليد قمحاوي، و«الفعالية الثورية في النكبة» للبناني د. نديم البيطار. وهما مثالان ليس إلا، وعلى اختلاف الأسلوبين، تبنى الكاتبان نظرية المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي في التحدي والاستجابة. ومفادها أن من شأن النكبات والكوارث القومية، أن توقظ في الأمم المهزومة حاسة التحدي، فتعمل على إحياء مواتها وصنع نهضتها. وإذا كان د. قمحاوي قد عول على التنمية والبناء، فإن د.البيطار شدد على ما سماه بالأيديولوجية الانقلابية – بل إن له كتاباً ضخماً بهذا العنوان– وقد أخذ كلمة الانقلاب، هنا، بمعنى الثورة التي تغير المجتمع جوهراً وبنية. ونستطيع القول إن صيغة مركبة من هاتين الرؤيتين هي التي حكمت الخطاب العسكري الثوروي بعد النكبة. فشاعت لغة تعبوية ، لفظية ، حماسية. وتحققت هنا وهناك إنجازات هامة كتأميم قناة السويس وبناء السد العالي. وإقامة أول دولة وحدة في تاريخ العرب الحديث، لكن هذه الانجازات لم تواكب توجهاً ديمقراطياً يسمح للشعب بحماية المنجزات. بل إن شعاراً من نوع «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» وفر للسجون العربية ضيوفاً بأعداد تقشعر لها الأبدان من مختلف الاتجاهات والميول، بدءاً بالإسلامي السلفي وانتهاء بالشيوعي الأممي مروراً بالقومي غير المختلف، من حيث العقيدة، عن النظام الذي سجنه. وكانت فلسطين باستمرار، هي كلمة سر الحاكم والمحكوم.

إذا كانت النكبة طالع شؤم على عمل الجماعة والفريق عند الفلسطينيين، فإنها وفرت، موضوعياً، أسباباً للكاتب الفلسطيني حتى يرى الوطن العربي بعينين أكثر اتساعاً.

لست في وارد متابعة البنية التحتية الثقافية كالمسارح والسينما والمطابع والمراكز الثقافية، في ظل تلك الأنظمة الجديدة. لأن اهتمامي، هنا ينصب على الحراك الثقافي بما هو إبداع وإنتاج.

وفي هذا المجال سنتوقف عند ظاهرة الشعر العربي الحديث. إذ لا شك في أن مقدمات هذا الشعر، قد سبقت النكبة. ويستطيع المؤرخ وهو مطمئن أن يتذكر أن قصيدة الشاعر العراقي الكبير بدر شاكر السياب «هل كان حباً» قد ظهرت قبل عامين من النكبة. لكن الأكيد أن انتشار الشعر الحديث وانتصاره الساحق ، من أهم المظاهر الثقافية العربية بعد نكبة فلسطين. فكما أن الإنسان العربي كان يضيق بالأنساق العربية التي سقطت في الاختبار الفلسطيني، فإن الشاعر العربي كان يضيق بالأنساق الفنية التقليدية التي تكبل الشعر. وليس مصادفة أن تطلق الشاعرة العراقية نازك الملائكة عام ١٩٤٩، على هذا النوع الجديد من الشعر، اسم «الشعر الحر» . مع أن التسمية غير دقيقة علمياً.

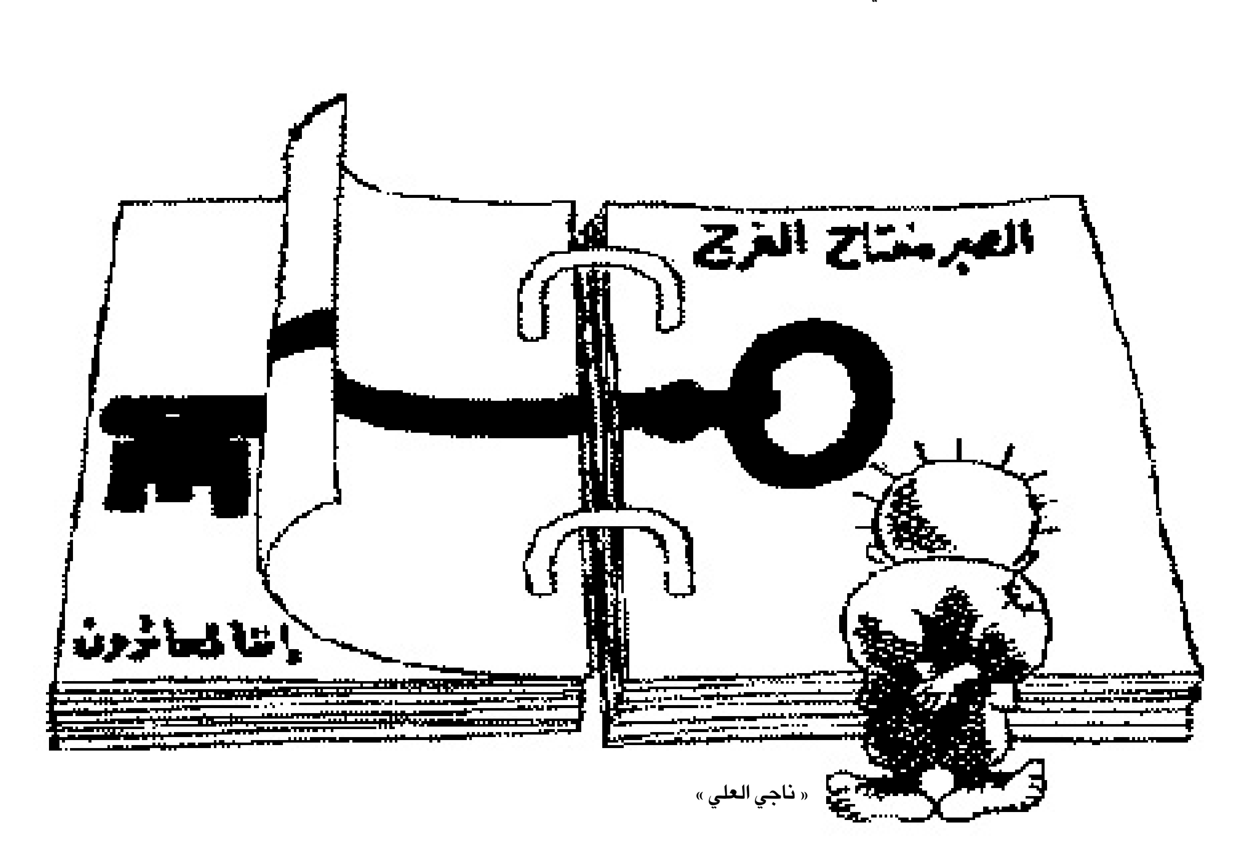
لن نحصي القصائد التي خص بها المجددون قضية فلسطين . لكنهم جميعاً من بدر شاكر السياب إلى عبد الوهاب البياتي إلى خليل حاوي إلى نزار قباني إلى أدونيس إلى فدوى طوقان إلى آخر الكوكبة. قد كتبوا قصائد تمس الجرح الفلسطيني بما يختلف، قليلاً أو كثيراً، عن خطاب التفجع والوعيد الإنشائيين التقليديين. لكن الأهم من هذا أن آفاق الشعر العربي بعد النكبة قد تفتحت على الأسئلة الراديكالية التي ستتطور إلى ثورة حتى على الشعر الحديث نفسه. ولأن القوى المحافظة لا يمكن أن تغادر مواقعها بسهولة، فقد شنت حملة ضارية على الشعر الحديث، متهمة من يكتبونه بالعمالة للاستعمار والصهيونية اللذين يسعيان إلى تخريب البيان العربي ولغة القرآن الكريم. ومن المفارقات أن يتلقى هذا الشعر الحديث دعماً نوعياً من حيث لا يحتسب. وعلى أيدي بضعة شبان فلسطينيين كان بعضهم لا يزال في الخامسة والعشرين من العمر. فبعد هزيمة ١٩٦٧– التي أطلقت عليها الرسمية العربية اسم النكسة– ولنا عودة إلى هذه التسمية– ظهرت المقاومة الفلسطينية في حياة العرب، وبموازاتها ظهر الشعر الفلسطيني في الداخل. وسرعان ما أخذ اسم شعر الأرض المحتلة، أو شعر المقاومة. وبرزت أسماء محمود درويش وسميح القاسم وتوفيق زياد وراشد حسين وسالم جبران وغيرهم. كما تجدد اسم فدوى طوقان. وما كان المحافظون السلفيون بقادرين على اتهام هؤلاء الشعراء بالعمالة إذا واصلوا كتابة الشعر الحديث، مادامت القصيدة الواحدة قابلة لأن تكلف الشاعر شطراً من حريته وأمانه الشخصي. وقد لا تكون مصادفة أن أول قصيدة من الشعر الحديث، تقرر إدراجها في كتاب رسمي مدرسي في سورية مثلاً، هي قصيدة للشاعرة فدوى طوقان. أضف إلى ذلك أن غنائية هذا الشعر، وسلاسته، وحيوية لغته، قد سهلت دخوله إلى قلب القارئ العربي، فاستقبله كما استقبل المقاومة نفسها، بالاحتفال والتهليل، لينعكس هذا الفرح الفني على الشعر الحديث بشكل عام.

في الوقت الذي كان فيه رد الفعل على النكبة انقلاباً إصلاحياً تميز بالنقد المر للأنظمة المحافظة، فإن رد الفعل على هزيمة ١٩٦٧، تميز بالنقد الشديد لما هو أكثر من الأنظمة، سواء أكانت تلك المحافظة أم تلك العسكرية الشابة التي ثارت عليها، ووصل النقد الى طريقة التفكير وتيارات الوعي السائدة.

إذا كان رد الفعل على النكبة انقلاباً إصلاحياً تميز بالنقد المر للأنظمة المحافظة، فإن رد الفعل على هزيمة ١٩٦٧ ، تميز بالنقد الشديد لما هو أكثر من الأنظمة، سواء أكانت تلك المحافظة أم تلك العسكرية الشابة التي ثارت عليها. وتناول النقد طريقة التفكير وتيارات الوعي السائدة. ربما كان المثال المدوي على ذلك النقد الراديكالي، كتاب د.صادق جلال العظم «النقد الذاتي بعد الهزيمة» الذي تتالت طبعاته بصورة لافتة. فلم يكن كتاباً نخبوياً كتلك التي تلت نكبة فلسطين الأولى. وذهب جورج طرابيشي إلى مدرسة التحليل النفسي ليشرِّح الشخصية العربية المجروحة بالهزيمة، الهاربة إلى أوهام الفحولة للتعويض. فيما أعمل الياس مرقص ومحمود أمين العالم وأحمد عباس صالح وغيرهم معاول النقد في أبنية التيارات الثقافية الشائعة. فحين اختص الياس مرقص بنقد الفكر القومي التقليدي ممثلاً بساطع الحصري، ونقد الأحزاب الشيوعية التقليدية ورمزها خالد بكداش. أصدر محمود أمين العالم كتابه «الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر» متابعاً مناهج الفلسفة في كتب التعليم الرسمية وانقيادها إلى مصالح الأنظمة، بما يخلق جيلاً مشوشاً تابعاً. أما أحمد عباس صالح فكان من جملة الباحثين الذين أعادوا قراءة التراث في ضوء معطيات العصر فكان لكتابه «اليمين واليسار في الإسلام» صدى بين القراء وإن لم يصل إلى الضجة الفكرية التي أحدثها كتاب المفكر الشهيد حسين مروة «النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية» . وقد يثار سؤال حول علاقة هذه الكتابات الفكرية بالسؤال الفلسطيني. والواقع أنه إضافة إلى بعض الكتب التي تعرضت بشكل ما، للسؤال الفلسطيني مباشرة، وهي كثيرة على كل حال – مثل كتاب محمود أمين العالم الوارد في هذا السياق أعلاه– فإن هذه الأسئلة الراديكالية ما كان لها أن تثير هذه الزوبعة من الغضب والقلق والرغبة في التغيير لولا الدرس الأليم الذي تلقاه العرب من الاختبار الفلسطيني، فقد كان المثقف العربي معنياً بتفسير هذه اللعنة التي لحقت بالعرب، والتي تسببت بتغيير عدد من الأنظمة في سبيل إنقاذ ما سمي بالشرف العربي، وكانت النتيجة أن مني العرب بهزيمتين مزلزلتين في أقل من عشرين سنة. فكان كل نقد سياسي يدور في فلك الاختبار الفلسطيني للأنظمة العربية القديمة والجديدة على حد سواء.

ومن اللافت أن نكبة ١٩٤٨ تسببت بانقلابات وثورات على مستوى الأنظمة، أما هزيمة ١٩٦٧ فقد تسببت بانقلابات من نوع آخر، أعمق وأبعد أثراً، أي بانشقاقات وتمردات على مستوى الأحزاب والمنظمات. وقد طالت هذه الانشقاقات كلاً من الشيوعيين والقوميين والإسلاميين والإصلاحيين، في المشرق العربي والمغرب العربي على حد سواء. وآية ذلك أن الجرح الفلسطيني هو، في جوهره، جرح حضاري بقدر ما هو سياسي، فكانت الانشقاقات تعبيراً عن رفض هذه الأحزاب والمنظمات لبرامجها السابقة حتى لو كانت هذه البرامج قد أوصلت بعض الأحزاب إلى سدة الحكم كما في سورية والعراق واليمن وغيرها من الأقطار. وكالعادة كان الاختبار الفلسطيني بالمرصاد، عبرت عنه الصراعات كما عبرت عنه الثقافة بمختلف تجلياتها.

لماذا هذه الجلبة التي أثارها المثقفون والسياسيون العرب احتجاجاً على تسمية الهزيمة بالنكسة؟ لنتذكر أولاً أن الرئيس عبد الناصر هو أول من صدع بهذا الاصطلاح الذي اقترحه محمد حسنين هيكل، منطلقاً من أن ثورة يوليو كانت هي المسار الصحي الصحيح الذي أتى رداً على النكبة. وأن عدوان ١٩٦٧ تسبب بانتكاسة في هذا المسار. لكن المثقفين العرب، من يساريين وإسلاميين، نظروا بعين الريبة إلى هذا المسار الذي أوصل الكثير منهم إلى السجون، بل وإلى القبور أحياناً. ثم لم يصمد أمام العدوان الذي ذهب بالأجزاء الباقية من فلسطين مع أرض عربية جديدة. وكانت الشفافية المطلوبة تتطلب مواجهة الذات، والاعتراف بأن ما وقع هو الهزيمة المنكرة. حيث لا يمكن الخروج منها والرد عليها إلا بالاعتراف بها أولاً. ولعل هذا ما يفسر



« ناجي العلي »

الاستقبال الاحتفالي للثورة الفلسطينية حدثاً وفعلاً ثقافياً على حد سواء. فقد اعتبرها الجميع – بغض النظر عن سطحية التناول الانفعالي في كثير من الأحيان– بديلاً للأنظمة السائدة. وهو ما سيضعنا مباشرة أمام الدور الفلسطيني في المشروع العربي نضالاً وثقافة. ولكن ليس قبل أن نتوقف عند اللحظة الثالثة التي أعقبت كلاً من النكبة والهزيمة. وأعني باللحظة الثالثة، تلك المعاناة التي عاشها الفلسطينيون بعد انطلاقتهم. وتأثير هذه الانطلاقة في الحياة العربية بشكل عام. فالاحتكاك المؤلم المؤسف الذي جرى مع بعض الأنظمة العربية مثل الأردن ولبنان وسورية والعراق، وإلى حد ما ليبيا – ولسنا عند الدخول في أسبابه – فتح أمام العرب ملفات مؤرقة مثل: الهوية، القطري والقومي، التناقض الرئيس والتناقض الثانوي ، جدوى مؤتمرات القمة، مسؤولية الأمة والعالم عن القضية..إلخ. وتحولت هذه الملفات إلى أسئلة، والاسئلة إلى كتب سرعان ما أصبحت جزءاً من المكتبة العربية. بل إن بعض الأحزاب السياسية قد تأسست في ضوء القلق الذي أثارته هذه الأسئلة.

أما وقد طالت بنا الطريق إلى الإسهام الفلسطيني في الثقافة العربية، فإننا ملزمون، قبل أي شيء، بتأكيد المؤكد. وهو أن المشروع الثقافي الفلسطيني لم يكن إلا عربياً. وهو ما يعيدنا إلى الشعار المبكر للثورة الفلسطينية: فلسطينية الوجه، عربية القلب، إنسانية الأهداف والنتائج. وما التأكيد على هذه المسلّمة إلا من باب التحوّط الذي يوجبه التركيز على الوطنية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني العنصري الإلغائي، لا المشروع النهضوي العربي الذي تقع فلسطين في سويداء القلب منه.

بعد هذا نذكر أن الأدب الفلسطيني قد مر بالتطورات والإشكالات التي مر بها الأدب العربي بشكل عام. من الشعر التقليدي في النصف الأول من القرن العشرين، إلى الشعر الحديث بعد النكبة. مع وقفة خاصة عند دور ريادي، بعد النكبة ببضع سنوات، في الشعر النثري لاثنين من الفلسطينيين هما توفيق صايغ وجبرا إبراهيم جبرا. أما بقية الأجناس الثقافية كالرواية والقصة القصيرة والنقد والرسم فقد كان للفلسطينيين فيها إسهام ملموس، تجلى في نتاج عدد من الأسماء اللامعة من أمثال جبرا إبراهيم جبرا، وسميرة عزام، وغسان كنفاني، ود.إحسان عباس، ود.محمد يوسف نجم، ود.حسام الخطيب، وإسماعيل شموط ومصطفى الحلاج وإبراهيم هزيمة وغيرهم. لكن ما يشغل الباحث المتابع هو أثر النكبة السلبي في الإبداع الفلسطيني الذي يتطلب جهد الجماعة. فمع أن الفلسطينيين من مؤسسي السينما العربية (قدم الأخوان إبراهيم وبدر لاما فيلمهما الروائي الرائد قبلة في الصحراء، عام ١٩٢٧) إلا أن السينما الروائية تعثرت فلسطينياً بسبب غياب المكان وتدمير البنى التحتية. مع أن القضية الفلسطينية كانت موضوعاً مغرياً للدراما العربية مصورة وممثلة على الخشبة. كذلك تعثر العمل المسرحي الفلسطيني بفعل هذه الظروف. إن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك سينما ومسرح فلسطينيان. فنحن قد نذكر أسماء مخرجين سينمائيين حققوا شهرة واضحة مثل رشيد مشهراوي وإيليا سليمان وعلي نصار وميشيل خليفي وغالب شعث وحنا الياس. كما أن المسرحيات الفلسطينية، على ندرتها، حصدت جوائز في مهرجان قرطاج التونسي، والمسرح التجريبي المصري وغيرهما. وتميز الفلسطينيون بمسرح المونودراما – مسرح الشخصية الواحدة– مع الاعتراف بأن ذلك قد يكون عائداً إلى التقشف الإقتصادي أحياناً أكثر مما هو عائد إلى الحداثة ومغامرة التجريب.

إن الأسئلة الراديكالية ما كان لها أن تثير هذه الزوبعة من الغضب والقلق والرغبة في التغيير في العالم العربي لولا الدرس الأليم الذي تلقاه العرب من الاختبار الفلسطيني. فقد كان المثقف العربي معنياً بتفسير هذه اللعنة التي لحقت بالعرب، والتي تسببت بتغيير عدد من الأنظمة في سبيل إنقاذ ما سمي بالشرف العربي، فكان كل نقد سياسي يدور في فلك الاختبار الفلسطيني للأنظمة العربية القديمة والجديدة على حد سواء.

وإذا كانت النكبة طالع شؤم على عمل الجماعة والفريق عند الفلسطينيين، فإنها وفرت، موضوعياً، أسباباً للكاتب الفلسطيني حتى يرى الوطن العربي بعينين أكثر اتساعاً. فنرى جبرا يقدم مدينة بغداد في روايته «صيادون في شارع ضيق» وكأنه يعيد بناءها كما كانت في السنوات التي تلت النكبة، وحنا بطاطو يضع كتاباً نوعياً عن العراق لا يضاهيه مصدر آخر في أهميته ضمن نوعه، ويحيى يخلف يقدم الجزيرة العربية في روايته «نجران تحت الصفر» وأحمد القبلاوي يقدم البيئة الدمشقية في مسرحياته الشعبية، وهذا ما فعله أكرم شريم في مسلسلاته التلفزيونية. ولا سيما «أيام شامية» ، كذلك توغل أحمد عمر شاهين عميقاً في عالم مدينة القاهرة في روايته «رجل في الظل» .

وحقق المغترب الفلسطيني فتوحاً معرفية في الساحة الدولية. جعلت من أسماء كإدوارد سعيد وهشام شرابي وإبراهيم أبي لغد نجوماً على مستوى العالم. ولا يزال القارئ الأمريكي الأوروبي مشغولاً بإسهامات إدوارد سعيد في نقد الكيفية التي نظر بها الغرب الكولونيالي ثم الإمبريالي إلى العرب والشرق والمسلمين، وأصبح إدوارد سعيد اسماً حركياً ملازماً للضمير الإنساني في كتبه الشهيرة «الاستشراق» و«تغطية الإسلام» و«الثقافة والإمبريالية» وغيرها. فضلاً عن إسهامه البارز في النقد الأدبي الذي بلغ ذروته في كتابه «العالم والنص والناقد» . أما د. هشام شرابي الذي قدم طرازاً فريداً في السيرة الذاتية من خلال كتابيه «الجمر والرماد» و«صور من الماضي» فقد كان من المثقفين العرب المبكرين الذين وضعوا أطروحات الحداثة أمام القارئ العربي، فضلاً عن مشروعه الثقافي المركب، في تشريح البنية الاجتماعية العربية من جهة ، كما في كتابيه «مقدمات في دراسة المجتمع العربي» و«البنية البطريركية – بحث في المجتمع العربي المعاصر» . وفي المساجلة مع العقل الغربي المتعالي كما في كتابيه «المثقفون العرب والغرب » و«المقاومة الفلسطينية في وجه أمريكا وإسرائيل» . ويضاف إلى هذه الكوكبة أسماء من نوع هنري كتن صاحب الكتب السجالية التي تدافع بالعقل والمنطق عن القضية الفلسطينية، مثل «قضية فلسطين» ، و«لمن تتبع فلسطين» و«أبعاد القضية الفلسطينية» وغيرها.



ودفعت الظروف الموضوعية بالمثقفين الفلسطينيين، أقصد المتخصصين منهم، أن يبدوا اهتماماً خاصاً ببنية الكيان الصهيوني اقتصاداً وجيشاً وثقافة وتنظيماً. فكان مركز الأبحاث الفلسطيني رائداً في هذا المجال. وقد وظف لهذه المهمة، طاقات المثقفين العرب، فلسطينيين وغير فلسطينيين، حتى أصبح مرجعاً يحج إليه المثقفون العرب في بيروت، عندما يتعلق الأمر بالشأن الصهيوني. وقد كانت وظيفة المركز أن تضع المعنيين في صورة المشهد بعيداً عن المؤثرات الأيديولوجية والديماغوجية. فالتعريف بالأحزاب الصهيونية مثلاً، أو نظام الكيبوتس، أو الموشاف، أو نظام التعليم ، يقتضي الحصول على المعلومات بالأرقام والتواريخ والمقارنات اللازمة. وحتى عندما اتصل الموضوع بالأدب– وضع الشهيد غسان كنفاني كتاباً رائداً بعنوان: في الأدب الصهيوني – فإن الباحث نجح في تقديم شهادة موضوعية من داخل النص الصهيوني. ونذكر في هذا المجال مركز الدراسات ومركز التخطيط إضافة إلى المؤسسات الموازية الشبيهة التي أنشأتها بعض المنظمات الفلسطينية.

لم يكن مركز الأبحاث هو الحالة الفريدة من نوعها داخل المشهد العربي. لكنه كان مؤسسة رائدة في هذا المجال. وقد أدركت الحكومات الصهيونية المتعاقبة خطورة هذا المشروع . فحاولت غير مرة نسف المركز أو قصفه. وقد أدى ذلك إلى إصابة مديره العام د.أنيس صايغ إصابات بالغة. كما أدى إلى استشهاد حنة شاهين الباحثة في المركز. وهي قرينة صبري جريس الذي تولى رئاسة مركز الأبحاث في إحدى الفترات. ولم يكن مركز الأبحاث هو الموقع الثقافي الفلسطيني الوحيد الذي يتعرض للاعتداء الصهيوني. فقد تعرض كذلك مركز دار الفتى في بيروت لغارة جوية. ودار الفتى مؤسسة فلسطينية نوعية تعنى بأدب الطفل في ضوء أحدث النظريات التربوية.

ويذكر للمشهد الثقافي الفلسطيني، أنه اتسع لدور نسوي متميز. ومع أن الأديبات العربيات قليلات العدد، قياساً إلى الأدباء في ضوء النسبة العددية بين النساء والرجال، إلا أننا نرى أن اثنتين من أصل أشهر ثلاث شاعرات عربيات في القرن العشرين هما فلسطينيتان: فدوى طوقان وسلمى الخضراء الجيوسي ، أما الشاعرة العربية الثالثة، فهي طبعاً العراقية نازك الملائكة. كذلك يمكن أن نقرأ أسماء عدد من العاملات الفلسطينيات في دراسة الفن والفكر والإبداع الأدبي مثل يسرى جوهرية عرنيطة وسلافة حجاوي وسميرة عزام وغيرهن. مع ملاحظة أن هذه الأسماء، في هذا المجال وعلى امتداد هذه المداخلة، هي مجرد أمثلة التي يحتاج حصرها إلى مجلد متخصص.

لم يكن الإسهام الفلسطيني في المشروع الثقافي العربي تراكمياً يقاس بالعدد. بل إن القارئ العربي يشهد بنوعية هذا الإسهام. إن أسماء من نوع محمود درويش وجبرا ابراهيم جبرا وسلمى الخضراء الجيوسي قد وصلت إلى العالمية، ناهيك عن سعيد وشرابي وأبي لغد وغيرهم. وهو ما ينسحب على جيش من المنتجين في مختلف الأجناس الثقافية.

ويذكر لكثير من هذا الإنتاج نزعته النقدية المتبرمة بالواقع العربي المعيش، ورؤياه الراديكالية، ونقده الذاتي المر للتجربة الفلسطينية، أما الشعر فإنه لم يوفر أحداً حتى يكاد يكون الغضب من أسماء الشعر الفلسطيني. وإذا قلنا الغضب وردَ فوراً على الذاكرة اسم الشاعر يوسف الخطيب.

وقد ربط المثقف الفلسطيني، ربما لأول مرة بهذا الزخم ، بين الإبداع والممارسة، حتى أصبح لدينا قائمة شرف بالمبدعين الشهداء من أمثال عبد الرحيم محمود، وغسان كنفاني، وكمال ناصر، وكمال عدوان، ووائل زعيتر، وأليكس عودة، وناجي العلي، وحنا مقبل، وعلي فودة، وتطول القائمة إلى أن تصل إلى عبد الحميد الخرطي، الرسام الشاب الذي لم يكن شهيد الثقافة الفلسطينية الوحيد في انتفاضة الأقصى المستمرة.

وما عدا ذلك يمكن أن نسوق الكثير مما يقال عن معظم الإسهامات في المشهد الثقافي العربي، بمعنى أن المشروع الفلسطيني لا ينفرد، ولا يجوز أن ينفرد، في العلاقة المتبادلة بين الوطني والقومي. فقد تيسر للثقافة الفلسطينية أن تظهر على الملأ، من خلال المنبر والمسرح والمجلة والطبعة العربية. ويجب أن نعترف بكل السعادة والامتنان، وتأكيد الانتماء الواحد، بأن الإنتاج الثقافي الفلسطيني قد وجد فرصته كاملة للنشر والذيوع في مصر والعراق وبيروت ودمشق والمغرب العربي. كما شارك المثقف الفلسطيني في السجالات الفكرية والنقدية والإبداعية على امتداد البلاد العربية. وعندما قيض للفلسطيني أن تكون له صحافته ودورياته وإذاعاته الخاصة، كان من الطبيعي والمسلّم به أن تكون هذه الفضاءات مفتوحة للمثقفين العرب. ومن يعد إلى مجلات فلسطين الثورة والحرية والهدف وغيرها، ثم، إلى شؤون فلسطينية والكرمل وغيرهما من الدوريات الفلسطينية المتخصصة يجد أن أسماء المثقفين العرب الفلسطينيين حاضرة فيها بقوة. بل إن الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ينص، في نظامه الداخلي، على أن أي كاتب عربي غير فلسطيني من العاملين في المؤسسات الفلسطينية يستحق عضوية الاتحاد بكامل امتيازاتها، بما فيها رئاسة الاتحاد. وبالفعل كان هناك عدد من المثقفين المصريين والسوريين واللبنانيين والعراقيين والأردنيين العاملين في هذا الاتحاد، وقد ظل السيد غانم زريقات، الأردني، أميناً لسر الاتحاد سنوات طويلة.

هكذا تتأكد بديهة أن الثقافة الفلسطينية جزء طبيعي من نسيج الثقافة العربية، سواء أكانت موضوعاً وقضية للمثقفين العرب، أم كانت إنتاجاً ثقافياً يسهم من خلاله المثقف الفلسطيني في رفد ثقافته العربية. وإلا فكيف نقول إن فلسطين هي قضية القضايا العربية؟ ■

---

*الشاعر أحمد دحبور من مواليد حيفا عام ١٩٤٦، يقيم حاليا في غزة ويشغل منصب وكيل وزارة الثقافة الفلسطينية، صدر له العديد من المؤلفات الشعرية منها *الضواري وعيون الاطفال» (١٩٦٤)، *حكاية الولد الفلسطيني» (١٩٧١)، *طائر الوحدات» (١٩٧٣)، *بغير هذا جئت» (١٩٧٧)، *اختلاط الليل والنهار» (١٩٧٩)، *واحد وعشرون بحرا» (١٩٨١)، *شهادة بالأصابع الخمس» (١٩٨٣)، *ديوان أحمد دحبور» (١٩٨٣) *الكسور العشرية» (١٩٩١).*

لن ننسى...

خربة وادي الحمام، قضاء طبريا،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

الجدل، قضاء طبريا، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كفر سبت، قضاء طبريا، ٥٥٧ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كراد البقّارة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كراد الغنّامة، قضاء صفد، ٤٠٦ نسمة،
هجرت في ٢٢ نيسان ١٩٤٨.

كفر عانة، قضاء يافا، ٣,٢٤٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

سلمة، قضاء يافا، ٧,٧٠٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

ساقية قضاء يافا، ١,٢٧٦ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

الخيرية، قضاء يافا، ١,٦٤٧ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

بيت دجن، قضاء يافا، ٤,٤٥٤ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

ياجور قضاء حيفا، ٧٠٨ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

بلد الشيخ، قضاء حيفا، ٤,٧٧٩ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

قنّير، قضاء حيفا، ٨٧٠ نسمة،
هجرت في ٢٥ نيسان ١٩٤٨.

يافا، قضاء يافا، ٧٦,٩٢٠ نسمة،
هجرت في ٢٦ نيسان ١٩٤٨.

سمخ، قضاء طبريا، ٤,٠١٤ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

تليل، قضاء صفد، ٣٤٩ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

غربة سعسم، قضاء حيفا، ١٥١ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

غربة المنصورة، قضاء حيفا، ٢٢٣ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

القدس، قضاء القدس، ٦٩,٦٩٣ نسمة،
هجرت في ٢٨ نيسان ١٩٤٨.

الشونة، قضاء صفد، ١٩٧ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

المد احل، قضاء صفد،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الدردارة (مزعة دراجة)، قضاء صفد،
١١٦نسمة، هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

خربة الدامون، قضاء حيفا، ٣٩٤ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

كبّارة، قضاء حيفا، ١٣٩ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

الريحانية، قضاء حيفا، ٢٧٨ نسمة،
هجرت في ٣٠ نيسان ١٩٤٨.

أيار ١٩٤٨

يازور، قضاء يافا، ٤,٦٧٥ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

جريشة، قضاء يافا، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الغابسية، قضاء عكا، ١,٤٣٨ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الجلمة، قضاء حيفا،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

البطيمات، قضاء حيفا، ١٢٨ نسمة،
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

فحص الحقل ومنطلقات للتطوير

الحمايــة العربية للاجئين الفلسطينيين

بقلم: د. محمــد خالد الأزعـر

البيئة العربية ومحددات الحماية

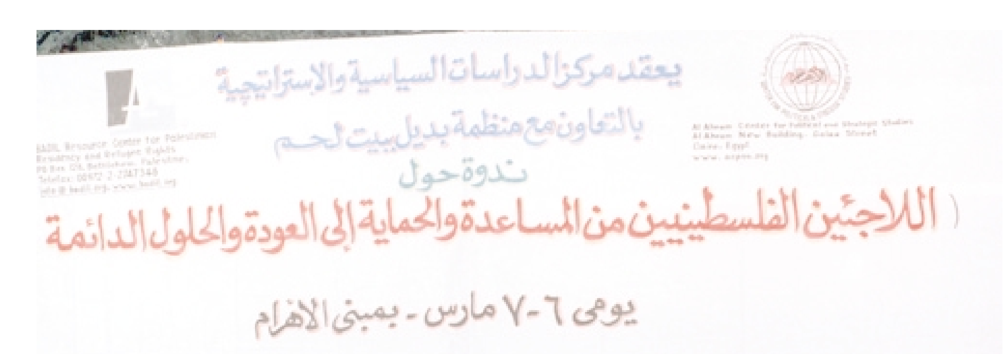
من أبرز سمات ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين أنها جاءت نتيجة لخطة مسبقة، وضعت لإحداث حالة ترانسفير ضخمة من مواطنهم الأصلية وإحلالهم بغيرهم بعد تدمير معالم حياتهم وأماكنهم بسرعة قياسية. وتضمنت هذه الخطة أن تكون الدول العربية هي المواطن البديلة للجماعات الفلسطينية المهجرة. ودون التطرق إلى التفاصيل، فقد ظل رفض استكمال الخطة من الجانب العربي، والفلسطيني بالطبع، هاجسا ملحا على السياسات العربية تجاه اللاجئين. لكن اللاجئين أيضا لم يعودوا إلى ديارهم بفعل سياسة الرفض الإسرائيلي. فكان أن وقعوا في إسر وضعية من اللجوء الممتد، الذي يحتاج إلى حماية مستمرة لم تكن الدول العربية على استعداد كاف للوفاء بها.

وتدل الدراسات الأولية التي أجراها الدبلوماسيون البريطانيون والأمريكيون عند بداية النكبة الفلسطينية حول أوضاع اللاجئين على أن ظروف حياة اللاجئين مخيفة أو كما قال الوسيط الدولي برنادوت إنها «أسوا ما شاهد في حياته». وثانيا ان معظم الدول العربية لم تفعل الكثير لأجل تخفيف معاناة هؤلاء اللاجئين. ولا يعود ضعف الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين عند بداية مشكلتهم إلى عدم الاستعداد لهذه المشكلة من الأصل، أو إلى الانتباه إلى المجهود العسكري في مواجهة إسرائيل الوليدة، أو حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي العامة في الدول العربية فقط، وإنما يمكن إحالة هذا الضعف إلى المقاربة العربية المتدنية جدا لقضايا حقوق الإنسان ومنها ما يتعلق بحقوق اللاجئين. هذا العنصر بخاصة هو ما يفسر استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين رغم التحولات الفارقة في مستوى الإمكانات العربية. ففكرة أن الإنسان كفرد له حقوق تحتاج إلى حماية من أية انتهاكات، ناهيك عن أن يكون هذا الإنسان لاجئا، كانت غائبة تماما عن ميثاق جامعة الدول العربية الممثل الشرعي الأول للنظام الإقليمي العربي الذي استقبلت دوله اللاجئين.

وكان النظام العربي قد ركز مطولا على الانتهاكات الواردة من الآخرين، ولم يلتفت للانتهاكات المحتملة ـ والموجودة بالفعل في البيت الداخلي .. و هنا نلاحظ أن النظام العربي إتجه إلى فضح ممارسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، دون عناية موازية بالممارسات العربية ضد اللاجئين من هذا الشعب داخل الرحاب العربية. ولا أدل على هذا القصور من أن غالبية الدول العربية رأت أن تتعامل مع قضايا اللجوء واللاجئين والنازحين عموما، بدون الاهتمام بإقرار وثائق قانونية تنظم اللجوء وشروطه. وقد استمرت هذه الدول في سلوكها هذا رغم إقرار الجامعة العربية لاتفاقية حول اللاجئين عام ١٩٩٤. ويدل على القصور الحقوقي العربي بهذا الخصوص، والذي أنعكس حتما على المعالجة العربية لقضية اللجوء الفلسطيني، عدم عناية الدول العربية بالوثائق القانونية الدولية الخاصة باللاجئين وقلة القوانين الوطنية المتعلقة باللجوء وعدم ملاءمتها للتطورات الدولية.

لقد ظلت ممارسات الدول العربية تجاه اللاجئين ـ عموما دون استثناء اللاجئين الفلسطينيين ـ لا ترقى للأعراف والقوانين الدولية، ولا حتى للتقاليد العربية الإسلامية الخاصة باللجوء وطلب الحماية. وربما حدث تطور إلى الأفضل على هذا الصعيد منذ منتصف تسعينات القرن الماضي تجلي في صدور الميثاق العربي للاجئين. وكان مما عزز هذا الاتجاه هيئات غير حكومية عربية تهتم باللاجئين ومن بينها من أصبحت منظمات ذات إشعاع دولي، ومأساة الأوضاع التي نشأت عن حروب الخليج المتوالية وحروب البلقان، وارتفاع الاهتمام الشعبي بثقافة حقوق الإنسان، وازدياد وضغوط التنظيمات الدولية بهذا الصدد، ودور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في التعريف بقوانين اللجوء وتأثيرات تعاون مسئوليها مع بعض الدول العربية. لكن هذا التطور، الذي يلمسه المتابع بالكاد، جاء متأخرا كثيرا وربما لم يترك أثرا محسوسا على حالة اللجوء الفلسطيني، الأقدم والأشهر في العالم العربي.

تبدو هذه الملاحظة مفهومة تماما بالنظر إلى التطور البطيء على صعيد التحول الديمقراطي الذي يظهر في البيئة العربية وكأنه قضية مستعصية وصلت إلى حد إثارة الجدل حول أنسب السبل إلى كيفية آجراها ومتى يحدث ذلك. وظلت السمة الأساسية للأنظمة السياسية اليافعة الاستبداد والإفراط في الاعتزاز بالسيادة القطرية، وامتهان أبسط المبادئ الديمقراطية في الممارسة السياسية. ولم يكن بلا مغزى بالنسبة لأداء هذه النظم تجاه اللاجئين الفلسطينيين، أن تمتهن كرامة وحقوق المواطنين العرب أنفسهم. وأن تستمر هذه الخصائص جميعها على مدار سنوات اللجوء الفلسطيني. فالمواطنة ينظر إليها في معظم البلاد العربية على إنها منحة من الحاكم. كما أن الجنسية وجواز السفر لا تعتبر وثيقة تسهل انتقال الأفراد بقدر ما هي وسيلة لضمان سيطرة الحكومات وأجهزتها الأمنية. وفي ظل لوحة كهذه، تصعب إثارة السؤال عن حقوق الفئات الأكثر ضعفا وهشاشة في المجتمع كالأقليات والنساء واللاجئين على نحو منفصل. ويعني ذلك بصيغة أخرى أن الالتفاف على حقوق اللاجئين الفلسطينيين عربيا، جاء ضمن سياق أشمل من انتهاك حقوق الإنسان العربي وحرياته الديمقراطية.





لا يعود ضعف الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين إلى عدم الاستعداد لهذه المشكلة من الأصل، أو إلى الانتباه إلى المجهود العسكري في مواجهة إسرائيل، أو حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي العامة في الدول العربية فقط، وإنما يمكن إحالة هذا الضعف إلى المقاربة العربية المتدنية جدا لقضايا حقوق الإنسان ومنها ما يتعلق بحقوق اللاجئين.

كان النظام العربي قد ركز مطولا على الانتهاكات الواردة من الآخرين، ولم يلتفت للانتهاكات المحتملة، والموجودة بالفعل في البيت الداخلي .. وهنا نلاحظ أن النظام العربي إتجه إلى فضح ممارسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، دون عناية موازية بالممارسات العربية ضد اللاجئين من هذا الشعب داخل الرحاب العربية.

إلى جانب العوامل الهيكلية الناشئة عن مستوى التطور السياسي والحقوقي، فقد تأثرت حماية اللاجئين في الدول العربية بالمنظور العربي للمسؤولية عن هذه الحماية. فمنذ وقت مبكر من نشأة المشكلة، اعتبرت هذه الدول أن هذه المسؤولية تقع في التحليلين الأول والأخير على عاتق «المجتمع الدولي» ممثلا بالأمم المتحدة، التي عليها الاضطلاع بتطبيق قراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية. وإجبار إسرائيل على ذلك، بصفتها الدولة التي تسببت في حالة اللجوء الفلسطيني وديمومة معاناة اللاجئين، برفضها تنفيذ قرار الجمعية العامة لأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨. وقد ظل هذا المنظور من الثوابت الحاكمة للسياسة العربية تجاه اللاجئين على مدار العقود الماضية بحيث كررت الدول العربية، فرادى ومجتمعة، التأكيد على المسؤولية الدولية لحماية اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (أونروا) في كل المعالجات الخاصة بهذه القضية. ومن شأن منظور كهذا أن يشكل مهربا تلوذ به هذه الدول كلما طولبت بمزيد من الاهتمام بحقوق اللاجئين وحاجاتهم الإنسانية وبخاصة بالنسبة للقضايا التي تقتضي إتفاقا ماليا أو أعباء اقتصادية. فلطالما أظهرت الأونروا عجزها عن تمويل هذه الحاجات على صعد الإغاثة والتعليم والصحة والإسكان .. وعادة ما جوبهت هذه الشكوى بأن الدول العربية وإن تعاطفت مع جهود الأونروا وقدرتها، إلا إنها لا تستطيع «تعريب تمويلها».

الحماية العربية .. الأطر المؤسسية والقرارات

قدر للنظام العربي أن يواجه بمشكلة اللجوء الفلسطيني وهو مازال غضا وفي مرحلة النشأة. وفي حدود العوامل الموضوعية وغير الموضوعية التي أحاطت بهذه المواجهة، بذل هذا النظام جهودا لتوفير قدر من الحماية للاجئين وذلك عبر أطر مؤسسية وإجراءات ومجموعة من القرارات المتعلقة بتنظيم وجودهم في مناطق اللجوء. ويندرج ضمن مداخل التعامل العربي مع قضية اللجوء الفلسطيني مستويات القبول والرفض التي أبدتها الدول العربية تجاه المحاولات الفلسطينية لإعادة التأطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فيما اشتهر بإحياء الكيان الفلسطيني. فهذه المحاولات التي وفرت بعض الحماية للاجئين ما كان لها أن تمر بنجاح سوي بدرجة من التسامح العربي بعدما افتقد الفلسطينيون الاستقلال السياسي وتوزعوا جغرافيا وسكانيا تحت سيادات متعددة. فاستولت إسرائيل على الجزء الأكبر من الأرض الفلسطينية (٧٨٪) وضم الأردن ما عرف الضفة الغربية وخضع قطاع غزة للإدارة المصرية حتى عام ١٩٦٧. هذا على حين تفرق اللاجئون بين عدد من الدول، أهمها الأردن ولبنان وسوريا ومصر، التي سميت لاحقا بالدول المضيفة.

الأطــر المؤسساتيــة

اعترف النظام العربي بحكومة عموم فلسطين (أكتوبر ١٩٤٨)، التي كان ضمن برنامج عملها «تنظيم حياة اللاجئين وتأمين حاجاتهم وإعادتهم إلى أماكنهم». الا أن تأمين هذه الحاجات ظل أكبر من الإمكانات الحقيقية لتلك الحكومة، وأكبر من هامش الحركة الذي سمح لها به في أوساط اللاجئين في الدول العربية. وقد لاقت حكومة عموم فلسطين قبولا متفاوتا من هذه الدول ورفضت دول بعينها كالأردن الاعتراف بها من الأصل. الأمر الذي حجب قدرتها على تكوين مظلة حماية فلسطينية ذاتية قوية للاجئين في هذه الدول. هذا على حين كانت الدول التي اعترفت بها كمصر أكثر تسامحا مع دورها. وهو ما ظهر في بسط بعض الحماية والرعاية من جانبها على اللاجئين في مصر وقطاع غزة. فقامت الحكومة بتوفير بعض الخدمات للاجئين في غزة، كاصدار جوازات السفر، وشهادات الميلاد وكتب التوصية للعمل، ولكنها في الوقت نفسه ظلت محدودة جدا.

بالرغم من محدودية حكومة عموم فلسطين على مدار حياتها (١٩٤٨-١٩٦٣)، فقد كان دورها في أوساط اللاجئين الفلسطينيين مهما. ومع صعود منظمة التحرير الفلسطينية كبديل لحكومة عموم فلسطين حظي بمقبولية عربية أكبر، اتسع نطاق الحماية الذاتية للاجئين. ففي إطار توافق عربي من حولها، تمكنت المنظمة من توسيع دائرة اهتماماتها بحياة اللاجئين على جميع الصعد، جغرافيا ونوعيا. حتى كادت هذه الاهتمامات تطال معظم جوانب هذه الحياة العمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتأهيل والتدريب المهني والمساعدات العينية والإسكان وتسهيل إجراءات السفر والتنقل والإقامة. وبصفة عامة مارست المنظمة دورا حمائيا قويا مقارنة بأوضاع اللاجئين السابقة على قيامها، بحيث كونت لديهم ثقة في وجود كيان جامع يقيهم إلى حد ملموس غوائل كثير من الانتهاكات الواقعة عليهم. غير أن هذا الدور ظل فاعلا ما بقيت المنظمة في حالة من الانتعاش والفاعلية، كما ظل محفوفا، وأحيانا مرهونا، بإقبال الدول العربية عليها وطبيعة علاقاتهم بها ورضائهم عنها.

وكان لمنظمة التحرير الفلسطينية كبير الاثر في صياغة بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية، الصادر عن اجتماع جامعة الدول العربية في الدار البيضاء (كازبلانكا) في العام ١٩٦٥، كما احدث وجود المنظمة في لبنان (١٩٦٩-١٩٨٢) تحولا دراميا في مستوى الحماية الممنوح للاجئين الفلسطينيين في لبنان. اذ عانى اللاجئون الفلسطينيون في فترة ما قبل ١٩٦٩ وتوقيع اتفاق القاهرة، بظروف معيشية قاسية وقيود حكومية حديدية. لكن هذا الوضع تغير بعد عام ١٩٦٩، فتحسنت الأوضاع المعيشية والاقتصادية والخدماتية في المخيمات الفلسطينية، وتم تخفيف القيود على حركة اللاجئين داخل لبنان. وبخروج المنظمة ومؤسساتها من لبنان منذ صيف ١٩٨٢، عادت أحوال اللاجئين سيرتها السابقة على عام ١٩٦٩ من التدهور. ولا يعد تأثر مستوى الحماية المتوفرة للاجئين في لبنان بصعود دور منظمة التحرير وهبوطه مثلا منفردا. فغالبا ما تأثر هذا المستوى أيضا بالأزمات البينية العربية ومواقف الدول المضيفة من السياسة الفلسطينية. فما أن تقع أزمة بين قطرين عربيين حتى يجد اللاجئون أنفسهم بين مطرقة الأول وسندان الثاني، ويستدرجون إلى النزاعات العربية التي لا تعرف ضوابط. وهنا يتم استنزافهم أو حتى ابتزازهم ماديا وأخلاقيا ويحاربون في معاشهم ومستوى استقرارهم المحدود.. وتكشف هذه الظاهرة عن استغلال عربي مفرط لهشاشة وضعية اللاجئين وغياب الثبات والالتزام في المرجعية القانونية الحاكمة لوجودهم. وعدم الفصل في التعامل معهم عربيا بين أداء منظمة التحرير وسياسات القوى الفلسطينية المختلفة وبين

مقاربة أوضاعهم.

وقد انعكست عدم جهوزية النظام العربي ممثلا بالجامعة العربية للتعامل مع مشكلة اللاجئين في تعدد الأجهزة التي أفرزت لهذا الغرض، لا سيما في المراحل الأولى من نشوء المشكلة. فالجامعة ألفت «اللجنة فلسطينية» في شباط ١٩٤٨ لمتابعة قضية فلسطين من جميع جوانبها السياسية والعسكرية. وعندما أطلت مشكلة اللاجئين بإلحاح في ربيع العام ١٩٤٨ أنشأت الجامعة «لجنة الخبراء الماليين» لضبط الأموال الحكومية والتبرعات الشعبية التي تصرف على أوجه القضية الفلسطينية ولا سيما مشكلة اللاجئين. كذلك شكلت الجامعة «المجلس الأعلى للإغاثة» في نيسان ١٩٤٨ لينفق على الطلبة الفلسطينيين الذين انقطعت مواردهم وعلى اللاجئين وأسر الشهداء والمصابين من أبناء فلسطين. ومع تعدد هذه الأجهزة، بات ضروريا إيجاد جهاز داخل الأمانة العامة للجامعة ينسق بينها، فأنشأت الجامعة بقرار من مجلسها (على مستوى وزراء الخارجية) ما عرف بإدارة فلسطين. التي تقرر أن يشرف عليها مسؤول رفيع بدرجة أمين عام مساعد للجامعة، وأن تتألف من شعبتين : للشؤون السياسية وشؤون اللاجئين وحدد قرار الإنشاء لشعبة اللاجئين مهاما هي «العناية بشؤون اللاجئين المادية والمعنوية ودراسة قابلية استيعاب مختلف المناطق والمشاريع المخصصة للاجئين. ومعرفة الأعباء التي تتحملها الدولة العربية جراء وجودهم بها..».

وقد تطور عمل هذه الإدارة بقرارات لاحقة لمجلس الجامعة التي تمخض عنها تكوين هيئة استشارية من الموظفين المختصين بشؤون فلسطين في الحكومات العربية لتتعاون مع إدارة فلسطين، وتعقد اجتماعات لمرتين في العام قبيل دورتي مجلس الجامعة السنويتين (آذار وأيلول). وتبلورت هذه الهيئة لاحقا فيما عرف بمؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين في الدول العربية. في الوقت الذي تم فيه إلغاء لجنة الخبراء الماليين ومجلس إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، لتصبح إدارة فلسطين هي الجهة الأساسية المعنية بشؤون هؤلاء اللاجئين، يساعدها في ذلك مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين، ثم مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية. وخلال العقود الأربعة الماضية، كان هذان المؤتمران من أهم مؤسسات الجامعة المعنية بشؤون اللاجئين، وفي رحابهما جرى التداول حول مواقف النظام العربي من حماية اللاجئين ثم التوصية لمجلس الجامعة بالقرارات التي تم اتخاذها بهذا الخصوص.

مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين

في ايلول ١٩٥٩،أتخذ مجلس الجامعة قرارا بإنشاء جهاز متفرع تابع لحكومة كل دولة عضو يكون مختصا بدراسة قضية فلسطينية من جميع جوانبها. وهكذا فإن ما يتعلق باللاجئين وأحوالهم العام كان جزئية من وظيفة واسعة النطاق لهذا المؤتمر. ويلاحظ بطء سيرورة المؤتمر من أن لائحته الداخلية ونظام عمله لم يصدرا إلا في نيسان ١٩٦١. كما لم يعقد أول اجتماع له إلا في شباط ١٩٦١. وفي النظام الداخلي تقرر أن يعقد المؤتمر لدورتين سنويا، ويكون لكل دولة عضو صوت واحد وتكون اجتماعاته سرية إلا إذا قرر المؤتمر غير ذلك في بعض الأحيان. وللمؤتمر أن يصدر توصيات إلى مجلس الجامعة. وفي حالة تحفظ الدول الاعضاء فإن الدول غير ملزمة بما يصدر عن المؤتمر أو مجلس الجامعة من قرارات بهذا الصدد. وللمؤتمر أن يشكل لجان فرعية للقضايا المختلفة. اضافة الى ذلك، فان الدول العربية لم تأخذ أعمال المؤتمر على محمل الجد، فبالاضافة الى قرارات الجامعة العربية التي تطالب بتعجيل انشاء أجهزة خاصة بفلسطين، فقد لوحظ تدني التمثيل في المؤتمر الأمر الذي حرم الاخير من اتخاذ مواقف قوية.

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة

استشعرت الجامعة العربية مثالب مؤتمر رؤساء الأجهزة بشكل متأخر أيضا. فقد أتضح لها أن مشكلات اللاجئين بحاجة إلى عناية خاصة عبر اجتماعات دورية متخصصة تنظر في تفاصيل حياة اللاجئين، وما يتصل منها بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية. وتنسيق المواقف تجاه هذه المشكلات لا سيما وأنها متشابهة في مختلف تجمعات اللاجئين بالنسبة لقضايا السفر والإقامة والعمل والمسكن. وبوحي من هذا الاستشعار احتضنت الجامعة اجتماعاً حضره ممثلون عن أبرز الدول المضيفة للاجئين (الأردن ولبنان وسوريا ومصر). واتفق فيه على إنشاء مؤتمر الدول المضيفة لدراسة شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وتحدد لهذا المؤتمر وظيفة تتعلق فقط بدراسة أوضاع اللاجئين، وكذلك مهمة وكالة الأونروا تجاههم وتقتصر عضويته على الدول المضيفة للاجئين وليس كل الدول العربية كما هو حال مؤتمر رؤساء الأجهزة ويتشكل من المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين فقط، وقد عقد هذا المؤتمر أول اجتماع له في دمشق (١٧-٢١ / ٦ /١٩٦٤)، ومازالت دوراته قائمة حتى الآن.


«ناجي العلي»

لقد كان إنشاء جهاز يختص بشؤون اللاجئين اتجاها موفقا وهو اتجاه تواكب وصعود اهتمام النظام العربي بتنظيم الكيان الفلسطيني مجددا بعد مؤتمر القمة العربي الأول (يناير ١٩٦٤) الذي أقر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. لكن الجامعة ما لبثت إلا قليلا حتى عادت إلى توسيع اهتمام مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين ليشمل وظائف مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين السابق عليه. حدث ذلك حين أصدر مجلس الجامعة في دور انعقاده الثاني والستين قرار ينص على أن يتولى مؤتمر المشرفين معالجة القضايا التي كان يبحثها مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين وأن يعقد مؤتمر المشرفين دورتين في العام بدلا من دورة واحدة. وهكذا حدث تطور تنظيمي مؤسسي في معالجة النظام العربي لقضايا اللاجئين، انتهي بأن صار مؤتمر المشرفين هو الجهة المنوط بها بحث هذه القضايا وإحالة ما تراه من توصيات إلى مجلس الجامعة.

ليس صحيحا أن اللاجئين حظوا تلقائيا بخصوصية في الواقع العربي، تستدعي نظره تفضيلية بالمطلق مقارنة باللاجئين في مواطن أو نماذج أخرى. وبالنسبة للمتابعين عن بعد بدا اللاجئون كعرب يعيشون بين عرب فأين المشكلة؟. لكن الواقع كانت له كلمة وحكما مختلفاً.

مارست منظمة التحرير الفلسطينية دورا حمائيا قويا مقارنة بأوضاع اللاجئين السابقة على قيامها، بحيث كونت لديهم ثقة في وجود كيان جامع يقيهم إلى حد ملموس غوائل كثير من الانتهاكات الواقعة عليهم. غير أن هذا الدور ظل فاعلا ما بقيت المنظمة في حالة من الانتعاش والفاعلية، كما ظل محفوفا، وأحيانا مرهونا، بإقبال الدول العربية عليها وطبيعة علاقاتهم بها ورضائهم عنها.

وباستطلاع محاضر جلسات هذا المؤتمر نستنتج أنه ناقش باستمرار المسائل التالية: متابعة أنشطة الأونروا ومطالبتها دوما بتحسين خدماتها للاجئين؛ متابعة قضايا اللاجئين في الدول العربية فيما يتعلق السفر والإقامة والتعليم والعمل؛ مناقشة ما يتعلق بالتطورات العامة للقضية الفلسطينية؛ استعراض التقارير التي يقدمها كل وفد من الدول المضيفة عن أحوال اللاجئين في قطره؛ واستقبال المؤتمر المهام التي يحيلها إليه مجلس الجامعة العربية.

العلاقة مع وكالة الغوث الدولية

منذ وقت مكبر من إنشاء الأونروا أظهرت الجامعة العربية اهتماما بالتعاون معها كمؤسسة دولية معنية بغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم. ولأن الوكالة تمارس عملياتها فوق أقاليم دول مستقلة، هي الدول المضيفة للاجئين، فقد تم تنظيم العلاقة بينها وبين تلك الدول.. وفي التحليل الأخير فأن مواقف النظام العربي الجماعية ـ وسياسات الدول المضيفة الوطنية تجاه أنشطة الوكالة، تندرج في باب تسهيل أو تعطيل القدر الذي وفرته هذه المؤسسة الدولية من الحماية للاجئين. وقد أتخذت الجامعة العربية سياسة إيجابية من الوكالة الدولية وأصدر مجلس الجامعة قرارا عام ١٩٥٠، قضي بتعاون الدول العربية معها، على أن تتحفظ كل دولة لدى الوكالة في شأن التسوية النهائية للقضية الفلسطينية وحق اللاجئين في العودة والتعويض. لكن العلاقة بين الجامعة والوكالة تعد من أنماط العلاقات غير المباشرة.. وذلك في صورة قرارات تصدرها الجامعة بتأييد أو رفض بعض خطوات الوكالة، أو بمطالبات من الجامعة بشأن الخدمات المقدمة من الوكالة إلى اللاجئين. أو بطريق المؤتمرات التي تعقدها الدول المضيفة في إطار الجامعة ويشترك فيها مندوبون عن إدارة فلسطين.

في هذا الإطار، حددت الجامعة الخطوط العريضة التي تسترشد بها الدول العربية في تعاملها مع الوكالة ودورها في حماية بعض حقوق اللاجئين. ومن أبرزها عدم مس مشروعات الوكالة مع حقوق اللاجئين أو مصير فلسطين؛ اشتراط سير الوكالة بحل قضية اللاجئين؛ عدم ترتب الدول العربية على تمويل الوكالة الدولية وغيرها. وقد دعت الجامعة الدول العربية المضيفة إلى توحيد أساليب التعامل بينها وبين الأونروا، وذلك فيما يتعلق بالاتفاقات الثنائية حتى لا يكون ذلك مسوغا للوكالة للتمييز في معاملة اللاجئين دولة وأخرى.

وهذا يقودنا إلى أطر العلاقات بين الأونروا والدول المضيفة وقد تفاوتت هذه الأطر بشكل واضح من دولة الى أخرى. ففي الأردن حصلت الوكالة على مزايا وحصانات وجرت الموافقة على مشروعات التشغيل التي اقترحتها الوكالة على المدنيين القصير والطويل. فيما منحت سوريا للوكالة بعض التسهيلات فقط الخاصة بنقل السلع والحاجيات والمنتجات إلى اللاجئين مخافة أن يكون تجاوبها مع مشروعات الوكالة (طويلة الأجل بالذات)، سبيلا لطي الأبعاد السياسية لقضية اللاجئين بتوطينهم في دول اللجوء. وأعطي لبنان الوكالة كافة الضمانات اللازمة لتأدية عملها في مخيمات اللاجئين وجري توثيق هذه العلاقة باتفاقات بين الوكالة وحكومات هذه الدول. وللحقيقة فإن الدول المضيفة بتقديمها تسهيلات لمهمة الأونروا تكون قد أسهمت في بسط شئ من الحماية الدولية للاجئين. وتتضمن هذه التسهيلات تقديم المخازن والمستودعات وضمان سلامة النقل والتخزين وتحمل نفقات الشحن والتفريغ والنقل داخل البلاد، والإعفاءات الجمركية والضريبية وحماية موظفي الوكالة ومسئوليها وإمدادها بالموظفين والعمال المحليين. وتعد الدول المضيفة (عدا سوريا) أعضاء في

التتمة ٣٤

لن ننسى...

الحمراء. قضاء صفد.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الدرباشية. قضاء صفد. ٣٦٠ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

جاحولا. قضاء صفد. ٤٨٧ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

خيام الوليد. قضاء صفد. ٣٢٥ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

السنبرية. قضاء صفد. ١٥١ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

الويزية. قضاء صفد. ١١٦ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

طيطبا. قضاء صفد. ٦١٥ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

ياقوق. قضاء طبريا. ٢٤٤ نسمة.
هجرت في ١ أيار ١٩٤٨.

بيريّا. قضاء صفد. ٢٧٨ نسمة.
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

عين الزيتون. قضاء صفد. ٩٥١ نسمة.
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

مغر الخيط. قضاء صفد. ٥٦٨ نسمة.
هجرت في ٢ أيار ١٩٤٨.

هونين. قضاء صفد. ١,٨٧٩ نسمة.
هجرت في ٣ أيار ١٩٤٨.

الزنغرية (زحلق).قضاء صفد. ٩٧٤ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

جب يوسف (عرب السيّاد). قضاء صفد.
١٩٧ نسمة. هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

عرب الشمالنة. قضاء صفد. ٧٥٤ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

القديرية. قضاء صفد. ٤٥٢ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

خربة كرّازّة. قضاء صفد.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

البطيحة. قضاء صفد. ٧٥٤ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

الطابغة. قضاء طبريا. ٣٨٣ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

عرب السمكية. قضاء طبريا. ٤٤١ نسمة.
هجرت في ٤ أيار ١٩٤٨.

بريكة. قضاء حيفا. ٣٣٦ نسمة.
هجرت في ٥ أيار ١٩٤٨.

الشجرة. قضاء طبريا. ٨٩٣ نسمة.
هجرت في ٦ أيار ١٩٤٨

عاقر. قضاء الرملة. ٢,٨٧٧ نسمة.
هجرت في ٦ أيار ١٩٤٨.

بير سالم. قضاء الرملة. ٤٧٦ نسمة.
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

ابو الفضل (عرب السترّية). قضاء الرملة.
٥٩٢ نسمة. هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

الجاعونة. قضاء صفد. ١,٣٣٤ نسمة.
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

عكبرة. قضاء صفد. ٣٠٢ نسمة.
هجرت في ٩ أيار ١٩٤٨.

المنصورة. قضاء طبريا. ٢,٤٨٢ نسمة.
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

ميرون. قضاء صفد. ٣٣٦ نسمة.
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

آبل القمح. قضاء صفد. ٣٨٣ نسمة.
هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

بيت محسير. قضاء القدس. ٢,٧٨٤ نسمة.
هجرت في ١٠ أيار ١٩٨٤.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان (١٩٤٨-٢٠٠٤)

بقلم: د. نور الدين مصالحة

الأهمية التاريخية لمجتمع اللاجئين في لبنان

يعتبر لبنان أحد المناطق الأربع الرئيسية التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين (بالاضافة الى الأردن، سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة). ويمثل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ثاني اكبر تجمع سكاني في الشتات بعد الأردن. وتكمن الأهمية التاريخية لمجتمع اللاجئين في لبنان بالاضافة الى تعداده السكاني؛ في اسهامه التاريخي في النشاط السياسي الفلسطيني ومساندته لحركة المقاومة حتى عام ١٩٨٢ ومشاركته الخلاقة في الحياة الفكرية في لبنان والعالم العربي على وجه العموم؛ وارتباطه الجيو-سياسي مع وطنه فلسطين. وقد قدم كل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقريبا من مناطق الجليل، أو شمال إسرائيل حاليا. وقد اظهر مسح لمخيمات الفلسطينيين أجري في العام ١٩٩١ أن ما بين ثلث ونصف اللاجئين كان لديهم أقارب في إسرائيل؛ في الوقت الذي كان القليل منهم ممن لهم أقارب يعيشون في الضفة الغربية وغزة.

وتميل السلطات اللبنانية إلى المبالغة في تعداد الفلسطينيين المقيمين على أرضها ليصل إلى ٥٠٠٠٠٠ بهدف إظهار أنها تتحمل «مسؤولية كبيرة» في استضفاتهم وحمل اعبائهم، والتأكيد على أن توطين هؤلاء اللاجئين في لبنان من شأنه تغيير التوازن الطائفي الهش في الدولة.

وقد استضاف لبنان في عام ١٩٩٩ نحو ٣٧٠١٤٤ لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأنروا ودائرة الأمن العام وشؤون اللاجئين الفلسطينيين والذين حصلوا قانونيا و فنيا على وثائق سفر خاصة. بالإضافة إلى هؤلاء المسجلين لدى وكالة الغوث، يتواجد في لبنان نحو ٤٢٠٠٠ فلسطيني غير مسجل، ولأن ٢٢٠٠٠ من هؤلاء يعود لجوءهم إلى حرب عام ١٩٦٧ فانهم يقعون خارج نطاق تعريف وكالة الغوث؛ لذا فانهم من ناحية فنية «غير قانونيين» في البلد ولا يتمتعون بخدمات الحكومة بشكل عام. كما يعتبر ٢٠٠٠٠ آخرين « من اصل لبناني» ولكنهم يعرفون أنفسهم كفلسطينيين. فمنذ عام ١٩٤٨ حصل ما يقدر بـ ٥٠٠٠٠ فلسطيني مسيحي وعدد اصغر بكثير من الفلسطينيين السنة والشيعة من القرى الحدودية على المواطنة اللبنانية، و ذلك يعود إلى اعتبارات طائفية في المقدمة الأولى، فقد حاول كل من المسؤولين المسيحيين والمسلمين السنة والشيعة السعي وراء الطبقة الفلسطينية المتوسطة من أبناء دينهم وطائفتهم بهدف تغيير التوازن الطائفي.

ومما لاشك فيه أن هؤلاء الفلسطينيين (غير اللاجئين) من الطبقة المتوسطة أصبحوا مندمجين في الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان ولكنهم في ذات الوقت ساهموا في التطور والازدهار المثيرين للإعجاب في هذا البلد خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. على أي حال، فان الغالبية المطلقة من نحو ٣٧٠٠٠٠ فلسطيني في لبنان مسجلين لدى وكالة الغوث لا يزالون معرفين كـ «عديمي جنسية» (stateless) ويظل مستقبلهم في عداد المجهول.

التوازن الطائفي في لبنان

لقد شكل سيل اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ مشاكل حادة في لبنان اكثر من أي بلد عربي مضيف آخر. وتمخضت الطائفية والاقتصاد المتحرر المميزين للنظام اللبناني تاريخيا عن اتجاهين متعارضين في السياسة اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. فقد رفضت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام ١٩٤٨ بشكل رسمي وملح دمج اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بينما شجعت في الوقت نفسه اقتصاد السوق الحر الامر الذي أدى عمليا الى ازدهار رجال الأعمال الفلسطينيين والأثرياء من الطبقة الوسطى، وسمح النظام اللبناني في مرحلة ما بعد عام ١٩٤٨ لبعض اللاجئين الفلسطينيين وخاصة اللاجئين المسيحيين بالحصول على المواطنة اللبنانية وجوازات السفر اللبنانية. عموما، تشكلت سياسة الحكومة اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في هذا السياق بناء على التوازن الطائفي الهش في البلد من جهة، وعلى حجم اللاجئين الكبير نسبيا (نحو ١٠-١٢ ٪) من مجمل تعداد السكان اللبنانيين من جهة أخرى.

ويمكن فرز تطور العلاقة بين اللاجئين الفلسطينيين والدولة اللبنانية إلى أربعة فترات مختلفة أولها مرحلة التشرد والتأقلم (١٩٤٨-١٩٦٧) وثانيها تنامي قوة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان (١٩٦٧-١٩٨٢)؛ وثالثها الاضمحلال الحاد لمنظمة التحرير (١٩٨٢-١٩٩١) فيما انطلقت المرحلة الرابعة مع نهاية الحرب اللبنانية الأهلية في العام ١٩٩١.

لقد اثار نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ الى لبنان مع امكانية بقائهم فترة طويلة الأمد أثار قلق الكثير من اللبنانيين، المحكومين الى اعتبارات طائفية واضحة للعيان، آخذين بعين الاعتبار الكثافة السكانية في الدولة بالاضافة الى محدودية الموارد والقدرة الاستيعابية. وعليه، فقد فرضت السلطات اللبنانية أكثر القيود صرامة بحق اللاجئين مقارنة بالدول العربية المضيفة الأخرى. ففي الوقت الذي تبنى الأردن سياسات احتوائية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، كان لبنان فريدا من حيث سياسات التهميش الصارمة، فتم فرض خليط متغير دوما من الإجراءات والمراسيم الوزارية على الفلسطينيين مما حدد أماكن سكناهم، حريتهم في التنقل في أجزاء معينة داخل البلد و خارجه، أصناف العمل الخاص والسماح بالامتلاك وإدارة الأعمال. كما عومل الفلسطينيين في لبنان منذ كانون اول من العام ١٩٥١ معاملة الأجانب فيما يتعلق بالعمل، الاستثمار، امتلاك الأراضي وممارسة مهن الياقة البيضاء. إضافة إلى ذلك، فمنذ عام ١٩٤٨ كان لبنان اكثر الدول العربية المضيفة إلحاحا في رفض مخططات التوطين و الدمج، وصل الحد بالدولة اللبنانية (لتشكل بذلك الدولة العربية الوحيدة) الى تشريع «منع الاندماج الدائم للفلسطينيين في البلد» في الدستور اللبناني بشكل صريح.

> **كان الحفاظ على التوازن الطائفي الهش في الدولة دائما معتقدا وركنا رئيسيا للدولة اللبنانية. وظلت الاعتبارات الطائفية العميقة للمجتمع اللبناني ونظامه السياسي دوما اكثر العوامل حسما لتحديد الموقف اللبناني تجاه اللاجئين الفلسطينيين.**

ويعتبر لبنان دولة ذات معتقدات كثيرة مع وجود سبعة عشر مذهبا معترفا به رسميا من قبل الدولة. والعقائدية هي نظام تمثيل يعتمد على نفوذ غير متساو لمذاهب، طوائف وملل مختلفة التي ما زال الدين بالنسبة لها القاعدة الوحيدة للتعريف. وكان الحفاظ على التوازن الطائفي الهش في الدولة دائما معتقدا وركنا رئيسيا للدولة اللبنانية. وعلى كافة الأوجه، فقد كانت الطبيعة المقسمة بعمق للمجتمع اللبناني ونظامه السياسي الطائفي دوما اكثر العوامل حسما لتحديد الموقف اللبناني تجاه الفلسطينيين. وظلت الوحدة الوطنية اللبنانية بنيةً هشة بفضل الوعي السياسي الطائفي للبنانيين، وتعميق التمييز بين المسيحيين والمسلمين (الذي عمقه الاستعمار الفرنسي اصلا) نوعا خاصا من انفصام الشخصية والارتباك تجاه المجتمع الفلسطيني. وقد اثر عامل آخر فيما يظهر في موقف لبنان العدائي اتجاه اللاجئين وهو فشل لبنان في تطوير مؤسسات وطنية صلبة، شرعية و قوية. الفشل في إنشاء نظام حكومي اكثر وحدة و ترابط و قوة، ودولة اكثر ديمقراطية في لبنان كان له عميق الاثر على تدهور العلاقة بالمجتمع الفلسطيني.

وقد حاول لبنان عزل الفلسطينيين سياسيا على وجه العموم، وجعل أمر الحصول على فرصة عمل مستحيلا «خوفا» من أن يقود ذلك إلى بقائهم «غير المرغوب فيه» في البلد. وظل الموقف اللبناني الرسمي يرفض إمكانيات ومحاولات التوطين الدائم للاجئين استنادا على محدودية لبنان في الموارد والمساحة اضافة الى نسيجه الطائفي الخطر. لم يكن لبنان ليعطي اللاجئين الفلسطينيين تحت أي ظرف أي نوع من المواطنة كالتي يتمتعون بها في الأردن. ففي عام ١٩٩٤، وبعد وقت قصير من اتفاقية أوسلو التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل، قال رئيس الوزراء رفيق الحريري «أن إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقا مدنية قد يفسَّر على انه إشارة أن لبنان قد وافق على توطينهم في البلد» . وعلى صعيد مماثل أعلن الرئيس الياس الهراوي انه «بما أن الفلسطينيين لديهم الآن منطقة خاصة بهم، لبنان لا يستطيع قبول توطين دائم للاجئين» .

وقد تأثرت الدولة اللبنانية الضعيفة تاريخيا بنشوب نزاعات طائفية، بمواقف الحكومة تجاه المجتمع الفلسطيني. وقد تفاقمت كراهية الفلسطينيين بسبب مدى تطور حجم المقاومة الفلسطينية منذ بداية السبعينيات والتي ساهمت في انهيار النظام العقائدي اللبناني الهش واندلاع الحرب الأهلية. وقد نال الفلسطينيين من كل الأطراف في لبنان قسطهم من اللوم بسبب «الاضطرابات المحلية» . وحملت قطاعات معينة من المجتمع اللبناني، بما فيها الجناح اليميني اللبناني الذي كان غير متعاطف مع المأساة الفلسطينية، على «الوجود الأجنبي الفلسطيني» المسؤولية عن سبعة عشر عاما من تأجج الحرب الأهلية وانهيار الدولة اللبنانية.

> **فرضت السلطات اللبنانية أكثر القيود صرامة بحق اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بالدول العربية المضيفة الأخرى. وكان لبنان فريدا من حيث سياسات التهميش الصارمة التي فرضت بحقهم. وكان لبنان اكثر الدول العربية المضيفة إلحاحا برفض مخططات التوطين والدمج، فوصل الحد بالدولة اللبنانية الى تشريع « منع الاندماج الدائم للفلسطينيين في البلد » في الدستور اللبناني.**

تصفية قضية اللاجئين؟

تغير وضع المجتمع الفلسطيني بعد عام ١٩٨٢ بشكل جذري، وتصلبت السياسات اللبنانية تجاه وجود الفلسطينيين في الدولة بشكل ملحوظ ولافت. اذ لم يقتصر هدف لبنان الصريح على تهميش الفلسطينيين اجتماعيا ، اقتصاديا و سياسيا بل الى طردهم أيضا. وفي فترة ما بعد أوسلو، كان هنالك أربعة مؤشرات ملموسة حددت مجرى التعامل مع الفلسطينيين، تمثلت في معارضة عملية أوسلو، ومقاطعة المسار متعدد الاطراف حول اللاجئين في المفاوضات، ومنع التوطين والتجنيس وإضعاف اللاجئين.

وعليه، فقد كان الفلسطينيون في لبنان الأكثر تأثرا من عملية أوسلو السلمية، وضعف وضعهم بشكل تصاعدي. كان لبنان (تحت تأثير الموقف السوري) من اكثر المعارضين لعملية أوسلو إيمانا منه أن الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية المنفصلة قد فشلت في اخذ المصالح القومية اللبنانية بالحسبان وخاصة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين. وكرد جزئي على عملية أوسلو، رد لبنان بفرض مجموعة من الإجراءات الصارمة ضد الفلسطينيين لمنع اندماجهم، كإشارة للمجتمع الدولي بأنه يعتبر اللاجئين الفلسطينيين مشكلة دولية وليست لبنانيه. كما تم بلورة ممارسات حكومية أخرى هدفت الى تقليص أعداد الفلسطينيين في لبنان. ومنعت الحكومة تماما حركة اللاجئين الفلسطينيين داخل البلد بمن فيهم هؤلاء الذين يحملون وثائق سفر سارية المفعول.

أثر السياسات اللبنانية على الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين كان مدمرا. أحد نقاط الخلاف كان حول قضية حق العمل والتوظيف. ومع انحسار منظمة التحرير الفلسطينية وتجميد الدعم المالي منها لاحقا، بدأت الحكومة اللبنانية باعتبار الفلسطينيين عبأً اقتصاديا. بالتعارض مع السياسات السورية والأردنية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، كان هؤلاء في لبنان محرومين من الحقوق المدنية والاجتماعية الضرورية، وممنوعين من الحصول على التعليم العام، العناية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى و كان معظم الفلسطينيين غير قادرين على الالتحاق بالمدارس والجامعات اللبنانية. بوصف اللاجئين الفلسطينيين كأجانب منعهم القانون اللبناني من مزاولة المهن المحترفة مثل الطب، القانون، و الهندسة و كان





طالبي العمل الفلسطينيين يحتاجون إلى تصاريح خاصة. عدم قدرتهم على العمل بسبب وضعيتهم كأجانب عرَّض اللاجئين إلى فقر مدقع . من هنا، يمثل اللاجئون اكثر قطاعات المجتمع اللبناني فقرا واكثر تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في العالم العربي عوزا. ما بين ٥٠-٦٠ ٪ من اللاجئين، على سبيل المثال، هم تحت خط الفقر اللبناني، وفي العام ١٩٩٩ وصل معدل البطالة بين الفلسطينيين إلى ٤٠ ٪ وإلى ٦٠ ٪ بين سكان المخيمات، هذا في وقت كانت المخيمات مزدحمة و تعاني من أوضاع مأساوية. ويفسر الفلسطينيون في لبنان هذه المعوقات على انها وسائل تعتمدها الدولة لجعل حياتهم تعيسة ومن ثم اجبارهم على مغادرة البلد.

منذ بداية اتفاقية أوسلو استمرت التصريحات من قبل القادة اللبنانيين تأكِّد بتكرار مستمر رفض لبنان لتوطين اللاجئين ورفض تجنيسهم. كما استمر لبنان في إنكار الحقوق المدنية على سكانه الفلسطينيين اعتقادا منه أن هذه الحقوق تشير إلى رغبته في تجنيس واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين؛ وان الحقوق المدنية هي الخطوة الأولى في التوطين الدائم للاجئين في الدولة؛ و أن تجنيس اللاجئين سيزعزع التوازن الطائفي الهش.

تتعارض المعاملة الحالية للفلسطينيين من قبل السلطات اللبنانية مع إرادة و تعاليم القانون الدولي ولم تكن الحكومة اللبنانية قادرة أبدا على تقديم تفسير منطقي لسبب عدم رغبتها في رفع المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار الطرد الجماعي و التطهير العرقي للفلسطينيين في المنطقة (خصوصا من قبل إسرائيل في عام ١٩٤٨، الكويت في عام ١٩٩١، ليبيا في عام ١٩٩٥، والمعاملة الحالية للفلسطينيين في العراق بعد الاجتياح الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣) اصبح الفلسطينيون في لبنان اكثر عرضة للطرد من أي وقت مضى . فرض الإجراءات العقابية على الفلسطينيين جعلهم يخضعون فعليا لحصار دائم من قبل الحكومة اللبنانية. فعلى المدى القريب تهدف السياسة الرسمية تجاه الفلسطينيين بتقليل أعداد الفلسطينيين عن طريق دفعهم الى الهجرة الى خارج لبنان، وإعادة توزيعهم على دول عربية أخرى، وقطع الصلات بين مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المختلفة في لبنان، وإنكار حقوقهم المدنية بما في ذلك حقهم في العمل، ورفض تعميم إطار قانوني وإداري رسمي يعتمد على المسؤولية والشفافية من شانه تعريف وعنونة الشروط العامة لوضعية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم.

يعتبر الفلسطينيون في لبنان الأكثر تأثرا من عملية أوسلو، فضعفت وضعيتهم بشكل تصاعدي. وكرد جزئي على أوسلو، رد لبنان بفرض مجموعة من الإجراءات الصارمة ضد الفلسطينيين لمنع اندماجهم، كما تم بلورة ممارسات حكومية أخرى هدفت الى تقليص أعداد الفلسطينيين في لبنان من خلال دفعهم الى الهجرة.

بمعاناتهم في لبنان كضيوف غير مرغوب فيهم وبشعورهم بتخلي منظمة التحرير الفلسطينية عنهم، أحسّ الفلسطينيون بالمرارة واصطدموا بالواقع مع تطور الأحداث. فكرة العودة والتي بدت لهم إمكانية حقيقية طوال الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٨٢ تلاشت؛ وحتى إمكانية تعويض أراضى اللاجئين وممتلكاتهم التي اغتصبت من قبل إسرائيل بدت بعيدة . إنشاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة عقب اتفاقيات أوسلو في أيلول ١٩٩٣ اثر على العلاقة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين في البلد. كان هناك قلق عميق لدى القيادة اللبنانية فيما يتعلق بعملية أوسلو بأن اللاجئين سيتركون في لبنان وان هناك فرصة ضئيلة لهم للعودة إلى ما هو إسرائيل الآن، وان عدد رمزي منهم سيعود إلى الضفة الغربية و غزة. أعلن لبنان انه سيرفض القبول بالجنسية المزدوجة للفلسطينيين الذين يختارون البقاء بينما يحصلون على الإقامة الفلسطينية الدائمة. الضغوط اللبنانية على اللاجئين للعودة إلى وطنهم قبل أن تنضج شروط العودة كان له آثار مدمرة على اللاجئين. لذا فإن الخطوات اللبنانية تحاول إجبار الفلسطينيين على القيام باختيار حاسم بين مغادرة البلد والعودة إلى فلسطين قبل أن تنضج شروط مثل هذا الخيار.

أخيرا، فان قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تكن ستحل من خلال المفاوضات على المسار الثنائي الإسرائيلي الفلسطيني فقط. فحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ستكون مهمة جبارة تتطلب قدرا كبيرا من التنسيق بين كافة أطراف النزاع العربي الإسرائيلي. وظلت عملية أوسلو التفاوضية بعيدة من ان تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين سواء على المسارات المتعددة أو الثنائية في عملية السلام. ومن الواضح ان غياب حكومات لبنان وسوريا، التي كان لكليهما مصالح معتبرة في قضية اللاجئين، أعاق المسار المتعدد بالنسبة لقضية اللاجئين. في المقابل، فقد ساهم عدم احداث تقدم ذا معنى في كل من المسارات المتعددة والثنائية بالنسبة لقضية اللاجئين في تهميش اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ربما اكثر من كل المجتمعات الفلسطينية في الشتات ■.

د. نور مصالحة هو محاضر ومدير دراسات الأرض المقدسة، في كلية سانت ماري، جامعة سري Surrey وباحث مشارك في كلية الدراسات الافريقية والشرقية بجامعة لندن. وهو كذلك محرر مشارك في مجلة دراسات الأرض المقدسة: مجلة متعددة المجالات. من مؤلفاته: طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢-١٩٤٨ (١٩٩٢)؛ الفلسطينيون في إسرائيل (١٩٩٣)؛ أرض أكثر عرب أقل: سياسة الترانسفير الاسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦ (١٩٩٧)؛ إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع ١٩٦٧-٢٠٠٠ (٢٠٠٠)؛ سياسة الإنكار: إسرائيل ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين (٢٠٠٣).

لن ننسى...

الظاهرية التحتا، قضاء صفد، ٤٠٦ نسمة، هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

دلاّتة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة، هجرت في ١٠ أيار ١٩٤٨.

الزوق التحتاني، قضاء صفد، ١،٢١٨ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

صفد (عرب)، قضاء صفد، ١١،٠٥٥ نسمة، هجرت ١١ أيار ١٩٤٨.

الخالصة، قضاء صفد، ٢،١٣٤ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

قدّيتـــا، قضاء صفد، ٢٧٨ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

البويزية، قضاء صفد، ٥٩٢ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

بيت دراس، قضاء غزة، ٣،١٩٠ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

فرّونة، قضاء بيسان، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١١ أيار ١٩٤٨.

السموعي، قضاء صفد، ٣٦٠ نسمة، هجرت قي ١٢ أيار ١٩٤٨.

معذر، قضاء طبريا، ٥٥٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

حدثا، قضاء طبريا، ٦٠٣ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

عولم، قضاء طبريا، ٨٣٥ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الجوفي، قضاء جنين، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

أم الشوف، قضاء حيفا، ٥٥٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

السنديانة، قضاء حيفا، ١،٤٥٠ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

صبارين، قضاء حيفا، ١،٩٧٢ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

خبيزة قضاء حيفا، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

كوكبا، قضاء غزة، ٧٨٩ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

حليقات، قضاء غزة، ٤٨٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

برير، قضاء غزة، ٣،١٧٨ نسمة، هجرت قس ١٢ أيار ١٩٤٨.

الفاتور، قضاء بيسان، ١٢٨ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

تل الشوك، قضاء بيسان، ١٣٩ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الساخنة، قضاء بيسان، ٦١٥ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

زبعة، قضاء بيسان، ١٩٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الحميدية، قضاء بيسان، ٢٥٥ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

الأشرفية، قضاء بيسان، ٢٦٧ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

بيسان، قضاء بيسان، ٦،٠٠٩ نسمة، هجرت في ١٢ أيار ١٩٤٨.

سمسم، قضاء غزة، ١،٤٩٦ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

نجد، قضاء غزة، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

برقة، قضاء غزة، ١،٠٣٢ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

مركـــز بديـــل يبحـــث فـــي الوضعيـــة القـــانونيـــة للاجئـــين الفلسطيـــنيين خـارج منـــاطـــق عمـــل وكالـــة الأونـــروا

يعمل بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين على انجاز كتيب حول اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم خارج مناطق عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا في انتظار تطبيق الحلول الدائمة لهم بموجب قانون اللاجئين الدولي. وبالرغم من أن الكتيب يعنون فجوات الحماية القائمة في مناطق الشتات، الا انه ينطلق في ذات الوقت من حقيقة كون تطبيق العودة الطوعية وحقوق استعادة الملكية والسكن العلاج الأساس لمشكلات الحماية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون.

وقد تم جمع المعلومات المطلوبة لانجاز هذه الدراسة بمساعدة شبكة دولية واسعة من الخبراء القانونيين وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا. ويتضمن الكتيب على دراسة مقارنة لاكثر من ٣٠ حالة / دولة مضيفة والآليات التي تم تطبيقها على الأرض في هذه الدول. كما ويعرض جملة من التوصيات العملية حول كيفية سد فجوات الحماية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون. وقد تم عرض الاستنتاجات الاولية للدراسة على يد المستشارة القانونية لمركز بديل ايلنا سوندرغارد خلال الحلقة الدراسية الثالثة من ملتقى خبراء مركز بديل حول اللاجئين الفلسطينيين التي انعقدت في آذار ٢٠٠٤.

وقد ركزت الحلقة الدراسية الثالثة من ملتقى خبراء مركز بديل، والتي استضافها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة على آليات سد الفجوات بين الحماية والحلول الدائمة والشاملة للاجئين الفلسطينيين.

وكانت الاعتبارات الرئيسة ذات العلاقة بالوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين في ١٧ دولة معطية: ١) اذا ما تم تبني المادة د١ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ (أم لا) ضمن التشريعات المحلية والوطنية في الدول المضيفة. ٢) وما هو التفسير التي تتبعه الدولة للمادة د١ وتشريعات الدولة ذات العلاقة والسياسات التي تنتهجها تجاه طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم في اللجوء.

تعرض هذه الدراسة تناقضا صريحا بين ممارسات الدول المضيفة والتفسير المتبع لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وبصورة خاصة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين. ويبدو ان التفسير المنقح الجديد لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في العام ٢٠٠٢ للوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، سيؤثر مستقبلا (ليس لغاية الآن) على التشريعات المحلية والوطنية و / أو ممارسات الدول على الأرض. وتظل الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين متاحة فقط في عدد قليل من الدول، في وقت تتم فيه المزيد من الاجراءات المشددة المتبعة بحق اللاجئين، ومنها اعادتهم الى مناطق اقامتهم السابقة.

ويأمل مركز بديل أن يكون هذا الكتيب مفيدا للمهتمين في شؤون اللاجئين عموما واللاجئين الفلسطينيين خصوصا، بما يشمل مجلس اللاجئين، والخبراء القانونيين والباحثين وغيرهم، اضافة الى اللاجئين الفلسطينيين انفسهم. سيكون الكتيب في المكتبات ومتناول القراء خلال النصف الثاني من العام الجاري ٢٠٠٤ وسيكون متوفرا باللغتين العربية والانكليزية.

مخيم رفح للاجئين ٢٠٠٤:

نـزولا إلـى المستقبـل

بقلم: رون ويلكنسون

اترك مؤشرات النمو في البيت وابحث عن مؤشرات الضمور فأنك ذاهب إلى غزة. فالضمور في قطاع غزة يحث الخطى في شتاء ٢٠٠٤. هذه العملية وصفت من قبل سارة روي في كتابها الذي نشر عام ١٩٩٥: «قطاع غزة- الاقتصاد السياسي للضمور»، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، واشنطن العاصمة، ١٩٩٥).

خلال التسعينات، كانت قوة الاقتصاد تقيَّم بعدد العمال الذاهبين إلى إسرائيل كل يوم وأسعار الحمير في سوق الجمعة في حي الشجاعية في مدينة غزة. ارتفاع أسعار الحمير كان يعني أن الناس لا يملكون المال لشراء السيارات لذا لجئوا الى الحمير بديلا. عدد العمال الذين يذهبون إلى إسرائيل هذه الأيام هو نصف ما كان عليه قبل ١٠ أعوام والحمير متواجدة في كل مكان. لقد ازداد الضرر الذي لحق بالاقتصاد بعد تجريف مزارع الحمضيات وأشجار الزيتون من قبل الجيش الإسرائيلي كإجراء أمني. كانت هذه الكروم والمزارع يوما ما مصدرا رئيسيا للدخل في غزة. إضافة إلى ذلك يسيطر الإسرائيليون على المدى الذي يمكن أن يصل إليه أسطول قوارب الصيد الصغيرة وفي بعض الأيام يمنعون هذه القوارب من الإبحار أصلا مما يقطع عن أصحابها مصدرا آخر للدخل. ويوجد بالتأكيد في غزة بعض مقاهي الإنترنت، مطاعم البيتزا وفنادق جديدة وحديثة. لكن الفنادق فارغة لأن الدخول إلى غزة ليس سهلا على الاطلاق.

الدخول الى القطاع

تتطلب الرحلة إلى القطاع الكثير من التخطيط، تكون الخطوة الأولى في الحصول على تصريح من أمن الأمم المتحدة أو سبب مقنع من منظمة محليّة لتبرير وجودك في غزة. يتبع ذلك ٥ أيام من الفحص الأمني من قبل السلطات الإسرائيلية. وعندما يتم إنجاز كل ذلك، يتم إدراج اسمك على حاجز إيرز شمال غزة.

عند وصولك إلى إيرز تقوم بإبراز جواز سفرك وكافة معلوماتك الشخصية ليتم فحصها على الكمبيوتر تماما كما في أي مطار دولي. يتم كذلك فحص قائمة الزوار المعتمدة للتأكد من وجود أسمك فيها. إذا كان كل شيء على ما يرام، يتم إعطاء كل سيارة نموذج يسمح بالمرور إلى غزة. يسلَّم هذا النموذج إلى جندي على الحاجز الأخير. معظم الناس هذه الأيام، بمن فيهم ممثلو المنظمات الأهلية، يمنعون من الدخول.

الخروج من غزة يتطلب جهدا مماثلا. على بوابة من جهة غزة يقوم جندي بتدقيق الوثائق الخاصة بك، يتبع ذلك فحص على الكمبيوتر، تماما كما يحدث عند الدخول. يوجد إجراء احترازي إضافي يتضمن فحص اسفل السيارة ومسح داخلها بقفازات بلاستيكية للبحث عن آثار مواد كيماوية غير مرغوب بها وانتظار نتائج فحص القفازات. يجب أن تمر الأمتعة من خلال جهاز للأشعة السينيّة وتفتح بعد ذلك للتفتيش. بعد إنهاء كل ذلك، تحصل على نموذج مغادرة لتقديمه إلى الجندي على الحاجز الأخير.

محاولة الوصول إلى رفح أو أي مكان آخر في القطاع شبه مستحيلة. الطريق الرئيسي الواصل بين الشمال والجنوب غالبا ما يكون مغلقا حتى أمام سيارات الأمم المتحدة. قطاع غزة الذي يبلغ طوله ٤٠ كم وعرضه ٥ – ١٢ كم, مقسم إلى ثلاثة أجزاء بواسطة الحواجز الإسرائيلية على طول الطريق المحاذي لمستوطنات نتساريم، كفار داروم وموراغ. في بعض الأحيان يقسم القطاع إلى أربعة أجزاء. السيارات براكب واحد لا تستطيع السفر على الطريق المار بمحاذاة «كفار داروم». لذلك يصطف الصبية والشبان على طول الطريق عارضين مرافقتك للمرور بالمستوطنة مقابل شيكل واحد. هذه طريقة أخرى للحصول على دخل. بعد ذلك يصطفون على الجهة الأخرى من كفار داروم عارضين خدماتهم للسيارات المسافرة في الاتجاه الآخر.

الوصول إلى رفح

رحلة النصف ساعة من غزة إلى رفح يمكن أن تستغرق ساعتين. رحلة الذهاب والعودة التي كانت تنجز صباحا يمكن أن تأخذ يوما كاملا. لا يمكن ملاحظة الضمور في أي مكان كما في رفح وهي مدينة على الحدود مع مصر. رفح لم تكن يوما مكان جذب سياحي لكن لبضع سنوات في التسعينيات كان هناك بعض النمو؛ بنايات جديدة ووجه أفضل للمدينة. في مطر الشتاء تبدو رفح جرداء وبغيضة. بوابة صلاح الدين القديمة حيث كان بالإمكان العبور إلى مصر سيرا على الأقدام، تم إغلاقها بتلال ترابية. البيوت القريبة من الحدود اختفت مخلِّفة وراءها شريطا عاريا من الرمل بين آثار بنايات من ٣-٤ طوابق وحائطا من الفولاذ الصدئ بارتفاع ٥ أمتار على طول الحدود مستبدلا شريطا من الأسلاك الشائكة. أبراج المراقبة الإسرائيلية تنتشر على طول الحدود بين مصر وغزة. بغض النظر عن الأسباب التي أعطتها إسرائيل لتدمير رفح، فان ذلك ترك آلاف العائلات بدون مأوى وسوّى ممتلكاتها البسيطة بالرمل. مع أن المساعدات الإنسانية مطلوبة لرفع معاناة اللاجئين الفلسطينيين اليومية في قطاع غزة، فان هذه المساعدات عبارة عن حل مؤقت فقط. الحاجة الحقيقية هي إيجاد حلا لقضية اللاجئين الفلسطينيين بالكامل؛ للسبعة ملايين لاجئ المقيمين في غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا، لبنان ودول أخرى.

تحت الأنقاض

«كنت تحت الأنقاض» تقول منال ابنة الأربعة أعوام. دُمّر بيت عائلتها للمرة الثانية بسبب الاجتياحات الإسرائيلية لمخيم رفح. بقية العائلة هربت لكنها لم تتمكن من العثور على منال. كانت مدفونة تحت أنقاض المنزل، وجدوها بعد سماع نداءات استغاثتها.

في ٢ أيار ٢٠٠٢ قامت الجرافات الإسرائيلية بتدمير ٢٥ منزلا في منطقة برفح تدعى مخيم البرازيل الذي تم بناؤه حيث رابط الجنود البرازيليون كجزء من قوة الطوارئ الدولية بعد حرب ١٩٦٧. أحد البيوت كان يخص عائلة منال. بمساعدة مالية من الأنروا، استأجرت العائلة منزلا صغيرا في حي الشبورة في رفح كبيت مؤقت. لكن في أيلول ٢٠٠٢ عادت الجرافات الإسرائيلية، وفقدت عائلتها منزلها وجُرح عدد من أفراد العائلة. تعيش العائلة الآن في تل السلطان حيث قامت وكالة الغوث الدولية-الأونروا ببناء مجمع سكني جديد لــ٩٧ عائلة. منال وعائلتها من بين ١٠٠٠٠ لاجي فلسطيني في رفح تم تشريدهم منذ أيلول ٢٠٠٠. وقامت وكالة الأونروا أيضا ببناء مشاريع سكنية جديدة في خان يونس ودير البلح لمئات العائلات. يتم كذلك بناء، إعادة بناء وإصلاح بيوت إضافية في خان يونس، رفح، البريج، جباليا وبيت حانون لعشرين ألف لاجي ممن دمرت بيوتهم كليا أو جزئيا.

منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠، هاجمت القوات الإسرائيلية مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وغزة باستمرار. الدمار الذي لحق ببيوت اللاجئين من خلال الهجمات الموجهة كان اكثر في المخيمات القائمة حيث أن البيوت المؤقتة أقل مقاومة لهجمات الذخائر والأسلحة الثقيلة. حتى البيوت المبنية بشكل جيد تعرضت للدمار كما توضح الصور المرفقة. ولم يقتصر الدمار على المخيمات في قطاع غزة. اللاجئون المقيمون خارج المخيمات و حوالي ٢٠٠٠ من غير اللاجئين دمرت وخربت بيوتهم.

خلال التسعينات، كانت قوة الاقتصاد تقيَّم بعدد العمال الذاهبين إلى إسرائيل كل يوم وأسعار الحمير في سوق الجمعة في حي الشجاعية في مدينة غزة. ارتفاع أسعار الحمير كان يعني أن الناس لا يملكون المال لشراء السيارات لذا لجئوا الى الحمير بديلا. عدد العمال الذين يذهبون إلى إسرائيل هذه الأيام هو نصف ما كان عليه قبل ١٠ أعوام والحمير متواجدة في كل مكان..!!

مع أن المساعدات الإنسانية مطلوبة لرفع معاناة اللاجئين الفلسطينيين اليومية في قطاع غزة، فان هذه المساعدات عبارة عن حل مؤقت فقط. الحاجة الحقيقية هي إيجاد حلا لقضية اللاجئين الفلسطينيين بالكامل؛ للسبعة ملايين لاجئ المقيمين في غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا، لبنان



بعد ٥٦ عاما من النكبة، فان قطاع غزة الذي احتضن مئات الآلاف من اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ لم يسلم بعد من عنف الاحتلال. فقد أثر منع التجوال، الإغلاقات والهجمات المسلحة على مجمل مناحي الحياة في قطاع عزة تقريبا.

– عانى أكثر من ١٢٠٠ لأجيء في قطاع غزة من إعاقات دائمة منذ بداية الانتفاضة الحالية.

– أضحى الآلاف من أطفال مدارس الأنروا بحاجة علاج نفسي نتيجة للضغط. في آذار ٢٠٠٣ لوحده، خضع نحو ١٣٠٠ طالب من الضفة الغربية وقطاع غزة للعلاج النفسي بسبب التصرف العدواني، العصبية، مشاكل التواصل ومجموعة واسعة من أعراض أخرى تشمل النوبات العصبية، اللعثمة والتبول اللاإرادي أثناء النوم. كانت تكلفة البرنامج في غزة مليون ونصف دولار في عام ٢٠٠٤.

– ازدياد نسب الفقر وسوء التغذية، التدمير المستمر للبنية التحتية وصحة البيئة والطلب المتزايد على الخدمات الصحية للمرضى المحتاجين لعناية عاجلة ومتابعة طويلة أضافت ضغطا على الخدمات الصحية.

– تسببت حالة الطوارئ المستمرة في تعطيل الدراسة لعشرات الآلاف من الأطفال. ضاع ما يقرب من ٢٤٠٠٠ يوم دراسي في مدارس الأنروا في غزة مما نتج عنه تدهور ملحوظ في مستوى الطلاب وهذا يشير إلى تدني استعدادهم لمتابعة دراستهم. توفر الأنروا تعليما مكملا لــ ٣٩٠٠٠ تلميذ من الصف الرابع حتى التاسع وتبنّت برنامجا لتطوير مناهج للتعلم عن بعد لتمكين الأطفال من متابعة دراستهم في البيت.

إعادة بناء الوحدات السكنية من قبل الأنروا- قطاع غزة (شباط ٢٠٠٤)

المنطقة	مكتملة	قيد الإنشاء	مطروحة	قيد التصميم	المجموع
تل السلطان	٩٧				٩٧
رفح		١٠٣	١٢٢	١٠٠	٣٢٥
دير البلح	١٩				١٩
المخيمات الوسطى	٢٦			٣٦	٦٢
جباليا \ بيت حانون	١٦			٣٦	٥٢
خان يونس	١٢٥	٨٦		١١٦	٣٢٧
	٢٨٣	١٨٩	١٢٢	٢٨٨	٨٨٢

نصف عدد سكان القطاع يعتمد على المساعدات الغذائية

بالإضافة إلى إعادة إسكان اللاجئين، تقوم وكالة الأنروا بتوزيع الأغذية كل شهرين مرة على ١٢٤٠٠٠ عائلة في قطاع غزة؛ منهم ١٨٠٠٠ عائلة في منطقة رفح. طرود الأغذية عادة تحتوي على ٥٠ كلغم طحين، ٥ كلغم سكر، ٥ كلغم أرز، لترين من زيت القلي، ١ كلغم حليب جاف و ٥ كلغم عدس. أكثر من نصف سكان قطاع غزة يعتمدون كليا على المساعدات الغذائية. والكل يعاني من القيود المفروضة على الحركة في قطاع غزة والأزمة الاقتصادية في ظل وجود ٦٠٪ من السكان بدون عمل دائم.

تقوم وكالة الأنروا، كجزء من نشاطات المساعدة العاجلة، بتوفير وظائف مؤقتة لأرباب الأسر العاطلين عن العمل. بهذه الطريقة يتم إعالة ١٦٠٠٠٠ شخص بطريقة غير مباشرة. بينما ينتظر المشردين بيوت جديدة، تقوم الأنروا، بالتعاون مع منظمات أخرى مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتوفير الخيام، البطانيات، أدوات المطبخ، الأدوية ومياه الشرب. توفر الأنروا كذلك المساعدات المالية لمساعدتهم في استئجار مساكن مؤقتة في حالة عدم تمكنهم من السكن عند الأقارب أو الجيران ■.

رون ويلكنسون هو المستشار الاعلامي في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. شغل السيد ويلكنسون في السابق منصب رئيس المكتب الاعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا. كما عمل قبل ذلك في مجال الصحافة والاعلام في مدينتي أوتوا وتورونتو في كندا.

اللاجئون في مخيم جنين بين النكبة والانتفاضة:

«الرحيل عن المخيم سيكون فقط في حال عودتنا إلى ديارنا»

تقرير: محمد بلاص

«إن ما أعلنه جورج بوش إرضاء لإسرائيل، لن يزيدنا إلا قوة وإصرارا وتمسكا بحقنا في العودة، وإن لم يتحقق ذلك اليوم، فأحفادنا وأبناؤنا وكل اللاجئين، قادرين على أن يحققوه مهما طال الزمن أو قصر، ومهما بلغت التضحيات»

أوشك العجوز السبعيني اللاجئ خالد منصور من مخيم جنين، أن يحطم جهاز التلفاز، عندما كان الرئيس الأميركي جورج بوش يتحدث في مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، وينكر على اللاجئين الفلسطينيين، حقهم في العودة إلى ديارهم التي تم تشريدهم عنها إبان نكبة عام ٤٨، تحت وطأة المجازر الرهيبة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

وحتى وقت قصير قبل بدء المؤتمر الصحافي، كان ذلك اللاجئ العجوز، يمازح أحفاده وأبناءه، في أجواء عائلية اتسمت بالحب والهدوء، حتى سمع كلمات الرئيس الأميركي التي كانت بمثابة وعد «بلفور» جديد للدولة العبرية، يلغي بموجبه حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم داخل الخط الأخضر. في تلك اللحظات، انقلب حال اللاجئ منصور، فأخذ يصرخ بأعلى صوته متسائلا، «من أعطى هذا الشخص، الحق في أن يتنازل عن حق عودتنا إلى حيفا ويافا؟!».

وعندما شعر أبو رشيد، أنه أوشك على تحطيم جهاز التلفاز الخاص بعائلته، قرر الخروج من مسكنه، وهو يحدث نفسه عن تلك التصريحات التي جوبهت بغضب عارم في الشارع الفلسطيني، وتحديدا في مخيم جنين الذي لا يزال يلعق الجراح التي ألمت به، جراء المجزرة الرهيبة التي ارتكبتها آلة الحرب الإسرائيلية في نيسان ٢٠٠٢، وحولت آلاف اللاجئين، إلى لاجئين ومشردين للمرة الثالثة، بعد أن فقدوا مساكنهم التي سويت بالأرض. ورغم ثورته العارمة، يرى منصور كغيره من اللاجئين، في تصريحات بوش، أنها بمثابة كلمات مجنونة، ولن تغير من حقائق التاريخ شيئا.

كلام مجنون

ويضيف خالد منصور: «هذا كلام جنون، فمنذ مطلع القرن الماضي وقوى الشر والاستكبار تتآمر على قضيتنا وشعبنا، وكثيرون خرجوا وحاولوا تجريعنا سمومهم، ولكن جميعهم ذهبوا وبقيت قضيتنا حية بإيماننا وتضحيتنا وصبرنا، فلتكن هذه المبادئ ناقوس وبوصلة وطعام وشراب كل الأجيال، وعندها سيكتشف أن بوش لن يغير من حقائق التاريخ شيئا، حتى وإن امتلك كل أشكال الموت والظلم والعدوان». وفجأة توقف أبو رشيد عن الحديث وغادر غرفته ليعود حاملا أوراقا ومفاتيح سلمها لأحفاده، وهو يقول لهم: «هذه دلائل العودة فاحفظوها جيلا بعد جيل، وحتما ستعودون لأن الظلم مهما طال، فإن مداه قصير وليل التشرد والنكبة، لن يطول وآمالنا ليست أضغاث أحلام، والحق لن يضيع ما دام وراءه مطالب».

وإذا ما فكر ذلك اللاجئ بمغادرة مخيم جنين الذي لجأ إليه قبل أكثر من نصف قرن، فإنه حتما لن يتوجه سوى إلى مسقط رأسه حيفا، شأنه في ذلك شأن الآلاف من أهالي المخيم. يقول أبو رشيد، وهو يعود بذاكرته الهرمة إلى ما شهده المخيم قبل نحو عامين، وتحديدا في نيسان ٢٠٠٢: «إن كل ما فعلته قوات الاحتلال أنها دمرت محطة أخرى على طريق عودتنا إلى أرض آبائنا وأجدادنا داخل الخط الأخضر، وإذا ما فكرنا بالرحيل عن هذا المخيم، فليس لنا مكان آخر نرحل إليه سوى أرضنا التي طردنا منها وشردنا عنها تحت وطأة المجازر الرهيبة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية».

القتل بالجملة

يدرك أهالي مخيم جنين جيدا أن ما أقدمت عليه قوات الاحتلال من قتل بالجملة لأبنائهم وتدمير مساكنها على رؤوس من بداخلها من أطفال ونساء وشيوخ، يندرج في إطار مخطط إسرائيلي هدفه غير المعلن تهجير أبناء الشعب الفلسطيني عن أرضهم. ولكن لسان حال هؤلاء ممن يتجاوز عددهم ١٤ لاجئ فلسطيني ينحدرون من عدة مدن وقرى في الجليل والمثلث بالداخل، أنهم إذا فكروا يوما بالرحيل عن ذلك المخيم، فليس أمامهم سوى العودة إلى مدنهم وقراهم التي يجتذبهم الشوق والحنين إليها، ويعيشون على أمل العودة إليها.

ويجد ذلك اللاجئ أن هناك ثمة فرق كبير بين ما شهده في عام النكبة ٤٨، وما شهده من حرب بدأت في الثالث من نيسان ٢٠٠٢، حيث قال «في عام النكبة تم تهجيرنا قسرا عن ديارنا



في حيفا وعكا ويافا واللد والرملة، بسبب المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، فتوجهنا إما إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أو إلى دول الشتات، ولكن الأمر مختلف هذه المرة، فليس هناك من مكان آخر نلجأ إليه، وإن كان لا مفر من ذلك، فإننا لن نتردد في العودة إلى ديارنا داخل الخط الأخضر، حتى ولو

إن كل ما فعلته قوات الاحتلال من تدمير ومجازر في مخيم جنين، هو أنها دمرت محطة أخرى على طريق عودتنا إلى أرض آبائنا وأجدادنا داخل الخط الأخضر. وإذا ما فكرنا بالرحيل عن هذا المخيم، فليس لنا مكان آخر نرحل إليه سوى أرضنا التي طردنا منها وشردنا عنها قسرا تحت وطأة المجازر.

كلفنا ذلك حياتنا«.

ولا تزال ذاكرة اللاجئ «أبو رشيد»، غنية بما عايشه عندما كان في مقتبل العمر، قبل أكثر من نصف قرن، حيث قال: «لقد أعلن الشعب الفلسطيني الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على صدور قرار التقسيم عن هيئة الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين ثاني عام ١٩٤٧، وخرجت الجماهير في مظاهرات ومسيرات غاضبة أعقب بعضها اشتباكات مع اليهود، ومن ثم بدأت العصابات الصهيونية وخصوصا من «الأرغون» و«الليحي» باستفزاز الفلسطينيين القاطنين في مناطق متاخمة للأحياء اليهودية بهدف إجبارهم على الرحيل». وأثارت مجمل الممارسات التي ارتكبتها العصابات الصهيونية المسلحة مشاعر الغضب في أوساط الفلسطينيين خصوصا في منطقة حيفا، يقول أبو رشيد الذي أشار إلى أنه لم يكن بحوزة هؤلاء الفلسطينيين سوى بضعة بنادق مهترئة من مخلفات الحرب العالمية الأولى. ويتابع «تصاعدت حدة الاعتداءات الصهيونية من خلال استخدام المتفجرات في مهاجمة الأحياء والمجمعات العربية الفلسطينية في حيفا، ما تسبب باستشهاد وإصابة المئات ودب الرعب في صفوف الآخرين من المدنيين العزل من السلاح». وخرج أبو رشيد وأفراد عائلته من مسقط رأسه حيفا شأنه في ذلك شأن غالبية العائلات الفلسطينية، تحت وطأة المجازر الصهيونية، على أمل العودة خلال أيام أو أسابيع معدودة إلى منازلهم، حتى استقر به الأمر في مخيم جنين للاجئين.

ويعتقد ذلك اللاجئ جازما أن حجم الصواريخ والقذائف التي أطلقتها المروحيات القتالية والدبابات الإسرائيلية، على مخيم جنين، على مدار أكثر من عشرة أيام متواصلة من الحرب الشرسة التي شنتها قوات الاحتلال على المخيم، تفوق بكثير ما استخدمته العصابات الصهيونية عندما طردت معظم أبناء الشعب الفلسطيني من مدنهم وقراهم في الداخل.

حنين العودة

يتفق النائب جمال الشاتي رئيس لجنة شؤون اللاجئين والنازحين في المجلس التشريعي الفلسطيني، مع اللاجئ أبو رشيد في اعتقاده بأن إسرائيل إنما هدمت محطة انتظار على طريق عودة اللاجئين إلى ديارهم في الداخل. ويضيف «بعد مرور نحو ٥٥ عاما من الواضح أن إسرائيل لا تزال مصرة على الاستمرار في ملاحقة وتشريد أبناء الشعب الفلسطيني، وهدم مساكنهم، دون أن تدرك أن هؤلاء إذا ما قرروا التوجه إلى مكان آخر فإنه حتما سيكون وطنهم الذي شردت العصابات الصهيونية آباءهم وأجدادهم عنه عام٤٨».

ويضيف الشاتي الذي ينحدر من منطقة حيفا في هذا السياق، «أن تصريحات بوش ورغم خطورتها، إلا أنها لن تفضي إلى نزع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض الآباء والأجداد».

ويعود الشاتي، إلى ما شهده المخيم من حرب شرسة في نيسان ٢٠٠٢، فيقول، »إن ما شهده مخيم جنين من جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل بضوء أخضر وسلاح أميركيين، وواكبها صمت دولي مريب، إنما تندرج في إطار المخططات الهادفة إلى إجبار الشعب الفلسطيني على الرحيل عن أرضه». ولكن الشاتي يؤكد من جديد، «لن نرحل عن أرضنا مهما استخدموا من قوة، وإذا قررنا الرحيل فلن نتردد ولكن إلى حيفا ويافا واللد والرملة».

موقف رافض

وتعكس كلمات ومواقف خالد منصور وجمال الشاتي مواقف جميع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين من تصريحات ومواقف الرئيس الأميركي والتي أثارت ردود فعل غاضبه لدى الجميع، خصوصا وأن قضية العودة تشكل نبض الحياة لكل فلسطيني بغض النظر عن موقعه وعمره. فجمال الزبيدي الذي لم يعش النكبة، وإنما اكتوى بنيران إرهاصاتها ونتائجها التي جعلت منه لاجئا يحرم من أرضه وخيراتها، يقول: «لا يمكن لبوش أو شارون، أو أي كان أن يشطب حقنا التاريخي المدعوم شرعيا وقانونيا وإنسانيا في العودة إلى أرض آبائنا وأجدادنا، وإذا كان الوضع العام في العالم ينهار لصالح أميركا وإملاءاتها، فإن شعبنا هو الاستثناء، ولن يخضع مهما مارس الاحتلال بحقنا كل أشكال القمع والعدوان لشطب وجودنا وحقوقنا وفشل وسيفشل». ويضيف الزبيدي الذي يقيم في منزل متواضع بالمخيم، «لو أردنا التفريط بحقنا في العودة، لما قدمنا كل هذه التضحيات التي سببت لنا معاناة لا تنسى، ففقدان الأحبة في سبيل هذه القضية، يؤكد أنها مقدسة، ومبدأ التضحية بالذات في سبيلها يعني أنها جوهر الحياة، ولا يوجد فلسطيني يفرط بحياته إرضاء لبوش ومخططاته المعادية ليس لشعبنا بل لكل الأمة العربية والإسلامية.

ثورة الغضب على تصريحات بوش لم تكن مجرد ردة فعل آنية في مخيم جنين الذي رفض المنكوبون فيه استلام المساعدات الأميركية عقب مجزرة نيسان، وإنما تمثل موقف الإجماع الوطني كما تقول الأسيرة المحررة أسماء أبو الهيجاء زوجة الشيخ جمال أبو الهيجاء أحد القادة السياسيين لحركة حماس، القابع في السجون الإسرائيلية. وتتساءل أبو الهيجاء، «بأي حق يتبجح بوش بمثل هذه المواقف ليقدم لشارون وعد بلفور جديد، ويلغي حق أكثر من خمسة ملايين لاجئ في العودة إلى ديارهم؟!، ولماذا يسمح لإسرائيل باستقدام يهود ليس لهم علاقة بفلسطين، إلى ديارنا ويمنحون الجنسية والهوية وكل المساعدات، بينما يفرض علينا نحن أصحاب الأرض والحق الشرعيين هذه المواقف؟!، إنها تصريحات ومواقف مرفوضة ولا بديل عن حق العودة». فيما عقبت والدة الشهيد مصعب إبراهيم جبر والتي يقبع زوجها في سجون الاحتلال، «إن موقف بوش أسقط القناع عن وجه أميركا لتبدو على حقيقتها المعادية لقضايا العرب والمسلمين، ويؤكد وجود مؤامرة كبيرة بحق قضيتنا العادلة». وتقول الحاجة تفاحة طوالبة والدة الشهيد محمود طوالبة أحد قادة معركة الدفاع عن المخيم في نيسان ٢٠٠٢، «العودة هي حياتنا، فعندما نلد الأطفال، نرضعهم حليب العودة، ويعيشون مرارة النكبة ليبقى الواقع المرير للاحتلال يحفزهم على مواصلة المشوار مهما كانت الطريق صعبة وطويلة». وتضيف تلك اللاجئة، «إن ما أعلنه بوش إرضاء لإسرائيل، لن يزيدنا إلا قوة وإصرارا وتمسكا بحقنا في العودة، وإن لم يتحقق ذلك اليوم، فأحفادنا وأبناؤنا وكل اللاجئين، قادرين على أن يحققوه مهما طال الزمن أو قصر، ومهما بلغت التضحيات» ■.



البطاني الغربي، قضاء غزة، ١,١٣٧ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

البطاني الشرقي، قضاء غزة، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

عرب العمارة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

بيت نبالا، قضاء الرملة، ٢,٦٨٠ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

بشّيت، قضاء الرملة، ١,٨٧٩ نسمة، هجرت في ١٣ أيار ١٩٤٨.

أبو شوشة، قضاء الرملة، ١,٠٠٩ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الشوكة التحتا، قضاء صفد، ٢٣٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الناعمة، قضاء صفد، ١,١٩٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

الزيب، قضاء عكا، ٢,٢١٦ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

السميرية، قضاء عكا، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

المنشية قضاء، قضاء عكا، ٩٤٠ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

النعاني، قضاء الرملة، ١,٧٠٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

شحمة، قضاء الرملة، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

البصّة، قضاء عكا، ٣,٤٢٢ نسمة، هجرت في ١٤ أيار ١٩٤٨.

خربة الزبابدة، قضاء طولكرم، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

كفر سابا، قضاء طولكرم، ١,٤٧٣ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

غابة كفر صور، قضاء طولكرم، ٨٥٨ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

النقيب، قضاء طبريا، ٣٧١ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

سارونة، قضاء يافا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

فجّة، قضاء يافا، ١,٣٩٢ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

أم الزينات، قضاء حيفا، ١,٧٠٥ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

خربة قمبازة، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

عرب ظهرة الضميري، قضاء حيفا، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

برّة قيسارية، قضاء حيفا، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

عتليت، قضاء حيفا، ١٧٤ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

القباب، قضاء الرملة، ٢,٢٩٧ نسمة، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

خربة الطاقة، قضاء بيسان، هجرت في ١٥ أيار ١٩٤٨.

النبي يوشع، قضاء صفد، ٨١ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

المفتخرة، قضاء صفد، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

المرصّص، قضاء بيسان، ٥٣٤ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

البيرة، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

معاناة متواصلة اسمها مخيم شعفاط

تقرير: هبة الطحان

لم يخطر في بال السيدة مجدولين حمامرة أن يصل بها الحال إلى أن تضع مولودها على حاجز مخيم شعفاط على مرأى ومسمع الجنود، بدلاً من أن تجري عملية الوضع في المستشفى، لا سيما وأنها تملك تقارير صحية تشير إلى أن الجنين يعاني من وجود ضعف في القلب.

ولكن قوات الاحتلال الإسرائيلي منعت سيارة الإسعاف التابعة لمستشفى المقاصد الخيرية، من اجتياز الحاجز والتوجه إلى مستشفى المقاصد في القدس، فولد «شادي» على الحاجز، كعشرات الأطفال الفلسطينيين، وبعد مرور أكثر من ساعة، قامت قوات الاحتلال بإحضار إسعاف مستشفى هداسا، وتم نقلها إلى المستشفى.

ويقع مخيم شعفاط في منطقة جغرافية مميزة، حيث أنه يشكل جزيرة في بحر واسع من المستوطنات الإسرائيلية، الأمر الذي يعني أن هناك محاولات إسرائيلية تهدف إلى إزالته وتعي كذلك، ضرورة تواصل المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في المكان، وهي: مستوطنة التلة الفرنسية، وعنتوت، وبسغات اومير وبسغات زئيف. موقع مخيم شعفاط الاستراتيجي، جعله على سلم أولويات الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس، التي ما انفكت تعمل على التضييق على سكانه لدفعهم إلى الرحيل عنه، تمهيداً لإزالته، واستكمال مخططاتهم الاستيطانية.

وبدأ العمل في بناء المخيم في العام ١٩٦٤، في شمال مدينة القدس على جزء من أراضي بلدتي شعفاط وعناتا، حيث كان أهالي المخيم يقطنون بحارة الشرف في البلدة القديمة من القدس مقابل باب المغاربة، وكان يدعى المخيم آنذاك «بمخيم المعسكر»، وبهذا قامت قوات الاحتلال بتهجير أهالي المخيم قسراً للمرة الثانية، إلى مخيم شعفاط والذي انتهى بناءه في العام ١٩٦٦ بالاتفاق مع الحكومة الأردنية، حيث تم بناء ٥٠٠ غرفة سكنية، لنحو ٣٠٠٠ نسمة في ذلك الوقت، بعد أن تم تهجيرهم من ٥٦ قرية فلسطينية عام ١٩٤٨. و قد عاش اللاجئون في مخيم شعفاط أوضاعا معيشية صعبة، خاصة مع عدم توفر المرافق الأساسية، حيث كانت المرافق الصحية مشتركة وعامة للجميع موزعة في ثمانية مواقع، أما المياه فوزعت في خمسة مواقع.

ويوجد في المخيم مدرستان ابتدائيتان للذكور والإناث، ومدرستان للمرحلة الإعدادية، تشرف عليها كما في باقي المخيمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا». ورغم أنه يخضع جغرافياً وإدارياً ضمن حدود بلدية القدس، إلا أن المخيم يعاني من حالة إهمال متعمدة إسرائيلية، وافتقار للمرافق، كما أن البناء العمودي قد انتشر بشكل ملحوظ، ويؤثر سلبيا في حال حدوث أي كوارث طبيعية، فالمساحة ضيقة وعدد السكان مرتفع.

ويتعرض المخيم إلى هجمات إسرائيلية منذ الحين والآخر، كان أخرها مصادرة صهاريج محطة وقود في مدخل المخيم، بعد أن دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي المنشآت الأرضية التابعة لها بدعوى عدم الترخيص، وسط إجراءات عسكرية مشددة، تعود للمواطن صادق جمعة الرشق، إضافة إلى سياسة هدم المنازل التي تنتهجها إسرائيل في المناطق العربية من القدس، حيث تعمل على التضييق على المناطق الملاصقة للمخيم والتي اتسعت بسبب الكثافة السكانية حول المخيم وتهدمها بحجة عدم الترخيص.

ويعاني المخيم من وجود أزمة مياه خانقة منذ عام ١٩٨٩، حيث عمدت السلطات الإسرائيلية إلى محاربة أهالي المخيم في مصادر الشرب، وعملت على فصل خدمة توصيل المياه، حيث كانت هذه الخدمة تقدم مجانا لسكان أهالي المخيم من قبل الحكومة الأردنية بالتعاون مع الأونروا، ولكن مع احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى الإمساك بزمام الأمور، وبالتالي سيطرت على مصادر المياه، ومنذ خمسة عشر عاما والمياه مقطوعة بشكل رسمي عن المخيم، لكن أهالي المخيم رفضوا الاملاءات الإسرائيلية فيما يتعلق بدفع فواتير مياه، كما قامت البلدية بتحويل اتجاه شبكة أنابيب المياه لضمان عدم شبكها وتحويل مسارها لتغدي شبكة المياه في المخيم. ويقول خضر الدبس منسق اللجنة الشعبية: توجهنا إلى العديد من الجهات لحل مشكلة المياه التي تتفاقم، بازدياد عدد سكان المخيم، حيث يصل عددهم إلى ٢٠ ألف نسمة، ولم نلق آذانا صاغية، بالرغم من توجهنا إلى وكالة غوث اللاجئين ودائرة شؤون اللاجئين لحل هذه المشكلة.



مساهمة الفنان ناصر الجعفري

يقع مخيم شعفاط في منطقة جغرافية مميزة، حيث يشكل جزيرة في بحر واسع من المستوطنات الإسرائيلية، وهو ما يعرضه بشكل دائم الى محاولات إسرائيلية تهدف إلى إزالته عن الوجود.

كما يعاني المخيم من انتشار البطالة بين شباب المخيم، ممن كانوا يعملون في المناطق الإسرائيلية بعد الأوضاع الاقتصادية التي أجبرت أرباب العمل الإسرائيليين على تقليص أعداد العمال وبالتالي كان ذلك من نصيب العمال الفلسطينيين، هذا فضلا عن سكان المخيم الذين يحملون بطاقة الهوية الخضراء، والذين لا يستطيعون التحرك خارج المخيم.

وعن دور اللجنة الشعبية في مخيم شعفاط، يقول خضر الدبس منسق اللجنة: «تعمل اللجنة على تقديم خدمات لأهالي المخيم، حيث أن البلدية لا تقوم بتقديم أي نوع من الخدمات داخل حدود المخيم، كما نعمل على تنفيذ مشاريع إنمائية، كبناء مدرسة للإناث، وإعادة تشكيل بنية تحتية لحدود المخيم، ومصارف لمياه الأمطار، كما نهدف إلى تشغيل أيدي عاملة في هذه المشاريع بالاشتراك مع وكالة غوث اللاجئين، ونسعى إلى تقديم خدمات من خلال مشاريع الطوارئ، ونقوم حاليا ببناء قاعة، متعددة الأغراض، للأفراح والمناسبات، بأجور رمزية».

أما المركز النسوي في مخيم شعفاط، فيسعى إلى النهوض بمستوى المرأة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عن طريق حشد الطاقات لجميع نساء المخيم من أجل المساهمة في خلق وعي مجتمعي، إضافة إلى تعزيز دورها التنموي داخل المخيم وخارجه، من خلال تأهيل وتدريب النساء في ميادين متنوعة ومحاولة توفير فرص عمل، وتفعيل دورهم لأداء خدمات مميزة للمجتمع النسوي في مجالات الطفولة وفي مواجهة الآفات الاجتماعية داخل المخيم. ويحتوي المركز النسوي على روضة أطفال وحضانة ومكتبة، كما تحتوي على مشاريع وبرامج تدريبية وتأهيلية كقسم التجميل والعناية بالبشرة وقسم الخياطة والتدبير المنزلي، وقسم الكمبيوتر وقسم اللياقة البدنية.

وبالرغم من هذه الظروف الصعبة، إلا أن أهالي المخيم يتمسكون بحقهم في العودة الى ديارهم، رغم الإغراءات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية، حيث عرضت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٥ على أهالي المخيم تحسين وضع المخيم ونقلهم إلى حي «واد الجوز» في القدس، ولكن تم رفض هذا الاقتراح من قبل الأهالي، الذين يتمسكون بحقهم التاريخي بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم وليس مجرد تغيير أماكن سكنهم، ولو كانت ضمن ظروف أفضل ■.

النائب الاسير حسام خضر:

«وعد بوش يجب ان يعزز من وحدة موقفنا وصلابة ارادتنا السياسية»

اعتبر النائب الاسير حسام خضر، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، من مكان أسره في سجن بئر السبع (قسم العزل)، «أن لقاء شارون–بوش وما نتج عنه من وعود وضمانات أمريكية بشطب حق العودة، أنها وعود وقحة وخطيرة، ولكنها يجب أن تعزز من وحدة موقفنا وصلابة ارادتنا السياسية». ودعا خضر «أصحاب المبادرات التي تفرط بحقوق شعبنا الى التراجع عن مواقفهم، لأن مبادراتهم أحدثت شرخا واضطرابا داخل موقفنا الفلسطيني». وقال: «ان الذي يعتقد بأن أي حل يتجاوز حقوق اللاجئين بالعودة قد يمر فهو واهم وغارق في جهل التركيبة النضالية لشعبنا الذي أفشل عشرات المشاريع التصفوية التي استهدفت قضيتنا العادلة منذ الخمسينيات وحتى اليوم»، ودعا خضر جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج الى الرد على هذه التصريحات بكل قوة من خلال الخروج بالمسيرات الجماهيرية الحاشدة في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة.

ما أنجزته وما لم تنجزه

الحركة الشعبية للدفاع عن حق العودة

بقلم: د. عبد الله الحوراني

شهدت السنوات الأخيرة جهوداً شعبية كبيرة للدفاع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وتناولت هذه الجهود، شرح قضية اللاجئين، ومكانتها كأساس لمشكلة فلسطين ونكبتها. وهدفت إلى توعية جماهير شعبنا الفلسطيني عموماً، واللاجئين خصوصاً، على المخاطر المحدقة بقضية اللاجئين، وضرورة التنبه لها، والتصدي لأبعادها. وكانت هذه الجهود من السعة بحيث شملت ساحة الوطن بمناطقه الثلاث، الضفة والقطاع وداخل الخط الأخضر، كما امتدت إلى أماكن التجمعات الفلسطينية خارج حدود الوطن، سواءٌ في الأرض العربية، أو في مناطق الشتات البعيدة. هذا فضلاً عن بعض التحركات في المنتديات الدولية.

ويمكن القول: إن هذه الجهود نجحت، إلى حد ما، في لفت الأنظار إلى أهمية قضية اللاجئين، وخطورة ما تتعرض له من تآمر، وضرورة تصدي الجماهير الفلسطينية لحماية حقها في العودة والدفاع عنه. كما نبهت هذه الجهود الشعبية القيادة الفلسطينية إلى مدى تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة، وأن تمسكه بهذا الحق، ربما يفوق اهتمامه بقضية الدولة أو قضية القدس، مما يعني أن تركيز خطابها السياسي على قضية الدولة أو القدس لا يمكن أن يغريه أو يصرفه عن التمسك بحق العودة، أو يدفعه للقبول بأي مقايضة على هذا الحق.

وتصدت الحملة الشعبية للدفاع عن حق العودة لمحاولات تحريف مفهوم العودة التي سعت جهات فلسطينية وإسرائيلية ودولية إلى تسويقها، بحيث تعني العودة إلى مناطق السلطة أو الدولة الفلسطينية المستقبلية. وأكدت الحملة الشعبية على مفهوم واحد لا مجال للالتباس فيه أو التدليس عليه، وهو أن عودة اللاجئين هي إلى مكان ثابت ومحدد هو أراضيهم وممتلكاتهم الأصلية التي طردوا منها عام ١٩٤٨. كما حددت مفهوماً واضحاً للتعويض المادي والمعنوي للاجئين كحق أساسي، إلى جانب حق العودة، وليس بديلاً عنه، وهو التعويض عن الخسائر التي لحقت بالشعب الفلسطيني والمعاناة التي تكبدها نتيجة اغتصاب أرضه وممتلكاته، وطرده منها، واستثمار إسرائيل لهذه الأرض مدة ستة وخمسين عاماً.

وبرغم هذه النجاحات التي سجلتها الحركة الشعبية في الدفاع عن حق العودة، إلا أنها لم توقف المخاطر الكبيرة التي ما زالت تهدد حق العودة، خاصة مع تنامي التيارات والأفكار اليمينية العنصرية في المجتمع الإسرائيلي، وتصاعد التطرف، وتوحد الموقف الإسرائيلي، يمينه ويساره، على رفض حق العودة، ومع إصرار الحكومة الإسرائيلية على انتزاع إقرار من الشعب الفلسطيني وقيادته، ومن الدول العربية والمجتمع الدولي، بأن إسرائيل هي دولة لليهود فقط ، وذلك لقطع الطريق على عودة اللاجئين الفلسطينيين من جهة، والتمهيد لطرد العرب الفلسطينيين من داخل الدولة الإسرائيلية من جهة أخرى. وقد تجسد الإصرار الإسرائيلي على رفض حق العودة في الضمانات المكتوبة برفض عودة اللاجئين التي حرص رئيس الوزراء الإسرائيلي على أخذها من الرئيس الأمريكي. وحتى الهجمة العدوانية التدميرية المستمرة التي تستهدف مخيمات الضفة والقطاع بشكل يومي، يمكن إدراجها في إطار الجهود الإسرائيلية الرامية لتصفية حق العودة، عبر تصفية المخيمات وسكانها بالقتل والتدمير والتهجير، باعتبار هذه المخيمات تمثل الشاهد الحي على بقاء قضية اللاجئين، وإصرار أصحابها على العودة إلى ديارهم.

كما لم تنجح الحملة الشعبية حتى الآن في ردع المتآمرين على حق العودة، أو المفرطين فيه، من داخل الساحة الفلسطينية، وأحيانا من بعض الأوساط القيادية الفلسطينية الذين يتسترون بستار الواقعية والموضوعية، فكلنا نعلم أن أصحاب وثيقة أو اتفاقية البحر الميت ـ جنيف خرجوا من عب القيادة الفلسطينية، سواء كانت اللجنة التنفيذية أو ما يسمى مجلس الوزراء، أو المجلس التشريعي. ومازال هؤلاء يتمتعون بمواقعهم ومناصبهم، ويواصلون تحركاتهم على الساحة الدولية والعربية مسوقين مبادرتهم، وناطقين باسم الشعب الفلسطيني. وما يمارسه أصحاب جنيف، تمارسه أيضاً مجموعة سري نسيبة، دون أن يبدر عن الرئيس ياسر عرفات بوصفه رئيس منظمة التحرير ورئيس السلطة، أو عن مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي أي موقف يوحي باستجابتهم للنداءات والمواقف والتحركات الشعبية التي طالبتهم بوقف هؤلاء المفرّطين عند حدهم، ومحاسبتهم على خروجهم على الثوابت الوطنية الفلسطينية والتفريط فيها. مما أغرى هؤلاء بالاستمرار في سياساتهم، وأوحى للأوساط الإسرائيلية، والعربية الرسمية، والدولية باستعداد القيادة الفلسطينية للمساومة على حق العودة. ومن يتابع تدني مستوى

> **لقد نجحت جهود الحركة الشعبية في لفت الأنظار إلى أهمية قضية اللاجئين، وخطورة ما تتعرض له من تآمر، وضرورة تصدي الجماهير الفلسطينية لحماية حقها في العودة والدفاع عنه. كما نبهت هذه الجهود الشعبية القيادة الفلسطينية إلى مدى تمسك الشعب الفلسطيني بحق العودة.**

> **لم تنجح الحركة الشعبية في ايقاف المخاطر الكبيرة التي ما زالت تهدد حق العودة، خاصة مع تنامي التيارات والأفكار اليمينية العنصرية في المجتمع الإسرائيلي، وتصاعد التطرف، وتوحد الموقف الإسرائيلي، يمينه ويساره، على رفض حق العودة.**

> **ان على هذه الحركة الشعبية أن تقنع العالم بأن مخاطر عدم العودة على استقرار المنطقة، وعلى السلام العالمي، هي أكبر بكثير من المخاطر التي تدعيها إسرائيل على أمنها وسلامها فيما إذا تم تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل.**

النصوص الخاصة بحق العودة في الوثائق والمشاريع التي تقدم لمؤتمرات القمة العربية (منذ قمة بيروت عام ٢٠٠٠ وحتى والآن) أو في المبادرات التي تصدر عن هذه المؤتمرات، يلحظ تراجعاً في الموقف الرسمي الفلسطيني تجاه هذا الحق، وتراخيا في الدفاع عنه.

ومن ناحية أخرى لم تنجح الحركة الشعبية للدفاع عن حق العودة، حتى الآن، في أن تجعل من قضية اللاجئين قضية شعبية عربية، تتبناها القوى والأحزاب السياسية، والمنظمات الشعبية العربية، وتتمسك بها وتدافع عنها، بل يمكن القول إن مفهوم حق العودة غير واضح لدى أوساط واسعة من الجماهير العربية. ذلك أن الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني ركز بشكل خاص على قضية الدولة والقدس ولم يول اهتماماً كبيراً لشرح حق العودة ومفهومه والتمسك به. وقد انساق الإعلام العربي وراء الخطاب الرسمي الفلسطيني والعربي، بحيث زاد في جهل المواطن العربي بهذا الحق. وترافق ذلك مع انقطاع شبه كامل بين الحركة الشعبية الفلسطينية بفصائلها ومنظماتها الجماهيرية وبين مثيلتها العربية، وذلك يعود إلى غياب منظمة التحرير ومؤسساتها وذوبانها في مؤسسات السلطة، وتحولها من حركة تحرر وطني إلى جهاز سلطوي، قبل أن تنجز برنامج التحرر الوطني للشعب الفلسطيني بكل ثوابته الوطنية وفي مقدمتها حق العودة .

وربما للأسباب التي أوردناها أعلاه، لم تتوصل الحركة الشعبية للدفاع عن حق العودة إلى الارتقاء بهذا الحق على المستوى الدولي، لتجعل الاهتمام به بمستوى الاهتمام بالحقوق الأخرى للشعب الفلسطيني كالدولة والقدس والاستيطان. فنتيجة لاتفاقات اوسلو، والصورة التي سوقها الإعلام الغربي بها على أنها حل للقضية الفلسطينية من كل جوانبها، جرى تراجع كبير في دعم النضال الفلسطيني، على المستوى الدولي بين الأحزاب والمنظمات غير الحكومية ولجان التضامن. ولولا الانتفاضة الفلسطينية لما أمكن استعادة جزء كبير من تأييد للحقوق الفلسطينية . لكن حق العودة ظل الأقل حظا في كسب التأييد الشعبي الدولي له نتيجة عدم التركيز عليه.

وقد لا يكون عدم التركيز على حق العودة في الخطاب الفلسطيني هو السبب الوحيد في قلة استقطاب التأييد لهذا الحق في الوسط الدولي غير الرسمي بشكل خاص. فالمدافعون الفلسطينيون عن حق العودة (الحركة الشعبية) قصروا موقفهم حتى الآن على التمسك بهذا الحق ورفض التنازل عنه، دون أن يقدموا شرحاً له، أو آلية لتطبيقه، ودون أن يردوا على ما تدعيه إسرائيل من مخاطر ديموغرافية عليها فيما لو تم تمكين الفلسطينيين من هذا الحق. إذ يتوجب على الحركة الشعبية الفلسطينية للدفاع عن حق العودة، (عندما تتبلور صيغة موحدة ومنظمة لهذه الحركة) وعلى مفكريها وسياسييها، أن تشغل نفسها بوضع مشروعها للعودة على أساس التعايش مع الآخر وليس الحلول محله، وعلى أساس إيجاد صيغة تطمئنه إلى أنه لن يكون في وضع الأقلية في الحكم إذا ما تخلى عن تمييزه العنصري وعرقيته، واستنباط مفاهيم واقعية للديموقراطية تمنع تحكم الأغلبية في الأقلية. وأعتقد أن تجارب العصر في البوسنة وكوسوفا، وجنوب أفريقيا، تشجع على مثل هذه الاستحداثات السياسية. وعلى الحركة الشعبية للدفاع عن حق العودة (ومرة أخرى، عندما تستكمل صورتها وبنيانها) أن تهيأ نفسها ومواطنيها، وتربيهم على هذه المفاهيم (وبالطبع لن يكون الأمر سهلاً، وسيحتاج إنجازه إلى وقت طويل وجهد كبير).

ويبقى على هذه الحركة أن تقنع العالم بأن مخاطر عدم العودة على استقرار المنطقة، وعلى السلام العالمي، هي أكبر بكثير من المخاطر التي تدعيها إسرائيل على أمنها وسلامها فيما إذا تم تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل. فهذه الملايين الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، والتي تمتد على رقعة عربية تشكل المخزون الاستراتيجي النفطي الأغنى في العالم، والتي تربت أجيالها المتعاقبة من الشيوخ حتى الأطفال على التمسك بالعودة، إذا ما حرمت من حق العودة فإنها ستشكل عنصر عدم استقرار في المنطقة، بل عنصر تهديد للأمن والسلام العالميين، وبخاصة إذا ما نجحت في استقطاب قطاعات جماهيرية عربية واسعة، في منطقة هي بالأساس محتقنة ضد العدوان الصهيوني الأمريكي، وتعيش وضعاً متفجراً ضد الوجود الأجنبي، وتخاذل النظام الرسمي العربي.

أمام هذه المهمات الكبرى الملقاة على عاتق الحركة الشعبية للدفاع عن حق العودة، يطرح سؤال كبير: هل في وسع هذه الحركة، بواقعها الراهن أن تقوم بهذا الواجب؟ ولماذا لم تقم به حتى الآن؟. هنا علينا أن نعترف أن الحركة التي نتحدث عنها هي حركة ناشئة، بل ربما لم تتبلور بعد. فقد غلب عليها حتى الآن الطابع العفوي غير المنظم، وقد تشكلت نتيجة مبادرات فردية من لجان أو قوى أو شخصيات، دون أن يربط بينها رابط. وحتى في الساحة الجغرافية الواحدة، تشكلت أحيانا العديد من اللجان والهيئات التي تقوم بالمهمة ذاتها.

هذا الواقع أدى إلى غياب المخطط الشامل والموحد الذي ينظم هذه الجهود المتفرقة سياسياً وإعلاميا وثقافيا وتربويا واجتماعيا واقتصاديا. وأعتقد أن الوصول إلى هذا الهدف يقع على عاتق جميع الأطراف والهيئات التي تنخرط في معركة الدفاع عن حق العودة . أما كيف يتم ذلك .... فهذا ما يمكن الإجابة عليه لاحقا ■.

الكاتب والمفكر د. عبد الله الحوارني هو رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومدير المركز القومي للدراسات والتوثيق.



خربة الزاوية (البشاتوي)، قضاء بيسان، ١،٨١٠ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

يبلى، قضاء بيسان، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

كوكب الهوا، قضاء بيسان، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

كفرة، قضاء بيسان، ٤٩٩ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

عرب البواطي، قضاء بيسان، ٦٠٣ نسمة، هجرت في ١٦ أيار ١٩٤٨.

عكا، قضاء عكا، ١٤،٢٨٠ نسمة، هجرت في ١٧ أيار ١٩٤٨.

قطرة، قضاء الرملة، ١،٤٠٤ نسمة، هجرت في ١٧ أيار ١٩٤٨.

السوافير الغربية، قضاء غزة، ١،١٩٥ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

السواقير الشمالية، قضاء غزة، ٧٨٩ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

السوافير الشرقية، قضاء غزة، ١،١٢٥ نسمة هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

المغار، قضاء الرملة، ٢،٠١٨ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

جبول، قضاء بيسان، ٢٩٠ نسمة، هجرت في ١٨ أيار ١٩٤٨.

قيطيّة،قضاء صفد، ١،٠٩٠ نسمة، هجرت في ١٩ أيار ١٩٤٨.

السفرية، قضاء يافا، ٣،٥٦١ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

صرفند العمار، قضاء الرملة، ٢،٢٦٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الزراعة، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الصفا، قضاء بيسان، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الخنيزير، قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب الغزاوية، قضاء بيسان، ١،١٨٣ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

عرب العريضة، قضاء بيسان، ١٧٤ نسمة، هجرت في ٢٠ أيار ١٩٤٨.

الزوق الفوقاني، قضاء صفد، ١٨٦ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الزّازة، قضاء صفد، ٢٦٧ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

أم صابونة (خربة عرب الصقر) قضاء بيسان، ٨٦٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الطنطورة، قضاء حيفا، ١،٧٢٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

خربة المنار، قضاء حيفا، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

النهر، قضاء عكا، ٧٠٨ نسمة هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

الكابري، قضاء عكا، ٦،٢١٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

التل، قضاء عكا، ٣٤٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

أم الفرج، قضاء عكاء، ٩،٢٢٨ نسمة، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

السوامير، قضاء حيفا، هجرت في ٢١ أيار ١٩٤٨.

عرب الجمامة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة، هجرت في ٢٢ أيار ١٩٤٨.

النكبة وعملية صنع السلام

بقلم: د. ايلان بابيه

هنالك نزعة لدى العلماء السياسيين والساسة المنخرطين في صنع السلام على حد سواء للنظر إلى الماضي والذاكرة كعقبة في طريق السلام. وعادة ما ينصح هؤلاء بتحرير النفس من قيود الماضي كمتطلب لاحلال السلام. وتعتبر وجهة النظر هذه راسخة في بيئة سياسات التسوية والوساطة الأكثر شمولا التي ظهرت في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اعتمدت مدرسة الفكر هذه طريقة تشبه إدارة الأعمال والتي تتعامل مع الماضي كمفهوم لا علاقة له في صنع السلام. وهذا يعني أن صناع السلام يعتبرون الوضع الحاضر، مع توازن قواه وحقائقه على الأرض، نقطة بداية في أية عملية للتسوية. وهذا أيضا يعني أنه حتى عندما يتم تسجيل فشل ذريع في جهد سلام كهذا، فإن الجهد المتجدد ينطلق من وجهة نظر مماثلة، تتجاهل بشكل خاص اخذ العبرة من الفشل في المراحل السابقة. وقد استنتج البروفيسور نوعم تشومسكي، الذي لاحظ مثل هذا التوجه في عملية السلام في الشرق الأوسط أن النتيجة كانت عملية سلام «لا تنتهي» ولم تكن معنية بإحلال السلام وإنما وفرت وظائف وعمل لمجموعة كبيرة من الناس ينتمون إلى صناعة السلام.

شكلت هذه الفلسفة عملية السلام في فلسطين منذ العام ١٩٤٨ وبشكل خاص بعد ١٩٦٧. فيما قبل ١٩٦٧ وفي السنوات التي عقبت التطهير العرقي في فلسطين كانت هناك جهود دولية قليلة جدا لحل المشكلة. في السنتين الأوائل بعد النكبة، كان هناك بعض الحيوية في الأمم المتحدة والتي أنتجت جهدا دبلوماسيا لتهدئة الاوضاع في البلاد وتوّجت باجتماع مؤتمر السلام في لوزان بسويسرا في ربيع العام ١٩٤٩. وقد كان هذا مبني على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ولم يشر كذلك إلى الماضي كمفهوم أو جزء من صنع السلام. كانت أحداث الحاضر درامية إلى درجة كافية لجذب الانتباه إلى مجتمع اللاجئين كقضية رئيسية تحت البحث. بنظر هيئة الوساطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وهي الهيئة التي وضعت مسودة القرار ١٩٤، كانت عودة اللاجئين غير المشروطة أساس السلام في فلسطين. وتجاهلت اللجنة كليا الطبيعة الاستعمارية للصهيونية أو فقدان فلسطين كوطن، كمساحة وكحضارة. ولكنها على الأقل تعاملت مباشرة مع المأساة الإنسانية التي كانت تتكشف في فلسطين. كانت هذه آخر مرة يتركز فيها جهد دولي على هذه القضية. ولاءً للفكرة التي تتجاهل الماضي وشروره، استند كل جهد للسلام منذ ذلك الحين على توازن القوى والمصالح الخفية واجندة صناع السلام (الدبلوماسيين الأمريكيين في معظم الحالات).

في الواقع، كان ميزان القوى بشكل رئيسي هو الذي حدد طبيعة مقترحات السلام. وبشكل اصح كان الجانب الإسرائيلي هو الذي افرز الرؤية العقلانية في جهود السلام؛ و قواعده تشكلت من قبل ما اصبح يعرف بمعسكر السلام في إسرائيل. لهذا كان أساس مقترحات السلام هو برامج تناسبت مع هذا المعسكر والتي قدمت بشكل واضح وجها اكثر اعتدالا في الموقف الإسرائيلي تجاه سلام محتمل في فلسطين.

تشكلت الخطوط العريضة بشكل أوضح بعد عام ١٩٦٧ وتولدت كرد على الحقيقة الجغرافية السياسية التي ظهرت بعد حرب حزيران. أصبحت هذه جلية في عملية تماشت مع الحوار الداخلي في إسرائيل بين الجناح اليميني (شعب إسرائيل الكبرى) و الجناح اليساري (حركة السلام الآن). وبعد أن تم تبني هذه الخطوط العريضة من قبل الطبقة الحاكمة أمريكيا، تم وصفها بصفات إيجابية جدا مثل (تنازلات، خطوات معقولة ومواقف مرنة). لكن هذه الخطوط العريضة خدمت المشهد الداخلي الإسرائيلي وبهذا تجاهلت بشكل تام وجهه النظر الفلسطينية مهما كانت طبيعتها و دوافعها.

> **أسباب الانهيار الكامل لمبادرات السلام بدءا بمبادرة روجرز وانتهاءا بعملية أوسلو يكمن في أنها تنطلق من محاولة صناع السلام إزالة عملية التطهير العرقي التي وقعت في العام ١٩٤٨ وآثارها من اجندة السلام وإعفاء إسرائيل من مسئوليتها عن النكبة. لكن غياب أي عملية تعلّم يضمن أن هذا السبب الواضح لن يؤخذ بالحسبان عند محاولة تحليل الفشل وتصبح النزعة بالأحرى هي إلقاء اللوم على الفلسطينيين وإضفاء صبغة محبي الحرب والمتشددين والذين لا يرغبون في إنهاء الصراع عليهم.**

أول هذه الخطوط العريضة كان أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدأ في عام ١٩٦٧ و لهذا فأساس حله هو اتفاقية ستحدد مستقبل وضع الضفة الغربية وقطاع غزة. و بكلماتٍ أخرى، فان حلٌ كهذا يقتصر على ألـ ٢٢٪ من مساحةً فلسطين التاريخية والتي يجب إيجاد تسويةٍ عليها حسب الأسلوبً التجاري.

الخط العريض الثاني هو أن كل شيء مرئي في هذه المناطق قابل للتقسيم وان هذا التقسيم مفتاح السلام. لهذا استندت خطط السلام، بما في ذلك خارطة الطريق الأخيرة، على فكرة أن المنطقة، شعبها و مواردها الطبيعية يجب أن تقسم. فلا عجب انه تحت هكذا افتراض أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من غزة أو ٨٠٪ من الضفة الغربية يستدعي عبارات المدح المذكورة أعلاه.

الخط العريض الثالث هو أن كل شيء حدث حتى ١٩٦٧ بما في ذلك النكبة والتطهير العرقي هو غير قابل للتفاوض على الإطلاق. تداعيات هذا التوجه واضحة. أنها تزيل قضية اللاجئين كليا من اجندة السلام وتعامل حق الفلسطينيين في العودة كنقطة لا يمكن البدء منها. تم الإفصاح عن هذا الموقف أولا في الأوراق الإسرائيلية الرسمية التي حضرت لقمة كامب ديفيد في صيف عام ٢٠٠٠ و لاحقا كموقف أمريكي عشية قمة شارون– بوش في آذار ٢٠٠٤.

النهج الأخير هو مساواة تامة بين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي و إنهاء الصراع. بمرور الوقت كان هناك تغييرات طفيفة في تقديم هذا النهج. فمنذ عام ٢٠٠٠ اصبح إنهاء الاحتلال مرتبطا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. اصبح هذا جزءً من النهج حيث أنه اصبح مقبولا من قبل المعسكر الإسرائيلي وحتى من قبل المركز السياسي. هذا التغيير الفكري الظاهري في السياسة الصهيونية كان له علاقة بسيطة بالتغيير الأيدلوجي في إسرائيل و بشكل اكبر بالذبذبات البسيطة في توازن القوى المحلي. تشكله يضمن أن الدولة (الفلسطينية) ستكون عبارة عن «بانتوسان» بدون سياسات مستقلة، بدون وحده جغرافية، على نصف الضفة الغربية، داخل أسوار ضخمة تحيط بكنتوناتها المتفسخة، بدون بنية تحتية اقتصادية أو اجتماعية قابلتين للعيش وبدون عاصمة. تحت هذه الظروف كان بالإمكان مساواة إنهاء الاحتلال بإنشاء فلسطين المستقلة. هذا يعني أن الفصول السابقة من الصراع، و من بينها تاريخ التطهير العرقي عام ١٩٤٨، لم تكن مشمولة في الجهد من اجل السلام والتسوية.

كما أشرت سابقا، هذه الخطوط العريضة تلائم نظرة أمريكية اكثر عموما حول صنع السلام، والتي ميزة أساسية فيها غياب أي إشارة إلى الإخفاقات السابقة في صنع السلام. ومن هنا الفشل الواضح في عملية السلام في فلسطين حتى يومنا هذا لا يشكل جزءً رئيسيا من التفكُّر المصاحب للخطوة القادمة من العملية ذاتها. أسباب الانهيار الكامل لمبادرات روجرز ويارنغ في عام ١٩٧١، مقترحات كيسنجر في ١٩٧٢، مؤتمرات جنيف في ١٩٧٤ و١٩٧٧ ، مبادرة كامب ديفيد في ١٩٧٩، اتفاقية أوسلو والخطوات الأخيرة واضحة. فكلها تنطلق من محاولة صناع السلام إزالة التطهير العرقي في ١٩٤٨ من اجندة السلام وإعفاء إسرائيل من مسئوليتها عن النكبة. لكن غياب عملية تعلّم يضمن أن هذا السبب الواضح لن يؤخذ بالحسبان عند محاولة تحليل الفشل– النزعة بالأحرى هي إلقاء اللوم على الفلسطينيين وإضفاء صبغة محبي الحرب والمتشددين والذين لا يرغبون في إنهاء الصراع عليهم.



الصفة المشتركة بين هذه الخطوط العريضة هي إصرار إسرائيل الإجماعي على إلغاء قضية اللاجئين والنكبة من ذاكرة صنع السلام. بمعنى آخر، الضحايا الرئيسيين للصراع الذين أشعلت مأساتهم الصراع منذ عام ١٩٤٨ اصبحوا غائبين تماما عن اجندة السلام.

السبب وراء هذا الغياب المحير متأصل في السيكولوجية السياسية بقدر ما هو ناتج عن سياسات القوة التي هي وراء صنع السلام في فلسطين. الموقف الإسرائيلي من الصراع ومن حله هو الذي حدد اجندة السلام وعليه فهو يتغذى على الخوف، الهوس و الصدمات اكثر من المصالح والاعتبارات الأمنية والتي تقدم من قبل الإسرائيليين على أنها الأساس في كل جولة من المفاوضات.

في قلب هذا الخوف هو يقين انه بالرغم من سنوات الإنكار، عملية سلام تضع حق عودة اللاجئين في محور اهتمام جهد التسوية ستجعل من كل الاحتمالات واردة. عندها ستخرج الأسئلة الحتمية عن الأسس الأخلاقية للدولة اليهودية وأصل المشروع الصهيوني. ستترافق هذه مع سيلٍ من الأسئلة تتعلق بحقوق التعويض ابتداءً من التعويًض المالي وانتهاء بمحاكم جرائم الحرب. وقد أظهرت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا أن هناك طرق لتجنب العدالة العقابية والتركيز على العدالة البناءة و التي ستكون رمزا للاعتراف مقرونا بأفعال مثل عودة اللاجئين وهذه ستكون كافية للتغلب على الماضي. في مثل هذه الحالة لا يصبح الفلسطينيين والإسرائيليين عبيداً للماضي ولكن أناسا استعملوا الماضي ليحررهم من الحاضر المرعب الذي يعيشونه. هذه وصفة لحلٍ سلمي ناجح.

> **لقد أظهرت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا أن هناك طرق لتجنب العدالة العقابية والتركيز على العدالة البناءة والتي ستكون رمزا للاعتراف، يكون مقرونا بأفعال مثل عودة اللاجئين وهذه ستكون كافية للتغلب على الماضي. في مثل هذه الحالة لا يصبح الفلسطينيين والإسرائيليين عبيداً للماضي ولكن أناسا استعملوا الماضي ليحررهم من الحاضر المرعب الذي يعيشونه. هذه وصفة لحلٍ سلمي ناجح.**

من اجل أن ينجح هذا، من الضروري عدم التقليل من أهمية أو تجاهل مخاوف الجانب القوي من توازن القوى، لكن يجب عدم السماح لهذه المخاوف بالسيطرة على اجندة السلام كما هو الحال هذه الأيام. لكنها ينبغي أن تكون جزءً من البحث الكلي عن بنية سياسية في فلسطين وإسرائيل تكون قادرة علىً حمل الحلًول اللازمة لإنهاء الصراع في الأرض. و لكن حتى قبل أن يبدأ هذا البحث يجب على كل من هو منخرط جديا أو معني بتقدم عملية السلام أن يضع اللاجئين و حقوقهم بالعودة والتعويض في قلب عملية سلام التي ستبدأ بشكل صحيح مع إنهاء كامل للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية و قطاع غزة ■.

د. ايلان بابيه هو مؤرخ ومحاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، والمدير الأكاديمي لمعهد أبحاث السلام في غفعات حبيبا، ورئيس مجلس ادارة معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية. له عدد من الكتب منها the Making of the Arab-Israeli Colflict (١٩٩٢) و The Israel/Palestine Question (١٩٩٩). وأيضا A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples (٢٠٠٣)

الديمقراطية والمشاركة الشعبية هما الرد الوحيد على النكبة ومفتاح الحل الدائم

بقلم: د. كرمة النابلسي

تعتبر حالة التفتت الاجتماعي، السياسي والمدني، الذي نجم عن النكبة في العام ١٩٤٨ المعضلة الرئيسة التي تواجه الشعب الفلسطيني عند النظر إلى الحاجة في التوحد من أجل الخروج بأرضية مشتركة وحل دائم لنا كشعب في المستقبل. في ذات الوقت فان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا وحتى بعد إنشاء السلطة الوطنية، وما زالت م ت ف إلى يومنا هذا تتمتع بشرعية واسعة كممثل للشعب الفلسطيني أينما كان. ومع ذلك فان أي حل او اتفاق لا يستند على قاعدة المشاركة الشعبية، فانه لن يحظى بفرصة نجاح حقيقية وسيبقى في إطار الحلول التخديرية.

بناءا عليه، توجد حاجة ملحة لإنشاء بنية واليات شعبية للاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجد اللاجئين والجاليات الفلسطينية في المنفى الذين تم استثناؤهم من الآليات الانتخابية والتمويل التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في عامي ١٩٩٥ – ١٩٩٦م. من الواضح الآن أن المشاركة الفعالة فقط من قبل اللاجئين في عملية اتخاذ القرار، والمشاركة الشعبية من قبل اللاجئين الفلسطينيين في المنفى في مخيمات اللاجئين وخارجها في العالم العربي والشتات يمكن أن تساهم إيجابا في أيجاد حل. ومن الواضح أيضا انه تم استثناء تجمعات اللاجئين من المشاركة في عملية السلام وذلك كنتيجة غير مقصودة لكون حقوقهم السياسية والقانونية محفوظة للحل النهائي، حسب الآليات الخاصة باتفاقية أوسلو للسلام وضمن المسارات المتعددة.

يمكن توفير او إيجاد هيكليات وآليات مشاركة شعبية لتشمل تجمعات اللاجئين الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة؛ أي في الدول المضيفة، في الأردن، سوريا ولبنان، وفي تجمعات اللاجئين والمهجرين خارج تلك الدول، مثل تلك الموجودة في ألمانيا، السويد وهولندا وغيرها، مثل هذه التجمعات الفلسطينية غالبا ما تكون من اللاجئين القادمين من لبنان. وعليه فأن المشاركة الفعالة من قبل اللاجئين في عملية اتخاذ القرار، يمكن أن تساهم إيجابا في أيجاد حل دائم ومقبول أيضا على اللاجئين أنفسهم. ان الاستثناء والإقصاء من المشاركة في صناعة المستقبل سيقود إلى نتائج عكسية، وان المتفحص لإحداث السنوات الأخيرة على الأرض وفي غرف المفاوضات يصل إلى نتيجة واضحة بان أي استثناء للاجئين سيقود حتما إلى انهيار أي عملية سلمية ويجعل من أي مفاوضات قادمة في المستقبل لإيجاد تسوية عادلة وشاملة عقيمة ومستحيلة.

ما الدور الذي ستلعبه هذه الهيكليات والآليات الشعبية؟ وكيف سيتم إنشاؤها؟ أحد المنافع لهذه الهيكليات والآليات الشعبية سيكون من خلال خلق قنوات اتصال وتواصل بين اللاجئين وممثليهم وقيادتهم، تفعيل مشاركة الفلسطينيين اللاجئين في الداخل وفي المنفى من خلال آلية سلسلة وفعالة ومركزة للمساهمة والمشاركة في تطوير وتصليب الموقف التفاوضي الفلسطيني في مسار التسوية النهائية لعملية السلام، والتي بالضرورة يجب ان تأخذ بالحسبان مشاركة الناس أنفسهم. الخطوة الأساسية لمشاركة اللاجئين وتعزيز دورهم ورفع صوتهم في العملية السلمية، قاعدتها التشاور والمشاركة الكاملة من المجتمع المدني الفلسطيني بكل مركباته الاجتماعية والوطنية في الداخل والشتات, من خلال الآليات المناسبة التي يحددها ويطورها المجتمع ذاته لا تلك النماذج والهيكليات والآليات المستوردة والمفروضة اصطناعا من الخارج والمانحين، والتي أثبتت عجزها وفشلها حتى الآن على الأقل.

بناءا عليه، المنهج الديمقراطي يعني الطلب من مجموعات اللاجئين في مختلف المخيمات وتجمعات الشتات المساهمة والمساعدة في تصميم هيكلياتهم والياتهم وذلك ضمن عملية تقييم احتياجات تتماشى مع أفضل الممارسات الديمقراطية. الفائدة من مشاركة اللاجئين في وضع احتياجاتهم المدنية، بعد مناقشة ماهيِّتها، هي بشكل واضح حقيقة أن من سيستعملون الهيكليات هذه هم من وضعوها. لذا سيكون احتمال استعمالهم لها أكثر من لو أنها فرضت عليهم من الخارج. لإنشاء آلية كهذه يجب العمل على مرحلتين، مرحلة تحديد احتياجات تجمعات اللاجئين عن طريق تقديم استبيانات حول الهياكل والآليات الشعبية والتي يمكن أن تناقش ضمن هذه التجمعات. هذه الاستبيانات ليست انتخابات وليست مسوح أو دراسات من تلك التي شبع منها اللاجئين. هذه عملية مختلفة جدا، عملية شراكة. ستكون عبارة عن حوار وجدل ونقاش في صفوف التجمعات اللاجئة المعنية. حيث على الجميع ان يشجعهم ويطلب منهم أن يتحاوروا ويقروا ماذا يريدون وأي نوع من الآليات سيستعملون للتواصل بشكل أفضل مع قيادتهم وكيف يتواصلون مع التجمعات اللاجئة الشقيقة في المنافي الأخرى. لا بد من تقديم التسهيلات اللازمة للحوار والنقاش في صفوفهم مثل تقديم أمثلة مفيدة لمساعدتهم في مناقشة ما سيلائم احتياجاتهم الخاصة لمساعدتهم في التوصل إلى أفضل شكل. لهذا يمكن أن تكون النتيجة مجموعة متنوعة ومتشعبة من الآليات، الإجراءات، والوسائل. ويمكن أيضا أن تكون وفود، مراكز بريد إلكتروني، صحف، واجتماعات دورية مع الممثلين (النواب) المحليين- وقد تتنوع وتختلف الآليات والهيكليات الشعبية في المنطقة ومن مكان لآخر. كذلك التفكير في مجموع القضايا التي يودون مناقشتها مع ممثليهم الشرعيين (ليست آراؤهم الخاصة بالطبع-سيكون هذا هو العمل الديمقراطي للفلسطينيين وممثليهم). إذ انه يوجد الكثير من القضايا الهامة والتي تسيطر حياة الفلسطينيين في كل مكان يتواجدون فيه مثلا في العراق، مصر، إلى لبنان والى أمريكا اللاتينية. قضايا قانونية، مثل حق العودة، قضايا سياسية مثل الأوراق الثبوتية (الهوية، جواز / وثيقة السفر)، وقضايا الصحة والتعليم الملحة مثل ما هو في لبنان. كل هذه يجب توصيلها إلى الممثلين (النواب) المحليين حتى يتم اتخاذ إجراء باسم الجميع. في نهاية عملية الحوار والنقاش، (والتي ستتم بشكل متزامن في كافة أنحاء العالم حيثما وجد لاجئون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة) ستكون هناك توصيات لمجموع المانحين العرب والدوليين لإنشاء الهياكل العملية التي اختارها اللاجئين الفلسطينيين بنفسهم من أجل الاتصال والتواصل مع ممثليهم ومنظمة التحرير حول القضايا التي تواجههم وبطريقة ديمقراطية.

> **فان أي حل او اتفاق لا يستند على قاعدة المشاركة الشعبية، فانه لن يحظى بفرصة نجاح حقيقية وسيبقى في إطار الحلول التخديرية.**

النتيجة المتوخاه من تكوين وتشكيل هذه الهياكل والآليات الشعبية، ستكون إنشاء جسر بين فئات الشعب الفلسطيني- وصل المحلي، الخاص والشعبي بالسياسي، المستوى البيروقراطي والفني للتمثيل المحلي بالمفاوضات الدولية. النتيجة ستكون داخلية (متبناة) وفعالة: النقاش والتحاور في قضايا تحتاج إلى البحث والشرح من قبل اللاجئين لتحقيق حل دائم لمستقبلهم يمكن أن يبدأ من برنامج المرحلة الأولى حيث يساعدون في تصميم الهياكل الشعبية التي يحتاجون من أجل توصيل مواقفهم ووجهات نظرهم. الأسباب وراء نقاش مادة الاستبيانات في مخيمات اللاجئين وتجمعات المهجرين والتي ستحدد احتياجاتهم الشعبية الحقوقية والمدنية ستكون من خلال تفعيل قنوات الاتصال والتواصل، والتي تحتاج إلى إعادة بناء أولا بين التجمعات اللاجئة قبل الترويج لها، لمعاودة ربط أواصر الاتصال الجدي لهذه التجمعات الهامة بعملية السلام التي تم عزلهم عنها وأخيرا بممثليهم وقيادتهم. تعريف وتفعيل آليات عملية من أجل إنجاح الحوار البناء، الجدال، الشرح، الاستماع، الإسماع، الطرح بين وعبر التجمعات اللاجئة، حول القضايا التي تعني اللاجئين هو العمل الأكثر ضرورة أمامنا. الأمر الذي سيمكننا من إعادة اللحمة الفلسطينية والعقد الاجتماعي الفلسطيني الذي مزقته الحروب والتهجير، بهذا فقط نستطيع ان نعيد لعملية التمثيل والقيادة الروح والحياة، وبهذا فقط نتحدى ونتجاوز التمزيق والتشتيت والبعثرة، وبالمشاركة الشعبية الحقيقية يمكن ان نصل إلى سلام عادل وشامل يخدم حقوقنا في العودة إلى ديارنا ويخدم السلام والاستقرار في المنطقة كلها ■.

د. كرمة النابلسي هي أستاذة جامعية في كلية نوفيلد بجامعة أكسفورد. شغلت النابلسي مناصب عديدة في مؤسسات ودوائر مختلفة في منظمة التحرير الفلسطينية حتى بداية التسعينيات.





الزاوية، قضاء صفد، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

المنشية، قضاء صفد، ١٤٠ نسمة، هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

عمّوقة، قضاء صفد، ١٦٢ نسمة، هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

إندور، قضاء الناصرة، ٧١٩ نسمة، هجرت في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

الصالحية، قضاء صفد، ١,٧٦٣ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

المنصورة، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الملاّحة، قضاء صفد، ١,٠٣٢ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الخصاص، قضاء صفد، ٥٤٥ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

هرّاوي، قضاء صفد، ٢٩٠ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

الدوّارة، قضاء صفد، ٨١٢ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

بيسمون، قضاء صفد، ٢٣ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

العابسية، قضاء صفد، ١,٤١٥ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

عرب صقرير، قضاء غزة ٤٥٢ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

كوفخة، قضاء غزة، ٥٨٠ نسمة، هجرت في ٢٥ أيار ١٩٤٨.

ماروس، قضاء صفد، ٩٣ نسمة، هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

قبّاعة، قضاء صفد، ٥٣٤ نسمة، هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

فرعم، قضاء صفد، ٥٨٥ نسمة، هجرت في ٢٦ أيار ١٩٤٨.

المحرّقة، قضاء غزة، ٦٧٣ نسمة، هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

زرنوقة، قضاء الرملة، ٢,٧٦١ نسمة. هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

القبيبة قضاء الرملة، ١,٩٩٥ نسمة، هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

السامرية، قضاء بيسان، ٢٩٠ نسمة، هجرت في ٢٧ أيار ١٩٤٨.

دنّة، قضاء بيسان، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

المالكية، قضاء صفد، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

قدس، قضاء صفد، ٤٥٢ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

غرابة، قضاء صفد، ٢٥٥ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

زرعين، قضاء جنين، ١,٦٤٧ نسمة هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

نوريس، قضاء جنين، ٦٦١ نسمة، هجرت في ٢٨ أيار ١٩٤٨.

خان الدوير، قضاء صفد، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

المزار، قضاء جنين، ٣١٣ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

اللجّون، قضاء جنين، ١,٢٧٩ نسمة. هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

بيت جيز، قضاء الرملة، ٦٣٨ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

حق اللاجئين في استعادة الممتلكات والسكن

«بإمكانك السكن أينما شئت، لكن ليس في بيوت الغير»

بقلم: تيري رمبل

يستند حق اللاجئين والمهجرين في العودة إلى ديارهم الأصلية الى قائمة طويلة من مواثيق القانون الدولي. كما تعترف اتفاقيات السلام التي توفر الحلول الدائمة والشاملة للاجئين والمهجرين في كافة أنحاء العالم بحق هؤلاء الأفراد بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها، وهذا يشمل اتفاقيات السلام الموقعة في مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، طاجكستان، جورجيا، بوروندي، راوندا، ليبيريا، سيراليون، موزمبيق، كمبوديا وغواتيمالا.

وتتضمن اتفاقيات السلام التي تعترف بحق العودة للاجئين والمهجرين أيضا استعادة حقوق الملكية والسكن. فعودة اللاجئين والمهجرين الى ديارهم الأصلية واندماجهم في هذه المجتمعات تصبح بلا معنى بل ومستحيلة بصورة قاطعة ما لم يتم تطبيق وتسهيل عملية استعادة حقوق الممتلكات والسكن. وكان هذا واضحا في البوسنة والهرسك بعد توقيع اتفاقية دايتون للسلام في كانون اول من العام ١٩٩٥ ، حيث باشر المجتمع الدولي بحملة إعلامية في هذا البلد تحت شعار «بإمكانك السكن أينما شئت، لكن ليس في بيوت الغير».

لقد غيّرت النكبة «وجه الأرض» في فلسطين جذريا. فقد تم تهجير وطرد نحو ٨٥ ٪ من السكان الفلسطينيين داخل خطوط هدنة ١٩٤٨ على يد القوات الصهيونية. كما وتم تدمير أكثر من ثلاثة أرباع القرى الفلسطينية في هذه المناطق. في مناطق يافا، الرملة وبئر السبع لم يتم الإبقاء على قرية واحدة قائمة، كما تم تدمير نحو ٦٥ ٪ من البيوت الفلسطينية بصورة اجمالية. وقد تم استغلال ٣٢ ٪ من البيوت المتبقية لإيواء المهاجرين اليهود «الجدد»، والجنود والسياسيين. بالاضافة الى ذلك، فقد تم نهب مقتنيات البيوت الفلسطينية المهجورة أو بيعها.

وقد تم استعمال شبكة معقدة من قوانين الأملاك، أشهرها قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠، لتجريد الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم. حتى المسؤولين الصهاينة مثل أبراهام غرانوت، رئيس الصندوق القومي اليهودي (الذي استولى لاحقا على آلاف الدونمات من أراضي اللاجئين)، أشار إلى قانون العام ١٩٥٠ كخيال قانوني.

> **تتضمن اتفاقيات السلام التي تعترف بحق العودة للاجئين والمهجرين في مناطق العالم المختلفة أيضا حقوق استعادة الممتلكات والسكن. فعودة اللاجئين والمهجرين الى ديارهم الأصلية واندماجهم في هذه المجتمعات تصبح بلا معنى بل ومستحيلة بصورة قاطعة ما لم يتم تطبيق عملية استعادة الممتلكات والسكن.**

ولا يختلف قانون أملاك الغائبين، في الحقيقة، عن إجراءات قانونية تم تبينها في أماكن مثل البوسنة والهرسك لمنع عودة اللاجئين. ففي البوسنة، أجبر المجتمع الدولي المسؤولين على التخلي عن قانون الممتلكات المتروكة واستبداله بتشريع جديد لتأمين تطبيق عودة اللاجئين واستعادة حقوق الملكية والسكن.

لقد هدف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون اول من العام ١٩٤٨، إيجاد حل للتهجير الجماعي والتجريد القسري من الأملاك الذي لحق باللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨. وفي اشارته الى تقارير حول نهب وتدمير قرى فلسطينية كاملة، قال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت: «ستكون إساءة ضد مبادئ العدالة الأساسية إذا تم إنكار حق ضحايا الصراع الأبرياء في العودة إلى بيوتهم». لذا صوتت الجمعية العامة لتؤكد حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم. كما رفضت تعديلا لتبديل كلمة بيوتهم بإشارة أعم هي «إلى وطنهم». وقد أقر المبعوث الأمريكي في هيئة الامم المتحدة أيضا أن قرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤ قد «أقر مبدأً معترف به عموما».

كما هو معروف، فإن إسرائيل جادلت لاحقا أن عودة اللاجئين واستعادة ممتلكاتهم ليس عمليا. فالبيوت والممتلكات إما دمرت أو تم تشغيلها من قبل اليهود. وتبرهن الأبحاث التي أجراها عدد من الباحثين والخبراء مثل د. سلمان أبو ستة هشاشة هذه الحجة بأنه لا يوجد مكان أو مساحة كافية في اسرائيل يستطيع اللاجئون الفلسطينيون العودة اليها. كما تبرهن التجارب الاخرى في بقاع العالم المختلفة، سواء كانت في البوسنة، جنوب أفريقيا، كوسوفو، موزمبيق أو إستعادة ممتلكات اليهود في أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (والتي أسست بعض أهم السوابق القانونية في إستعادة الممتلكات)، تبرهن جميعا أن عملية استعادة الممتلكات والسكن بالرغم من كونها ليست عملية سهلة ولكنها ممكنة وعملية.

وقد اجتمع ما بين ٢ و ٤ تشرين أول من العام ٢٠٠٣ نحو ٣٠ خبيرا دوليا ومسؤولا حكوميا بالاضافة الى مندوبين عن وكالات مختلفة من الأمم المتحدة، في جنيف لمناقشة قضية استعادة حقوق الملكية والسكن للاجئين الفلسطينيين. وقد تم تنظيم هذه الحلقة الدراسية من قبل مركز بديل بالتعاون مع معهد دراسات التنمية العليا في جامعة جنيف ضمن ملتقى خبراء مركز بديل. وهدفت الحلقة إلى مراجعة مجال الدعاوى الفلسطينية في استعادة الملكية، نوعية وجودة الوثائق المتوفرة، السياسات والقوانين الإسرائيلية المتبعة لتجريد الأملاك، الدروس المستفادة من التجارب الاخرى في أماكن أخرى من العالم ووضع مجموعة مقترحات لتوجيه الجهود المستقبلية للترويج لحق اللاجئين الفلسطينيين في استعادة الملكية والسكن.

وخلال الحلقة الدراسية المذكورة، بينت التجارب المناقشة حول البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا وقبرص أن حق العودة هي أساس أي اتفاقية سلام، أن عملية السلام يجب أن تستند على حكم القانون وليس على تفاهمات سياسية بين الأطراف تكون خاضعة بالضرورة لموازين القوى السياسية المباشرة. وعليه، فان حق اللاجئين والمهجرين بالعودة واستعادة الممتلكات والسكن، يجب أن يذكرا بشكل واضح وصريح. كما يجب أن تشترط نصوص أية اتفاقية سلام على إلغاء أو تعديل قوانين التمييز والإجراءات التي فرضت خلال النزاع، وأن لا يبقى أحد بدون مأوى نتيجة لعملية التعويض. ويجب أن يزود لأفراد الذين سيطلب منهم



إخلاء ممتلكات لاجئين بسكن بديل.

ومن شأن أية اتفاقية سلام أن تضع الأساس لآلية التعويض، وخلق آليات تساعد اللاجئين في تحضير دعاويهم، وجمع المعلومات عن كل دعوى وإصدار قرارات تمكن اللاجئين من استعادة بيوتهم وأملاكهم. آليات من هذا القبيل يجب أن تكون مستقلة ماديا وسياسيا. بالاضافة الى ذلك، فان أية اتفاقية سلام يجب أن تحتوي على مسودات تشريع من أجل إنشاء هكذا آليات، وأن تفصل الوظائف والاهداف والصلاحيات بصورة مفصلة، وأن تقبل مجموعة واسعة من الأدلة بما في ذلك الألقاب، الوصايا، الحجج، المفاتيح، الصور وحتى التاريخ الشفوي للاجئين والمهجرين. كما ويجب استغلال المعلومات المؤرشفة في سجلات لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP) في نيويورك، ولكن يجب أن تدعَّم بوثائق ومعلومات أخرى موجودة لدى اللاجئين الفلسطينيين.

> **تبرهن التجارب المقارنة في مختلف بقاع العالم، سواء كانت في البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، كوسوفو، موزمبيق وإستعادة ممتلكات اليهود في أوروبا تبرهن جميعا أن عملية استعادة الممتلكات والسكن بالرغم من كونها ليست عملية سهلة ولكنها ممكنة وعملية.**

وطالما كانت عملية التطبيق هامة جدا لأي عملية استعادة ممتلكات، فان التزامات الأطراف ضمن أية اتفاقية سلام يجب أن تحديدها بوضوح. ومن الضروري وضع آلية تضمن تلزم موقعي اتفاقية السلام بتطبيق التزاماتهم التي وقعوا عليها. كما يجب تحريك الدعم السياسي. أخيرا، فان المسألة المالية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وتشمل عملية استعادة الممتلكات إنشاء المكاتب والفروع، توظيف الباحثين والمحامين، وآلية تقديم طلبات التعويض بمجملها ابتداء بتعبئة الطلب إلى إصدار القرارات، ويجب توضيح الجهة التي ستتحمل تكاليف العملية منذ البداية.

كما يمكن للنشاطات والفعاليات الاجتماعية أن تساعد في تحديد سير وتقدم العملية. ففي جنوب أفريقيا لعب المجتمع المدني دورا نشطا في رفع شأن الحق في الأرض واستعادة الممتلكات. فكانت الاجتماعات المحلية والقومية في أرجاء جنوب أفريقيا قد وفرت معطيات قادت إلى تطوير سياسات وقوانين جديدة تتعلق بملكية الأراضي واستعادتها. وبدون مبادرة تفاوضية عاجلة وجادة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تستند إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ والقانون الدولي، وفي ظل استمرار تدمير البيوت الفلسطينية وتجريدهم من أملاكهم، يمكن للمبادرات المجتمعية أن تلعب دورا هاما في حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ووضع أرضية جيدة للمستقبل.

كذلك، فان على اللاجئين أن يعرفوا أكبر قدر ممكن من المعلومات حول استعادة الممتلكات والسكن، والآليات التي تضمن تطبيق ذلك، والمشاكل والعقبات المتوقعة وكيفية مواجهتها. ولهذا، فان المبادئ الأساسية الخاصة بحقوق استعادة الملكية والسكن يجب ان تعمم على أوسع نطاق ممكن من خلال التعليم العام وغيره، تهدف الى ابراز ان العملية المسندة على الحقوق يمكنها ان توفر قاعدة معقولة ومنصفة لحل عادل ودائم. بعد ذلك يمكن للاجئين أنفسهم تكوين حكم مطلِّع إذا ما كانت أية اتفاقية سلام مستقبلية تتماشى مع القانون الدولي بما في ذلك قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وفيما اذا كانت ستوفر حلا فعالا يسمح للاجئين باستعادة بيوتهم وممتلكاتهم والحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

ومن شان اللاجئين الفلسطينيين ان يتخذوا خطوات وآليات تحفظ الوثائق الموجودة بحوزتهم ذات العلاقة بدعاوى استعادة الممتلكات والسكن. وقد قامت الأمم المتحدة بأرشفة وترقيم كافة ملفات لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP)، كما تقوم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة–الأونروا بعملية مماثلة لحفظ الوثائق في ملفات تسجيل العائلات، مواقع الأراضي، الوصايا، الحجج، المفاتيح وأي وثيقة من أي نوع آخر موجودة لدى اللاجئين تتوجب الحفظ. كما يمكن نسخ الأوراق والصور القديمة. حتى أنه سيكون من الأفضل إذا تم نسخها على الكمبيوتر وعلى أقراص مضغوطة (CDs) مما يسمح للمالك الاحتفاظ بالأصل، صورة عنها ونسخة إلكترونية. كما تم استخدام التاريخ الشفوي كدليل للمطالبة بالأملاك، وذكريات الذين عاشوا النكبة واستحضارهم لتفاصيل بيوتهم وأراضيهم مهمة جدا في هذا السياق.

أخيرا، فان الاتفاق الأخير بين رئيس الحكومة الاسرائيلية أريئيل شارون والرئيس الامريكي جورج بوش الذي ينص على أنه يجب توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية يتعارض جذريا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة. إن محاولات من هذا القبيل تظل براهين على الفشل واستمرارية النزاع. «لا توجد فرصة لاتفاقية سلام عملية حتى يتم مناقشة العودة وتعويض الأملاك بشكل ملائم» يقول سكوت ليكي مدير مركز حقوق السكن والتهجير في جنيف في تعليقه حول اللاجئين الفلسطينيين. ويتابع: «بالفعل، هذا فصل مهم في كل مراحل ما بعد الصراع في مناطق العالم المختلفة: عند مناقشة استعادة الممتلكات بشكل مسبق، فان فرص استمرارية السلام وتدعيمه تزداد» ■.

تيري رمبل هو منسق وحدة المصادر والمعلومات في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. وهو ايضا باحث زميل ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة في كلية الدراسات التاريخية، السياسية والاجتماعية في جامعة إكسيتير، بريطانيا.

الادارة الامريكية تستهتر بالشرعية الدولية

بقلم: تيسير نصر الله

أثارت تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض في الرابع عشر من نيسان الماضي أثناء إستقباله رئيس الوزراء الإسرائيلي ارئيل شارون، والتي تدعو الى شطب حق عودة اللاجئين إلى ديارهم والإعتراف بشرعية الإستيطان الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية وتفهم أمريكا لعدم إنسحاب إسرائيل من حدود عام ١٩٦٧، أثارت هذه التصريحات ردود فعل كثيرة في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، كلها أجمعت على إدانة هذه التصريحات بإعتبارها خروجاً عن قرارات الشرعية الدولية، وتدخل فظ من قبل الإدارة الأمريكية لصالح إسرائيل، وحسم نتيجة المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبل أن تبدأ. وهو ما اعتبره البعض سابقة في العلاقات الدولية ونسف لكافة الجهود والمبادرات العربية والدولية ذات العلاقة بحل القضية الفلسطينية، وذهب البعض الآخر في قراءته لتصريحات بوش واصفاً إياها بالكارثية ووعد جديد للإسرائيليين على غرار وعد بلفور عام ١٩١٧ الذي أعطى «من لا يملك لمن لا يستحق»، وبالتالي اجمعت معظم ردود الأفعال على أن خارطة الطريق وعملية السلام قد إنتهت، ولم يعد هناك دور للولايات المتحدة الأمريكية كي تلعبه كطرف نزيه أو محايد في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لأن رئيسها قد حسم موقف بلاده المعادي للحقوق العربية والفلسطينية بشكل لا يقبل التأويل أو الشك.

ومما لا شك فيه أن المناخ السياسي الذي سبق تصريحات بوش كان قد مهد لتلك الخطوة، ووفر لها البيئة المناسبة على الساحتين العربية والفلسطينية.

على الساحة العربية

ان حالة الإستفراد التي مارستها الإدارة الأمريكية وقوى التحالف اثناء إحتلالها للعراق العام الماضي، ووقوف بعض الدول العربية موقف المتفرج، والبعض الآخر موقف الداعم والمؤيد لإحتلال بلد عربي عضو في جامعة الدول العربية، والسماح لقوى الإحتلال بإستخدام أرض وسماء وسواحل بعض الدول العربية لشن هجماتها وغاراتها لضرب شعب عربي وأرض عربية ونهب ثرواته وحضارته وإستباحة حرماته، كل ذلك ساهم في ضعف وتمزق، إن لم يكن إنهيار النظام العربي الرسمي، وهذا ما عكس نفسه سلبياً بعدم قدرة الزعماء العرب على عقد القمة العربية التي كان متفقاً على موعدها منذ العام الماضي، لذا فإننا أمام وضع عربي غاية في التفكك، والخوف من إحتلال عربية أخرى، وكل نظام بات يبحث عن النجاة بنفسه من خلال الإرتماء بالحضن الأمريكي، مما أوجد ذلك المناخ الذي إستغله الرئيس بوش وأطلق تصريحاته التي تشطب الحقوق العربية والفلسطينية.

على الساحة الفلسطينية

كما هو معلوم فإن الشعب الفلسطيني يخوض منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف إنتفاضة شعبية ضد الإحتلال الإسرائيلي، مما عزز من دور وموقف القوى الوطنية والإسلامية التي إنخرطت بكل قواها في المقاومة وبكل أشكالها، ولكن المؤسف حقاً أنه إلى جانب هذه القوى التي تحظى باحترام الشارع الفلسطيني إلى حد كبير برزت توجهات محلية نشاز عبرت عن نفسها بأسماء مختلفة، ومنها خارطة الهدف أو الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية والتي يشرف عليها سري نسيبة وعامي أيالون، وإتفاقية جنيف والتي يشرف عليها ياسر عبد ربه ويوسي بيلين، اضافة الى إستطلاع الرأي الذي أشرف عليه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله والذي يديره خليل الشقاقي. إن هذه المبادرات والتي لم تكن عفوية وإنما كانت منسقة مع جهات إسرائيلية وأمريكية، وتشكل خروجاً سافراً عن قرارات الشرعية الدولية ،مخالفة لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، إلا أنها اتفقت جميعها على شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨م، وإكتفت تلك المبادرات على المطالبة بالسماح للاجئين بممارسة حق العودة في أراضي الدولة الفلسطينية، وهذا طبعاً مخالف تماماً لروح القرار الأممي رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم وتعويضهم عن خسائرهم المادية والمعنوية التي لحقت بهم جراء الإحتلال الإسرائيلي لأراضيهم عام ١٩٤٨.

ولا شك أن هذه الأفكار والمقترحات والمبادرات وإستطلاعات الرأي قد شكلت الركائز الأساسية التي أعتمد عليها الرئيس الأمريكي بوش بخصوص حق العودة والاستيطان، ولولاها لما استطاع الإقدام على إطلاق تصريحاته تلك، لولا أنه تيقن أن الساحة الفلسطينية لديها ممن يبادر بشطب الحقوق الوطنية والخروج عن قرارات الإجماع الوطني المتمثلة بقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة، وتحتل مواقع مسؤولة في سلم القيادة الفلسطينية.



ماذا بعد ؟

إن تصريحات بوش لا تستند إلى أية قرارات دولية، لذا فهي مرفوضة وغير مقبولة ولا يمكن التعاطي معها جملة وتفصيلاً، ليس لأنها منحازة إلى جانب إسرائيل فقط، بل لأنها تحسم نتائج صراع دائر منذ اكثر من مئة عام، وبجرة قلم لصالح الطرف المعتدي والمحتل، فشطبت حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية وبددت أي أمل للفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة لهم، خالية من الإستيطان ومن جدار الفصل العنصري، وإنما إقامة كانتون فلسطيني عميل مهمته الأساسية حماية أمن إسرائيل، وهذا هو بالضبط برنامج شارون، لذا فأن تصريحات بوش قد أدخلت المنطقة بوضع جديد، ووضعت الشعب الفلسطيني برمته وليس اللاجئين فحسب أمام تحديات جديدة، تستوجب منه النظر بجدية حيال الخيارات المطروحة والتعامل معها بروح عالية من المسؤولية، وذلك من خلال خوض معركة الدفاع عن الحقوق الوطنية بجدارة واقتدار، وخاصة حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، ونبذ ومحاصرة والحذر من أصحاب المشاريع المتساوقة مع تصريحات بوش وفضحهم وتعريتهم جماهيرياً وإفشال مخططاتهم وأفكارهم من خلال التمسك بقرارات الشرعية الدولية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني والنضال بمختلف الوسائل من أجل إنجازها. إن ذلك يستدعي استنفار كافة القوى الكامنة في المجتمع الفلسطيني والعربي والدولي، واستنفار كافة جهود اللاجئين أينما كانوا لإعلان ردهم على تصريحات بوش المستهترة بحقوقهم وتطلعاتهم نحو العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن خسائرهم المادية والمعنوية منذ ستة وخمسين عاماً.

تيسير نصر الله هو عضو لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني، ومنسق اللجنة الشعبية للتضامن مع الأسير حسام خضر والاسرى الفلسطينيين، ورئيس مركز يافا الثقافي التابع للجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في مخيم بلاطة، نابلس.

السيد نصر الله هو أيضاً منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في محافظة نابلس (عائدون)، ومحاضر في جامعة القدس المفتوحة.

لن ننسى ...

بيت سوسين، قضاء الرملة، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ٣٠ أيار ١٩٤٨.

الحمرا، قضاء بيسان، ٨٤٧ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

مسيل الجزل (الزيناتي)، قضاء بيسان، ١١٦ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

أم عجرة قضاء بيسان، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

هوج، قضاء غزة، ٩٤٠ نسمة، هجرت في ٣١ أيار ١٩٤٨.

حزيران ١٩٤٨

سجد، قضاء الرملة، ٤٢٩ نسمة، هجرت في ١ حزيران ١٩٤٨.

النبي روبين، قضاء الرملة، ١,٦٤٧ نسمة، هجرت في ١ حزيران ١٩٤٨.

يبنه، قضاء الرملة، ٦,٢٨٧ نسمة، هجرت في ٤ حزيران ١٩٤٨.

قاقون، قضاء طولكرم، ٢,٢٨٥ نسمة، هجرت في ٥ حزيران ١٩٤٨.

ياصور، قضاء غزة، ١,٢٤١ نسمة، هجرت في ٩ حزيران ١٩٤٨.

البروة، قضاء عكا، ١,٦٩٤ نسمة، هجرت في ١١ حزيران ١٩٤٨.

جولس، قضاء غزة، ١,١٩٥ نسمة، هجرت في ١١ حزيران ١٩٤٨.

تموز ١٩٤٨

خربة جدين قضاء عكا، ١,٧٤٠ نسمة، هجرت في ١ تموز ١٩٤٨.

المسمية الصغيرة (حورانية)، قضاء غزة، ٦١٥ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

المسمية الكبيرة، قضاء غزة ٢,٩٢٣ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

الجلدية، قضاء غزة، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

عبدس، قضاء غزة، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

بعلين، قضاء غزة، ٢٠٩ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

صميّل، قضاء غزة، ١,١٠٢ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

التينة، قضاء الرملة، ٨٧٠ نسمة، هجرت في ٨ تموز ١٩٤٨.

تل الترمس، قضاء غزة، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

قسطينة، قضاء غزة، ١,٠٣٢ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

إدنبة، قضاء الرملة، ٦٨ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

جليا، قضاء الرملة، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

قزازة، قضاء الرملة، ١,٠٩٠ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

الخيمة، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

برقوسيا، قضاء الخليل، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

مغلس، قضاء الخليل، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

تل الصافي، قضاء الخليل، ١,٤٩٦ نسمة، هجرت في ٩ تموز ١٩٤٨.

رنتية، قضاء يافا، ٦٨٤ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

من بلفـور إلـى بــوش

خلال السبعة وثمانون عاما الماضية، ومنذ أن خاطب اللورد بلفور اللورد روتشيلد معلنا أن المملكة المتحدة كانت تؤيد قيام وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، شهد العالم ما يلي:

* خطة الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧، قرار رقم ١٨١
* قبل خطة التقسيم امتلك وسيطر الفلسطينيون على ٩٠٪ من أرض فلسطين التاريخية
* الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى، عام ١٩٤٨، سيطرت إسرائيل أراض أكثر مما حدد لها قرار التقسيم
* إسرائيل تعلن عن نفسها كدولة عام ١٩٤٨ على ٧٨٪ من فلسطين التاريخية
* ثلاثة أرباع مليون فلسطيني شردوا وجردوا من ممتلكاتهم ما بين ١٩٤٧و١٩٤٨
* احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ مما جلب المزيد من التشرد، إسرائيل تستولي وتفرض سيطرتها الفعلية على ارض فلسطين التاريخية ١٠٠٪.
* قامت إسرائيل ببناء مستعمرات(لليهود فقط) في الضفة الغربية وغزة مستولية بذلك على عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.
* تقوم إسرائيل ببناء «جدار أمني» يصادر مزيدا من عشرات آلاف الدونمات من الأرض ويفصل الفلسطينيين عن أرضهم وعملهم
* فلسطين قائمة حاليا في غزة وأجزاء مقطعة الأوصال في الضفة الغربية
* يمتلك الفلسطينيون اليوم ويسيطرون على ١٠ بالمائة من فلسطين التاريخية
* يوجد حوالي ٢٧٠ ألف فلسطيني مهجر في إسرائيل، ويحملون جنسيتها لكن تحرمهم من العودة إلى قراهم ومدنهم التي شردتهم عنها القوات العسكرية الإسرائيلية.
* ما يقارب ثلثي الشعب الفلسطيني هم من اللاجئين والمشردين

أفعال إسرائيل غير قانونية بنظر القانون الدولي، لكن إعلان جورج بوش في الخامس عشر من نيسان ٢٠٠٤ يعطي غطاء قانونيا لاستيلاء إسرائيل على مناطق كبيرة من الضفة الغربية وغزة وترحيل اهلها الفلسطينيين، وهو كذلك يعتبر قيام دولة فلسطينية وشيكة في المناطق الفلسطينية التي يسكنها العرب الفلسطينيين أمراً غير وارد.

خريطة طريق بدون مخرج

أنها بدون مخرج بالنسبة لفلسطين ونهاية لحل الدولتين ولكنها «حقيقة جديدة افضل لإسرائيل». الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والولايات المتحدة حول الخطوات أحادية الجانب بالانسحاب من غزة ومناطق صغيرة من الضفة الغربية وصفت بأنها «تاريخية وشجاعة». تاريخية. نعم، إنها تكافئ الاحتلال والاستيلاء على الأراضي بالقوة. إنها تعترف بالمستعمرات (المستوطنات) اليهودية غير القانونية وتنهي فكرة أن حل الدولتين يمكن التفاوض عليه مع إسرائيل شجاعة، لا، يمكن لقوتين عسكريتين أن تفرضا وجهه نظرهما بالنسبة للمستقبل على شعب مشرد و اعزل. أن ما يهم هو القوة وليس حكم القانون.

هذه الاتفاقية تستبق أي مفاوضات مستقبلية. لم يتم استشارة الفلسطينيين ولا الدول المجاورة التي تستضيف عدة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين بالنسبة للتحركات الأخيرة. ألا يملكون رأياً بمستقبلهم؟ أنها تنهي حقبة «الغموض البناء» عندما كان بإمكان كلا الطرفين تفسير التصريحات لدعم وجهات نظرهما ومطالبهما. من الواضح الآن، على الأقل، أن ما تريده إسرائيل تأخذه. قال ديفيد بن غوريون، الذي اصبح لاحقا أول رئيس وزراء لإسرائيل: «حدود التطلعات الصهيونية تعني الشعب اليهودي ولا يمكن لأي عوامل خارجية أن تحد منها». مع أن وجهه النظر هذه كانت دائما تلقى دعماً في الولايات المتحدة، إلا انه لم يتم التصريح بها بشكل صارخ كما حصل في ١٥ نيسان ٢٠٠٤.

الفلسطينيون، في هذه العلاقة غير المتوازنة، هم مرة أخرى في موقع يحتم عليهم الرد على قرارات أحادية الجانب اتخذت في إسرائيل وواشنطن. إن هذه القرارات تتخذ عادة مع التفكير بالأمن الإسرائيلي وليس بأمن ورخاء الفلسطينيين.

إن الفلسطينيون هم الذين لا يملكون شريكا تفاوضيا. لا توجد مفاوضات؛ هنالك فقط إعلانات وإملاءات من جانب واحد للصراع. يمكن فقط تحقيق سلام دائم عندما يتم تطبيق القانون الدولي على الصراع، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وعندما يشارك الفلسطينيون في وضع خطط السلام.

القانون الدولي ومسألة فلسطين

لقد تم تجاهل القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة بشكل دائم بالرغم من أن ما يلي ينطبق على الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي:

القانون الإنساني يحكم الأفعال أثناء الحرب. تعليمات لاهاي الملحقة بميثاق لاهاي (١٩٠٧) و ميثاق جنيف (١٩٤٩) تضمن حق العودة للأشخاص المشردين إلى بيوتهم عند انتهاء الأعمال العدائية. تعترف إسرائيل بالميثاقين و هي موقعه على ميثاق جنيف والمواثيق المذكورة لاحقا.

قانون حقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، هو أساس حق العودة في قانون حقوق الإنسان: «لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده». الوثيقة الدولية للحقوق المدنية والسياسية توسع حق العودة في بند ١٢ (٤): «يجب أن لا يحرم أحد من حق دخول بلده بشكل عشوائي».

الوثيقة الدولية للحقوق المدنية والسياسية تمنع أي تدخل في هذه الحقوق بناء على العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الآراء (سياسية كانت أو غير ذلك)، الأصل الاجتماعي والقومي، الممتلكات، المولد أو أي وضع آخر.

أقرت إسرائيل و وقعت على الوثيقة الدولية للحقوق المدنية والسياسية وعلى الوثيقة الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري والتي تضمن «الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلد الشخص، والعودة إلى بلد ذلك الشخص».

كافة القوانين و المواثيق الدولية تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين والحق في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم. أكدت الأمم المتحدة على هذا الحق للفلسطينيين في قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ في كانون الأول عام ١٩٤٨:

«تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة».

قام القرار ذاته بتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP) للبحث عن حلول دائمة للاجئين استنادا إلى تقرير وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت. لقد ذكر أن للاجئين العرب الحق في العودة إلى بيوتهم في المنطقة التي يسيطر عليها اليهود بأسرع وقت ممكن. طالب القرار ١٩٤ لجنة التوفيق بتسهيل «العودة، إعادة التوطين والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للاجئين ودفع التعويضات». ذكر القرار أن للاجئين الحق قي العودة «إلى بيوتهم»، وليس فقط إلى وطنهم. كما أنه يؤكد على أن العودة تعتمد على الخيار الفردي لكل لاجئ. على الرغم من إعادة الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد على هذا القرار كل عام منذ ١٩٤٨، إلا أنه لم يطبق. حاولت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين تأمين عودة اللاجئين وحماية ممتلكاتهم ولكنها جوبهت برفض إسرائيل الحثيث السماح بالعودة وتضاؤل التفويض الممنوح للجنة الأمم المتحدة للمصالحة في فلسطين في بداية الخمسينيات، وبذلك أصبحت غير قادرة على توفير الحماية أو البحث عن حلول دائمة.

قابلية القانون الدولي للتطبيق

يبرهن مركز بديل على أن حق العودة كان مبدأ متعارف عليه بحلول عام ١٩٤٨، وذلك بناءا على القانون الدولي وأعراف الدول وخاصة أن الحلول والالتزامات كانت قد فرضت في محكمة نورمبيرغ العسكرية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. لا يمكن لإسرائيل أن تعفي نفسها من التزاماتها تحت القانون المتعارف عليه بالقول أنها اعترضت بإصرار على عودة اللاجئين لأن القانون الدولي لا يسمح بالاستثناء في حالة الأعراف التي يجب أن لا تنتهك من قبل أي دولة. في حين أنها تعترض على

إعلان (وعد) بلفور، ٢ تشرين ثاني ١٩١٧

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى«.

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح.

المخلص

آرثر بلفور

إعلان بوش، ١٥ نيسان ٢٠٠٤

السيد رئيس الوزراء

أشكرك على رسالتك التي عرضت فيها خطتك لفك الاشتباك. ان الولايات المتحدة تبقى آملة ومصممة على إيجاد وسيلة إلى الأمام نحو حل للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وأنا أبقى ملتزماً برؤيتي, التي عرضتها في ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ لقيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن كمفتاح للسلام وبـ «خريطة الطريق» إليها.

إننا نرحب بخطة فك الاشتباك التي قمت بتحضيرها, والتي بموجبها ستسحب إسرائيل منشآت عسكرية معينة وكل المستوطنات من غزة, كما تسحب منشآت عسكرية معينة ومستوطنات في الضفة الغربية. هذه الخطوات التي وصفتها خطتك ستسجل تقدماً حقيقياً نحو تحقيق رؤيتي لـ٢٤ حزيران ,٢٠٠٢ وستقدم مساهمة حقيقية نحو السلام. كما إننا نفهم ان إسرائيل تعتقد انه في هذا الإطار من المهم المجيء بفرص جديدة إلى النقب والجليل. ونأمل بأن خطوات وفقاً لهذه الخطة, بتماشٍ وتماسك مع رؤيتي, ستذكّر جميع الدول والأطراف بالتزاماتها بموجب »خريطة الطريق«.

ان الولايات المتحدة تقدر المخاطر التي ينطوي عليها هذا المشروع. وعليه, أريد ان أعيد طمأنتك في ما يخص نقاطاً عدة.

أولاً: ان الولايات المتحدة تبقى ملتزمة لرؤيتي وتنفيذها كما وصفت خريطة الطريق, والولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لمنع أي محاولة من أي جانب كان لفرض أي خطة أخرى. بموجب خريطة الطريق يجب على الفلسطينيين ان يأخذوا على عاتقهم الوقف الفوري للنشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين أينما كان, ويجب على جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية إنهاء التحريض ضد إسرائيل. يجب على القيادة الفلسطينية ان تتصرف بحسم ضد الإرهاب, بما في ذلك القيام بعمليات معززة ومستهدفة وفاعلة لإيقاف الإرهاب ولتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية. يجب على الفلسطينيين أن يشرعوا بإصلاح سياسي شامل وجذري يتضمن ديموقراطية برلمانية قوية ورئيس وزراء بصلاحيات وسلطة.

ثانياً: لن يتوافر الأمن للإسرائيليين أو للفلسطينيين إلا عندما يتكاتفون هم وجميع الدول في المنطقة, في الحرب على الإرهاب وتفكيك المنظمات الإرهابية. ان الولايات المتحدة تؤكد مجدداً التزامها الراسخ بأمن إسرائيل, بما في ذلك حدود آمنة يمكن الدفاع عنها, وبصيانة وتقوية قدرات إسرائيل على الردع وعلى الدفاع عن نفسها بنفسها, ضد أي تهديد أو مزيج ممكن من هذه التهديدات.

ثالثاً: ستحتفظ إسرائيل بحق الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب, بما في ذلك اتخاذ إجراءات ضد المنظمات الإرهابية. والولايات المتحدة ستقود الجهود, وبعمل مشترك على الأردن ومصر وآخرين في الأسرة الدولية, لمنع المناطق التي تنسحب منها إسرائيل من تشكيل تهديد يتطلب معالجته بأي طرق أخرى. والولايات المتحدة تفهم ان بعد انسحاب إسرائيل من غزة و / أو من أجزاء من الضفة الغربية, إلى حين اتفاقات على ترتيبات أخرى, ان الترتيبات المعنية بالسيطرة على الأجواء, والمياه الإقليمية, والمعابر البرية في الضفة الغربية وغزة, ستستمر.

ان الولايات المتحدة تلتزم بقوة أمن ورفاه إسرائيل دولة يهودية. ويبدو واضحاً ان إطارا لحل توافقي وعادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين, كجزء من أي اتفاق على الوضع النهائي, يجب التوصل إليه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين هناك بدل إسرائيل.

وعلى إسرائيل, ضمن تسوية نهائية سلمية, ان تحصل على حدود آمنة ومعترف بها دوليا يجري التوصل إليها من المفاوضات بين الأطراف متماشيا مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ . وعلى ضوء الوقائع على الأرض, من ضمن ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية المتواجدة, لا يمكننا واقعياً أن نتوقع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي العودة الكاملة والشاملة إلى خطوط هدنة ١٩٤٩ وهي النتيجة نفسها التي توصلت إليها كل الجهود السابقة للتفاوض على حل الدولتين. ومن الواقعي ان لا ننتظر إلى التوصل إلى أي اتفاق على الوضع النهائي إلا على أساس تغييرات متبادلة متفق عليها تعكس هذه الوقائع.

اعرف, كما ذكرت في رسالتك, انك تدرك ان هناك مسؤوليات معينة أمام دولة إسرائيل. من بين هذه ما أعلنته حكومتك عن ان الجدار الذي يتم إنشاؤه من قبل إسرائيل يجب ان يكون جداراً أمنياً وليس سياسياً, وان يكون موقتاً وليس دائماً, وهو تبعاً لذلك لا يستبق أياً من قضايا الوضع النهائي ومن بينها الحدود النهائية, وأن على ترسيمه أن يضع في الاعتبار, متماشياً مع المتطلبات الأمنية, تأثيره على الفلسطينيين الذين لا يقومون بنشاطات إرهابية.

الولايات المتحدة, كما تعلم, تدعم قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومتواصلة (جغرافيا) ذات سيادة ومستقلة, لكي يتمكن الفلسطينيون من بناء مستقبلهم حسب رؤيتي التي طرحتها في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ والدرب الذي رسمته خريطة الطريق. وستنضم الولايات المتحدة إلى آخرين في المجتمع الدولي لرعاية تطوير مؤسسات سياسية ديموقراطية وقيادة جديدة تلتزم تلك المؤسسات, إضافة إلى إعادة بناء المؤسسات المدنية, ونمو اقتصاد حرّ ثري, وإقامة مؤسسات أمنية فاعلة تلتزم إدامة القانون والنظام وتفكيك المنظمات الإرهابية.

ان لتسوية تفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين أن تأتي بخير عام ليس فقط للشعبين بل لشعوب المنطقة كلها. من هنا تعتقد الولايات المتحدة ان لكل من دول المنطقة مسؤولياتها: أي دعم بناء مؤسسات دولة فلسطينية, القتال ضد الإرهاب, وقطع كل أنواع المساعدة عن الأشخاص والمجموعات التي تمارس الإرهاب, وان تـــبدأ الآن بالتحرك نحو علاقات أكثر طبيعية مع دولة إسرائيل. وستشكل هذه الخطوات مساهمة حقيقية في إقامة السلام في المنطقة.

السيد رئيس الوزراء: لقد قدمت مبادرة شجاعة وتاريخية يمكن ان تقدم مساهمة مهمة في السلام. إنني احيي وادعم جهودك وقرارك الشجاع. الولايات المتحدة, باعتبارها صديقاً وحليفاً مخلصاً, تعتزم التعاون الوثيق معك للمساعدة على إنجاحها.

المخلص

جورج دبليو بوش

العودة، فإن إسرائيل مؤيد دائم لمجالات مثل تعويض الممتلكات.

الإجراءات الصهيونية / الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في عامي ١٩٤٧–١٩٤٨ صنفت على أنها انتهاكات صارخة حينئذ (أي، جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، تطهير عرقي، التنكر لحق تقرير المصير، الحرمان من الحق في الوصول إلى الموارد الأساسية، انتهاك حظر التمييز والاستيلاء على مناطق بالقوة). لو أن التشريد الإجباري للفلسطينيين حصل اليوم، لكان اعتبر تطهيرا عرقيا وجريمة ضد الإنسانية. معاهدات حقوق الإنسان الحديثة وأعراف الدول أسست حقا عالميا للعودة يجب أن يعتبر قانونا مبدئيا. لقد تبنت الأمم المتحدة أكثر من ٢٠٠ قرار حول الصراع العربي–الإسرائيلي ولكن آثار القرارات غير المطبقة طويلة بما في ذلك تقصير إسرائيل في منع الأعمال التي تحدث تغيرا على طابع ووضع القدس، إيقاف بناء المستعمرات اليهودية غير القانونية في المناطق المحتلة، التوقف عن ترحيل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، والالتزام بمعاهدة جنيف الرابعة. لم يتم فرض قرار رقم ١٩٤ (حق العودة) أو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ حول انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. منذ عام ١٩٤٩، تم نقض القرارات التي تنادي باحترام إسرائيل لالتزاماتها ومسؤولياتها تحت القانون الدولي أكثر من خمسين مرة من قبل الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

ويبقى الفلسطينيون مكشوفين وبدون حماية ومعظمهم من لاجئون وبدون دولة في ظل غياب سلطة أو هيئة دولية ذات صلاحيات لحمايتهم أو للبحث عن حلول دائمة لقضية اللاجئين.

ماذا ينبغي أن تتضمنه اتفاقية السلام؟

تحليل مركز بديل لاتفاقيات سلام في ثلاث عشرة منطقة في العالم يظهر أن الإنفاقيات الناجحة كقاعدة التزمت بحقوق الإنسان، وحقوق اللاجئين وتدابير للمشاركة العامة في إعداد وتطبيق الاتفاقيات (انظر نشرة مركز بديل غير الدورية رقم ١٣–١٥). حق اللاجئين والأشخاص المشردين في العودة إلى بيوتهم وإعادة امتلاك ممتلكاتهم هو عنصر أساسي في إيجاد حلول دائمة لأي صراع.

كانت حقوق اللاجئين غائبة عن عملية صنع السلام الإسرائيلية–الفلسطينية منذ أن بدأت في مدريد في أوائل التسعينيات. الحلول الخاصة باللاجئين تقع ضمن إطار «المصطلحات الإنسانية» بدون الإشارة إلى المبادئ القانونية المطبقة في حالات اللاجئين الأخرى. الاعتراف بحقوق اللاجئين يستوجب التزامات دولية. إسرائيل لا تقبل التزاماتها بمنح حقوق متساوية للفلسطينيين غير اليهود. حق العودة الفلسطيني يمثل تحديا لتعريف إسرائيل نفسها كدولة يهودية. نكران حقوق اللاجئين أو وضعها في مرتبة أدنى من الاعتبارات السياسية يقوض أي فرص لسلام وأمن دائمين. ان أي اتفاقيات لا تعترف بممارسة اللاجئين لحقوقهم بصورة حرة وواضحة ولا تسهل عودتهم وخيارهم الحر سوف مخاطر تشريد جديدة وصراع متواصل ■.



العودة.. حلم اللاجئين الذي لا يندثر

تقرير: حسن جبر

«لا يمكن التنازل عن حق العودة».. صرخ السيد إسماعيل علي إبراهيم الكيالي (٥٦ عاماً) من مدينة غزة، رداً على سؤال حول تمسكه بحق العودة. وقال : «حلمنا بالعودة لا يمكن أن نتنازل عنه.. هذا حلم كل وطني وشريف!!» وتابع: «عندما حلت بنا النكبة كان عمري عاماً واحداً، ولا أذكر تفاصيل قريتنا وطبيعتها، لكن أبي كان دائماً يحدثنا عما حدث، وأنا بدوري أقوم بتكرار حديث أبي، حتى يعيش الأحفاد على أمل العودة».

وقال : «كنا نعيش في بحبوحة من العيش، ولم ينقصنا شيء، وعندما هاجرنا إلى غزة، بدأت معاناتنا، التي لم تنته حتى الآن». ويؤكد : «كثيراً ما أسمع تصريحات من هنا وهناك عن تنازل الفلسطينيين عن حق العودة، ولا أملك إلا أن أهزأ بها، لأن الفلسطيني لا يبيع أحلامه وحقه تحت أي ظرف». وأضاف: »لقد دفع أخي سليم (٢١ عاماً) من عمره في سجون الاحتلال، وما يزال هناك من أجل تحقيق حلم العودة، فكيف نتنازل عن هذا الحق، الذي تعمد بالدم والمعاناة. لا يمثل اللاجئ الكيالي نموذجاً فريداً، بل هذا حال كثير من اللاجئين الفلسطينيين الذين عاشوا النكبة واكتووا بنار اللجوء، إلا أنهم تمسكوا بالعودة ورفضوا كل الإغراءات. ويتجدد حديث اللاجئين عن حق العودة هذه الأيام مع تجدد الحديث عن إحياء فعاليات ذكرى النكبة السادسة والخمسين.

ويقول الحاج أبو كمال الجمل (٧٣ عاماً) من مخيم رفح إنه جمع أبنائه الثمانية قبل أيام عدة في غرفة صغيرة بالمنزل، وأخذ يحدثهم عن أرضهم وأرض أجدادهم، التي اغتصبتها عصابات الهاجاناه عام ١٩٤٨. وأضاف: «قلت لهم إننا كنا نعيش حياة سعيدة هانئة وسط أهلنا وأقاربنا في قرية يبنا عندما جاءت العصابات اليهودية واقتلعتنا من أرضنا وشردتنا». وقال: «طردونا في ليلة سوداء، وأمعنوا فينا قتلاً وتعذيباً وفتكاً بالأطفال والنساء». وبلغ الحاج أبو كمال من العمر (١٧ عاماً) عندما خرج مع أسرته إلى غزة، ولهذا يتذكر بوضوح ما جرى في ذلك اليوم، ويقول: «كنت عائداً من المدرسة وسمعت أن اليهود هاجموا القرى المجاورة ليبنا، فجلسنا في المنزل خائفين». وتابع: «عندما هاجموا القرية قاوم الشبان والمجاهدون العدوان، لكنهم لم يتمكنوا من الصمود طويلاً تحت قصف الطائرات والدبابات، فخرجنا على أمل العودة بعد أيام عدة». وقال: «واصلت الطائرات مهاجمتنا، ونحن نتجه إلى بلدة أسدود، حيث مكثنا عدة أيام قبل أن نواصل الرحيل إلى رفح مشياً على الأقدام، مستعينين بشاطئ البحر كدليل على الطريق». ويؤكد: «كنا نعتقد أن الأمر لن يتعدى أياماً عدة، ونعود، لهذا عشنا في الخيام، إلا أن حياتنا ازدادت سوءاً وبقينا طوال هذه السنوات نحلم بالعودة».

وقال أبو كمال موجهاً حديثه إلى أبنائه: «لا تنسوا الأرض، قريتكم بانتظاركم، قد أموت قبل أن أعود إلى هناك، لكني آمل أن تعودوا أنتم وأبناؤكم، إياكم أن تفرّطوا بالأمانة، وربوا أبنائكم على حب الأرض والقرية». وتحمل الحاجة ظريفة الخالدي (٧٠ عاماً) من قرية كرتية المدمرة عام ١٩٤٨ ذكريات مماثلة، لكنها تحلم بالعودة ولا تنفك في الحديث الدائم عنها وعن الحياة الحرة الكريمة، التي عاشتها أسرتها هناك. وتقول: «عندما تركنا منازلنا وأرضنا ازدادت أوضاعنا سوءاً، واعتقدنا أن حل مشاكلنا يكمن في السماح لنا بالعودة إلى أرضنا». وأضافت: «نحن مستعدون للتنازل عن كل شيء من أجل العودة إلى القرية، التي ما زالت ماثلة في الأذهان». ويقول الحاج أبو العبد الشامي (٦٢ عاماً) من قرية «حتى» المدمرة عام ١٩٤٨: «كنت في المدرسة وأتذكر بوضوح كيف حدثت النكبة، وأشعر بالحزن الشديد، ولهذا أواصل الحلم بالعودة إلى هناك، وكثيراً ما أتحدث إلى أبنائي عن هذا الحق». ويؤكد: «هذه أرض مباركة لا يمكن التفريط بها، ولا يملك أي إنسان الحق في التفريط بها، لأنها أرض وقف إسلامي». الحاج أبو العبد عاش أوقاتاً صعبة في غزة وعمل كثيراً وكافح من أجل تأمين مستقبل أسرته وأبنائه، لكنه على استعداد مثله مثل غيره من اللاجئين من التنازل عن كل شيء مقابل العودة الى حتى قريته الجميلة، كما قال ويقول حسن جبريل رئيس اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم البريج: «في اطار تحضيراتنا لاحياء ذكرى النكبة نقوم بزيارات ميدانية لأماكن التجمعات في المخيم. ونتحدث مع الناس، ونسمع آراءهم، ولا أحد يتصور مدى تمسك اللاجئين بحق العودة الى أراضيهم». واضاف: «من دون مجاملة أو أحاديث مفبركة نؤكد أن كل أجيال اللاجئين في المخيم أكدت تمسكها بحق العودة، وعدم امكان أن يسمحوا لأحد بالتنازل عنها».

وقال: «بعد الوعد، الذي منحه الرئيس الأميركي جورج بوش لرئيس الحكومة الاسرائيلية ارئيل شارون، وطلب من اللاجئين التنازل عن حق العودة، ازدادت مظاهر تمسك اللاجئين بحق العودة». وتابع: «هذا استفز مشاعر اللاجئين وخلق لديهم ردة فعل كبيرة تؤكد انهم متمسكون بحق العودة». وتوقع أن تشهد ذكرى النكبة الـ ٥٦ فعاليات موحدة في كل أماكن تواجد اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، يؤكد خلالها اللاجئون تمسكهم بحق العودة.

وفي معرض تعقيبه على ظاهرة ازدياد تمسك اللاجئين بحق العودة، قال د. يوسف ابراهيم المحاضر في جامعة الأقصى والباحث في قضايا اللاجئين: «قضية اللاجئين هي الوجه الحقيقي للقضية الفلسطينية، ومن دون عودة اللاجئين الى قراهم ومدنهم فستبقى مشكلة اللاجئين قائمة حتى ولو لم يبق سوى طفل صغير في رحم أمه، لان العودة في عقل وتفكير ووجدان كل الفلسطينيين وأملهم منذ أن طردوا وشردوا من أراضيهم عام ١٩٤٨ ولغاية الآن، يورث الأجداد والأباء هذا الحق للأبناء جيلاً بعد جيل». واضاف: «حق العودة مرتبط بالأرض، التي يملكها الفلسطيني، وبشهادة ارض «طابو»، والمثبتة في السجلات البريطانية (والتركية)، التي يحتفظ بها الفلسطينيون حتى اليوم، لهذا لا يمكن لأحد أن يلغيه». وقال: «حق العودة مرتبط بحق الملكية والانتفاع لكل شخص بما يملك، وعيشه على أرضه المملوكة، وحق الملكية لا يزول بالاحتلال أو السيطرة، فلا يجوز انتزاع الملكية والانتفاع بها من دون موافقة صاحبها، علماً أن الاحتلال نفسه غير مشروع في القانون الدولي».

ويؤكد د. ابراهيم «أن اللاجئين ينظرون الى حق العودة على أساس العودة الى ارض الآباء والأجداد المملوكة للفرد أو العائلة أو العشيرة، والأرض المملوكة هي ملك لجميع الورثة المالكين لها، فلا يحق لأحد أن ينيب عنه بالتصرف بالأرض من دون موافقة الجميع». واشار الى أن «حق اللاجئين في العودة الى منازلهم وأملاكهم اكتسب مع حلول عام ١٩٤٨ الصفة القانونية الملزمة، وأعاد قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ تأكيد المبادئ القانونية الدولية، التي كانت ملزمة، التي طلبت من الدول السماح للاجئين بالعودة الى أماكن منشئهم، وحرّمت الطرد الجماعي للأشخاص، خاصة على أسس من التمييز». وقال: «ان انسجام قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ مع القانون الدولي والممارسة الدولية خلال العقود الخمسة الماضية، انما يعزز قيمة هذا القرار باعتبار انه يشكل اطاراً معيارياً لحل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين هذه الأيام».

لن ننسى...

كويكات، قضاء عكا، ١,٢١٨ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

عمقا، قضاء عكا، ١,٤٣٨ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

ولحلمة، قضاء الرملة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء الرملة، ١,٤٩٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الرملة، قضاء الرملة، ١٧,٥٨٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

قولة، قضاء الرملة، ١,١٧٢ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

البرية، قضاء الرملة، ٥٩٢ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

دانيال، قضاء الرملة، ٤٧٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

دير طريف، قضاء الرملة، ٢,٠٣٠ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

خربة الضهيرية، قضاء الرملة، ١١٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

عنّابة، قضاء الرملة، ١,٦٤٧ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

جمزو، قضاء الرملة، ١,٧٥٢ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الكنيّسة، قضاء الرملة، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

اللد، قضاء الرملة، ١٩,٤٤٢ نسمة، هجرت في ١٠ تموز ١٩٤٨.

الجورة، قضاء القدس، ٤٨٧ نسمة، هجرت في ١١ تموز ١٩٤٨.

خربة زكريا، قضاء الرملة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

عجنجول، قضاء الرملة، ١,٤٣٨ نسمة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الحديثة، قضاء الرملة، ٨٨٢ نسمة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

الجورانية، قضاء الرملة، هجرت ١٢ تموز ١٩٤٨.

جنداس قضاء الرملة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

المزيرعة، قضاء الرملة، ١٣٤٦ نسمة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

خرّوبة، قضاء الرملة، ١٩٧ نسمة، هجرت في ١٢ تموز ١٩٤٨.

صوبا، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

صطاف، قضاء القدس، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

خربة اللوز، قضاء القدس، ٥٢٢ نسمة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

عقور، قضاء القدس، ٤٦ نسمة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

راس العين، قضاء الرملة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

مجدل يابا (مجدل الصادق) قضاء الرملة، هجرت في ١٣ تموز ١٩٤٨.

دير أبو سلامة، قضاء الرملة، ٧٠ نسمة، هجرت في ١٤ تموز ١٩٤٨.

المالحة، قضاء القدس، ٢٢٥٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

عين حوض، قضاء حيفا، ٧٥٤ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

بين النكبة، النوع الاجتماعي والذاكرة

دور المرأة اللاجئة في حفظ الهوية والذاكرة

بقلم: ايزابيل همفريز

قد يبدو للبعض طرح أثر النكبة على النوع الاجتماعي (الجندر) عموما والنساء خصوصا وانعكاس ذلك على مجمل النضال المعاصر مسألة عديمة الأهمية أو حتى مثيرة للجدل. «لماذا تريدين تضييع وقتك في طرح اسئلة سوسيولوجية حول النساء، في الوقت الذي يعاني فيه الجميع؟» سألني مدير احدى المنظمات غير الحكومية. ولكن على العكس من ذلك تماما، فإن الخوض في الذاكرة النسوية للنكبة لا تعني باي حال تجاهل معاناة الرجل أو المجتمع على وجه العموم، بل هو محاولة لفهم أعمق وأشمل للنكبة وتداعياتها، من خلال الاصغاء الى أصوات عادة ما يدفعها الصحفيون والمؤرخون الى الخطوط الجانبية.

واذا كان التاريخ نتاج لمخطوطة من يمتلك القوة، وهي الحقيقة الدامغة التي يعيها الفلسطينيون جيدا من خلال تغييب روايتهم لتاريخهم مقابل نفوذ وتسلط الرواية التاريخية الصهيونية التي كانت اكثر قدرة من نظيرتها الفلسطينية على «مخاطبة» المجتمع الدولي في صياغة العام ١٩٤٨، فان سماع صوت القوي في سياق كتابة التاريخ، هو أمر يجب دائما أخذها بعين الاعتبار حين تتم بناء رؤية واقعية للنكبة المستمرة. وطالما بقي الخطر في ان صوت جامعي الرواية الفلسطينية من خلف الخطاب الصهيوني، سيكون هو صوت النخبة؛ نخبة عادة ما تمثل الطبقة الوسطى والعليا، القيادة السياسية، ومتلقي الثقافة والتعليم الغربيين، ونسبة عالية منهم من الذكور.

ان الخوض في الذاكرة النسوية للنكبة لا تعني باي حال تجاهل معاناة الرجل أو المجتمع على وجه العموم، بل هو محاولة لفهم أعمق وأشمل للنكبة وتداعياتها، من خلال الاصغاء الى أصوات عادة ما يدفعها الصحفيون والمؤرخون الى الخطوط الجانبية.

تجلس السيدة آمنة على كرسي منخفض، تضحك من جهاز التسجيل الموضوع أمامها، وتسمح لبناتها وأحفادها بمقاطعتها عبر تجولهم في الغرفة وخارجها. من الشارع الموصل الى بيتها في حي الصفافرة في الناصرة، يمكنك مشاهدة أراضي قرية صفورية حيث عاشت السيدة آمنة سنواتها الأربع عشر الأولى. من هنا، فهي تنتمي الى الجيل الأول، ذلك الجيل الذي عاش النكبة بتجلياتها المختلفة، ويتذكر هول التهجير والحياة ما قبله. في السنوات الاولى من التهجير، هجرت السيدة آمنة الى مخيم عين الحلوة في لبنان، وبقيت فيه الى أن حضر خطيبها وعبر الحدود الى لبنان لاحضارها للعيش في الجليل. ولكنهم لم يتمكنوا من العودة الى صفورية بالطبع.

«ما الحاجة الى جهاز التسجيل؟» سألت السيدة آمنة. وقال حفيدها أنه يحاول اقناع جدته بالحديث الى الناس حول ما تتذكره منذ سنوات، ولكنها رفضت مدعية انها «لا تملك شيء جدير بالحديث عنه حول هذا الموضوع».

ان نسبة النساء من الجيل الأول اللواتي نشطن في مجال الذاكرة هي محدودة. في وقت كان رجال الجيل الاول هم من ينشطون في النضال ويتوجهون الى السلطات الاسرائيلية من أجل أن يسمح لهم بزيارة المقابر والمساجد والكنائس في قراهم الأصلية. رجال الجيل الأول هم من نظموا اللجان الشعبية، وأقاموا الفعاليات الشعبية ذات الصلة بالذاكرة والمسيرات والمهرجانات وغيره. ولكن وبالرغم من ذلك، فان نساء الجيل الاول هم من ألقي على عاتقهن منذ أيام التهجير والاقتلاع الاولى دور الحفاظ على الذاكرة والهوية وواقع القرية ضمن الفضاء المحلي بالرغم من الغربة والانقطاع المادي عن الأرض والمكان.

وتعود أصول الغالبية المطلقة من المهجرين الفلسطينيين الذين لا يزالون يعيشون في الجليل الى أصول ريفية قروية. اعتمد اقتصادهم في مرحلة ما قبل النكبة الى حد كبير على زراعة وفلاحة أراضي القرية ومحيطها، اقتصاد يوفر لهم نوع من الاكتفاء الذاتي وحتى الاستقلالية من الحكمين العثماني والبريطاني، من خلال العمل مع الارض والتي امتد الى أجيال كانت طقوس العمل تشمل الرجال والنساء والأطفال والشبان كل له دوره المحدد في الأرض والموسم. وكان للنساء الفلسطينيات الدور الرئيس في فلاحة الأراضي جنبا الى جنب مع الرجل، ومع ذلك، فقد حافظت المرأة الفلسطينية على دورها في تربية الأطفال وتنظيم شؤون البيت، وهو ما كان دورا حصريا لها لم يشاركها الرجل فيه.

وفي الوقت الذي اضحى فيه الفلسطينيون الذين هجروا قسرا عن بيوتهم في الجليل قوة عمل مأجورة رخيصة في أسواق الصناعات اليهودية، فقد كان الرجال الذين اعتمدوا على الأرض وفلاحتها كمرجعية لهويتهم أيضا كانوا عاجزين عن نقل مهاراتهم في الزراعة الى الاجيال الجديدة، التي عملت في غالبيتها أيضا كقوة عمل مأجورة في المصانع. وفي نفس الوقت، فقد حافظت النساء على الهوية والذاكرة للقرية ضمن الفضاء المتاح. في الوقت الذي كانت تحدثنا فيه السيدة آمنة عن حياتها في قرية صفورية، كانت بناتها تقاطعهنا بتذكيرهن لها عن حكايات من طفولة الوالدة في صفورية، اضافة الى ما تعلمنه منها من تحضير للطعام، والاغاني الشعبية وغيرها. لقد نجحت السيدة آمنة ضمن حدود جدران بيتها الخاص في تعليم بناتها ما تعلمته من والدتها قبل زمن في قرية صفورية.

وتؤثر العبر والدروس من ذاكرة الطفولة والقصص التي ترويها الامهات على الطريق الذي يختاره الجيل الجديد اللاحق، ويرتبط ارتباطا مباشرا في نضالاتهم. «جدتي الاخرى تحدثني ايضا عن صفورية، وكانت هي التي رافقت تطور أفكاري المبكرة وأحلامي عن القرية». عقب زياد، حفيد السيدة آمنة، وهو من الجيل الثالث. «لقد قالت لي انها لا تستطيع ابدا زيارة أراضي القرية (صفورية)، لانها ان فعلت ذلك فستموت هناك». وزياد هو أحد النشطاء في جمعية صفورية، حيث يقوم مع رفاقه بتنظيم المهرجانات، واعداد الأفلام عن موقع القرية، وبجمع مواد ارشيفية لضمان صفورية باقية. وبالرغم من حقيقة انه لم يعرف صفورية ماديا، فمن الواضح أثر كلمات جداته على شخصيته الوطنية والتي خلقت ذاكرة راسخة لقرية لا تزال تعيش في فكره.

في ذات الوقت، فان فتحية، ابنة السيدة آمنة ووالدة زياد، قد عملت على الحفاظ على حياة صفورية في «الشتات القريب»، اذ تشارك أيضا في نضال أوسع واشمل من أجل حقوق اللاجئين. لقد كانت المرة الاولى التي رأيتها فيها قبل سنوات عدة، عندما كانت تحمل ميكريفون في مقدمة حافلة تقل نساء يهوديات في زيارة خاصة الى قرية صفورية. بالنسبة لها، فان هذا هو الطريق الاساسي لنضالها الخاص، مرافقة وفود نساء يهوديات اسرائيليات لزيارة قريتها الاصلية، كنشاط يهدف الى رفع مستوى الوعي الاسرائيلي لحجم الدمار والظلم التي قام على عليه مجتمعهن.

السيدتان آمنة وفتحية، هما رمز للاختلاف بين جيلين من النساء. ففي الوقت الذي حافظت فيه نساء الجيل الاول على الذاكرة حية ضمن حدود البيت، فان بناتهن وحفيداتهن كن راغبات في نقل قصص أمهاتهن الى المحيط الخارجي عن طريق الحملات الجماهيرية. وفيما يبقى صحيحا ان أعدادا أكبر من الرجال منها لدى النساء الذين ينشطون في هذا المجال، ولكن هنالك نسبة أعلى من نساء الأجيال الجديدة اللواتي يخضن هذا المجال.

لم تبلغ السيدة ام محمد سن العاشرة عندما أجبرت على الرحيل من حي الحليصة في حيفا تحت وقع زخات الرصاص اليهودية. وبخلاف السيدة آمنة وأخريات ممن لجأن لجوء جماعيا مع لاجئين آخرين، فقد قصدت عائلة أم محمد بيت الأب في قرية سولم القريبة من مدينة العفولة اليهودية. في هذه القرية، كانت عائلة السيدة أم محمد هي العائلة اللاجئة الوحيدة. وكطفلة، فقد أخبرتها والدتها عدم الحديث مطلقا الى العامة عما حدث، نتيجة الخوف من ان شيئا من هذا القبيل قد يحدث مرة أخرى. وقد احتاجت أم محمد الى عقود ترعرع خلالها أحفاها ليصبحوا شبانا حتى بدأت بالحديث عن تجربتها في النكبة.

ان نساء الجيل الاول هم من ألقي على عاتقهن منذ أيام التهجير والاقتلاع الاولى دور الحفاظ على الذاكرة والهوية وواقع القرية ضمن حدود المنفى بالرغم من الغربة والانقطاع المادي عن الأرض والمكان.

«ليس لدي أي فكرة عن خوف أمي». تقول ابنتها لينا، «لماذا لا تخبرنا؟». وفي الحقيقة، فان «الخوف» شكل الوسيلة الأنجع للتعامل مع جموع الفلسطينيبن الباقين في الجليل، والذين تحولوا من أغلبية الى أقلية في غضون اسابيع، ووضعوا تحت الحكم العسكري الاسرائيلي، بالاضافة الى عدد آخر من آليات السيطرة التي اتبعتها المؤسسة الاسرائيلية. لا أحد منهم كان يعرف ما يخبئه المستقبل، وأية معاناة جديدة كانت تنتظره «وراء الجدار». وبعد سنوات من الصمت، شاركت السيدة ام محمد بنشاطات نسوية، وقررت اخبار روايتها الى كل من يريد الاصغاء. «كنت سأجلس في هذه اللقاءات»، تقول، «والنساء اليهوديات يخبرونني عن معاناتهن التي لحقت بهن في أوروبا». «يبدو انهم لا يملكون أية فكرة حول ما حدث لهن بعد، فقد قدموا الى هنا الى أرضي وأجبروا الفلسطينيين على مواجهة نفس الابعاد اللواتي عانوه» .

في السنوات الأخيرة فان أعداد كبيرة من التركيز من كلا النشطاء والاكاديميين على اهمية التاريخ الشفوي، والذي قاد الى رفع الاهتمام في الجوانب الحياتية، ومنها الأصوات النسائية. عدد من المثقفين مثل روزماري صايغ وجولي بيتي وآخرون ركزوا بصورة خاصة على تجربة النساء الفلسطينيات في الشتات، والطرق التي ساهمت فيها النساء في رفع ذاكرة النكبة والحفاظ على الهوية الفلسطينية.

أخيرا، فقد ساهمت اللاجئات الفلسطينيات من الاجيال المختلفة بصورة مختلفة، ليس فقط في حفظ ذاكرة القرية المهدمة وتجربة اللجوء والنكبة، ولكن أيضا في نضال العودة على طريق تحقيق العدل من اجل مستقبل افضل للأجيال اللاحقة ■.

ايزابيل همفريز هي باحثة، ومرشحة لنيل شهادة الدكتوراة من كلية سانت ماري، جامعة سري، لندن. تبحث في موضوع الهوية والذاكرة بين اوساط المهجرين الفلسطينيين في الداخل.

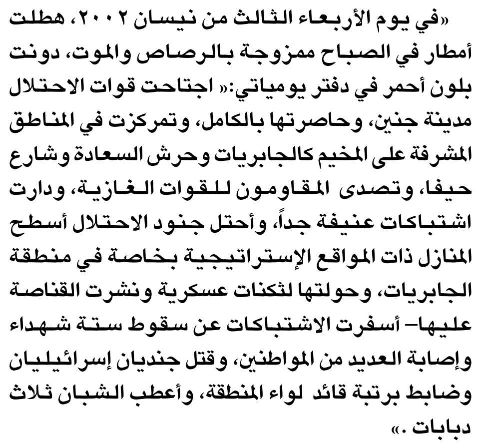


مساهمة الفنان ناصر الجعفري

«وثّقت يوميات اجتياح مخيمها»

ريم: ذاكرة صغيرة تستعصي على النسيان

بقلم: عبد الباسط خلف



«في يوم الأربعاء الثالث من نيسان ٢٠٠٢، هطلت أمطار في الصباح ممزوجة بالرصاص والموت، دونت بلون أحمر في دفتر يومياتي:« اجتاحت قوات الاحتلال مدينة جنين، وحاصرتها بالكامل، وتمركزت في المناطق المشرفة على المخيم كالجابريات وحرش السعادة وشارع حيفا، وتصدى المقاومون للقوات الغازية، ودارت اشتباكات عنيفة جداً، وأحتل جنود الاحتلال أسطح المنازل ذات المواقع الإستراتيجية بخاصة في منطقة الجابريات، وحولتها لثكنات عسكرية ونشرت القناصة عليها– أسفرت الاشتباكات عن سقوط ستة شهداء وإصابة العديد من المواطنين، وقتل جنديان إسرائيليان وضابط برتبة قائد لواء المنطقة، وأعطب الشبان ثلاث دبابات .»

بهذه السطور الذي يظن المرء أنها من كتاب يوثق موسم القتل وإعادة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية شرعت ريم جمال قبل سنتين من اليوم في توثيق حكاية الموت والدم الذي حلق في أفق وطنها ومخيمها. لم يكن عمرها في ذلك اليوم سوى خمسة عشر عاماً.

تقلب الصفحة وتصل لليوم التالي (الخميس، الرابع من نيسان) وتقرأ ما كتبت: «استمرت الاشتباكات بين المدافعين عن المخيم وقوات الاحتلال ودارت اشتباكات عنيفة جداً، وأفشلت المقاومة محاولة جديدة لاقتحامه.. أسفرت المواجهات عن سقوط ثلاثة شهداء، وقتل جنديان وجرح ثلاثة آخرين حسب مصادر المقاومة».

تنتقل إلى الخامس من نيسان الذي لا زال يطرق «جدران ذاكرتها» إذ دونت استمرار المواجهات وفشل اقتحام المخيم، ونصب كمين لجنود الاحتلال بزرع متفجرات على أبواب أحد المنازل التي كانوا يتحصنون بها، قتل جنديان وأصيب مثلهما حسب المصادر الإسرائيلية أما الشبان فتحدثوا عن عدد أكبر من ذلك .

وثقت ريم في السادس من نيسان:«استطاعت قوات الاحتلال بآلياتها ودباباتها وطائراتها وبعد مواجهات عنيفة الدخول إلى المخيم من جهته الشرقية، وهدمت الجرافات العديد من المنازل ووصلت إلي ساحة مسجد الأنصار، وتمركز الجنود فيه وحولوه لثكنة عسكرية ودارت اشتباكات عنيفة في تلك المنطقة، قتل خلالها رقيبان وعريف وجرح أربعة جنود بحسب المصادر الإسرائيلية.»

تصل إلى السابع من نيسان لتروي ما حدث:« داهم الجيش المنازل في المنطقة الشرقية، وطرد بعض العائلات من بيوتها وهدمها، وأحتجز المواطنون في غرف ضيقة واستخدموا دروعاً بشرية أيضاً– تمركزت المواجهات في الحي الشرقي بين حارة الدمج والحواشين، وأصيب جندي إسرائيلي بجروح خطيرة. وطلبت قوات الاحتلال عبر مكبرات الصوت من المقاومين الاستسلام، إلا أنهم رفضوا ذلك، وطالبوا الرجال من سن ١٤ إلى ٦٠ بالخروج من منازلهم والتجمع في ساحة أمام المخيم، وقصفت طائرات الأباتشي المنازل عشوائياً، وكانوا يطلقون الصواريخ على أي مكان يشكون أن فيه مقاومين، واستطاعوا التوغل أكثر فأكثر في المخيم بواسطة الطائرات، و أحدثوا فتحات بين البيوت.»

كانت ريم تكتب كل ما يصلها بعد التأكد من صحته عبر أكثر من مصدر، وراحت تستعين بضوء قنديل صغير بعد أن غرق المخيم في الظلام والدم، وتملكها الخوف على قلمها الذي قدمه لها خالها عز الدين.

في نظرة خاطفة على يومياتها، يمكن أيضاً قراءة سطور خطت باللون الأزرق تتحدث عن مدن الضفة ومجرياتها، وبخاصة مجازر نابلس و حصار كنيسة المهد وما عصف برام الله.

تقول في توثيقها للثامن من نيسان: «قتل جنديان وجرح خمسة (الساعة الخامسة صباحاً)، في اشتباكات عنيفة، وقالت المصادر الإسرائيلية إن هناك ٥٠ شهيداً سقطوا منذ اجتياح المخيم، أما المصادر الفلسطينية فقد قالت أن الشهداء والجرحى في الأزقة بالمئات، وأن المحتلين يمنعون سيارات الإسعاف من الدخول، وحذر مسؤولون فلسطينيون من أن هناك مجزرة ارتكبت بحق المدنيين الذين قصفوا بالصواريخ وهم داخل بيوتهم».



الثلاثاء «الكبير»

وتستأنف ريم: «في يوم الثلاثاء الكبير ، التاسع من نيسان، قتل أربعة عشر جندياً إسرائيليا وجرح العشرات في كمين نصبه الشبان في المخيم، إذ فجروا العبوات الناسفة التي كانت مزروعة في المنطقة التي يقفون بها، وبعد إطلاق النار بصورة عشوائية على الجنود الذين لم يصابوا جراء الانفجار، وقالت المصادر الفلسطينية إن القتلى والجرحى أكثر بكثير، وطلب الجيش بوقف إطلاق النار لنقل القتلى والجرحى. وبعد ذلك هدمت الجرافات المزيد من البيوت، وقصفت الطائرات المخيم من جديد. وقالت مصادر فلسطينية أن الشهداء منتشرون في أماكن مختلفة من المخيم بعد منع سيارات الإسعاف من دخوله».

بعدها لخصت ريم مجريات العاشر من نيسان بالقول: »تابعت قوات الاحتلال هدم المزيد من المنازل، وطردت العائلات من بيوتها واقتادت الشبان إلى جهة غير معلومة، وقالت إسرائيل إن العشرات من المقاتلين سلموا أنفسهم بعد نفاذ ذخيرتهم، وأعدم قائد المقاومة الملقب بأبي جندل. وقال المحتلون أنهم عثروا على جثة قائد حركة الجهاد الإسلامي محمود طوالبة مع مجموعة من المسلحين تحت الركام. في اليوم التالي، ارتفعت درجات الحرارة، واستمرت قوات الاحتلال بهدم العديد من المنازل، وقالت أن العشرات من المقاتلين لا زالوا متحصنين في هذه البيوت..

أسدلت ريم الستار على اليوم الأخير، الثاني عشر من نيسان، بالقول: «قالت مصادر إسرائيلية أن أحد قادة الجهاد الإسلامي (علي الصفوري) وزميله (ثابت مرداوي) وقائد كتائب الأقصى (جمال حويل) سلموا أنفسهم بعد نفاذ ذخيرتهم..»

وتسترسل: «بعد نهاية المجزرة لم أوثق شيئاً، وصار الصحافيون الأجانب ينهالون عليَّ بأسئلتهم، سألها الياباني والفرنسي والإيطالي والأمريكي الأسئلة ذاتها تقريباً التي وجهتها لها صحافية إنجليزية من هيئة الإذاعة البريطانية.»

أحــلام

تضيف ريم: «أعتقد أن التوثيق مهم جداً في حياتنا، وهو الأمر الذي نغفل عنه باستمرار». وتوزع أحلامها تارة على دراسة القانون للدفاع عن قضية شعبها، ولعلم النفس كي تتعرف لعلاج شاف من الصدمات النفسية التي سببها الاحتلال لأبناء جيلها ولٍغيرهم، وينصحها آخرون بدراسة الإعلام كونها تمتلك حساً مرهفاً في نقل مجريات ما يحدث حولها بموضوعية واحتراف مقارنة بعمرها، وهو الأمر الذي بدأت تفكر به بجدية.

طالعت عدة مؤلفات حول مجزرة صبرا وشاتيلا، وملف أسرى الحرية، وعدة مجلات تهتم بالقضية الفلسطينية وباللاجئين كون والدها خرج إلى الحياة في بلدة الكفرين القريبة من أم الفحم، التي دمرت وأكره عُشاقها على الرحيل منها ... دونت ريم أيضاً لحظات قتل ابنة خالها ماريا، وكيف دفنت في شارع مجاور لمستشفى جنين مع أربعة من الشبان، قبل أن يعاد نقل جثثهم لمقبرة المخيم..

احتل وجهها الأسمر علامات كثيرة كلها توحي بأن هناك حكاية مغايرة تربطها بنيسان الدم، أو الشهر الذي حمل لمخيمها الموت والدمار.

في الثلاثين من آذار، وبينما كان الفلسطينيون منشغلين بيوم الأرض، خرجت ريم إلى الحياة في العام ذاته الذي شهد ميلاد الانتفاضة العام ١٩٨٧.

وقبل أيام من «الزلزال» الذي ضرب مخيم جنين، احتفلت ريم بيوم ميلادها الخامس عشر، خالها عز الدين أبو سرية الذي فقد صغيرته ماريا عشية آذار ٢٠٠٢، حينما تسلل إليها رصاص أعمى بينما كانت منشغلة في اللهو داخل غرفة نومها، قرر في ذكرى ميلاد ريم، منحها هدية ذات معنى.

لم تكن الهدية سوى قلماً أنيقاً، جاء لتشجيعها على ممارسة هوايتها في الكتابة وتوثيق ما يقتحم أذنيها، وهو ذاته الذي لم تستطع الوصول إليه لتسجيل يوميات العدوان والمجزرة عام ٢٠٠٢...

ريم الابنة الوحيدة والبكر لعائلة جمال محمد أبو صالح ذات الأبناء الأربعة ناصر ومحمد وعامر والصغير أحمد (٥ سنوات)، الأب فقد عمله في الخليج العربي في مجال الإنشاءات، فيما الأم عايشة أبو سرية تدرس الإنجليزية التي تقول: «اكتشفنا شغف ابنتنا بالكتابة والمطالعة وتدوين كل ما تسمعه». «لقد شجعني اهتمام عمي بتدوين يوميات الانتفاضة الأولى ورحت أقلد أسلوبه» هكذا أضافت ريم .

توثيق بالوراثة..

يروي والدها: «ربما يكون اهتمام ريم قد أبصر النور بالتوارث، إذ اعتدتُ إبان الغزو الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، وقبل زواجي وأنا أعمل في الإمارات العربية، على توثيق الأحداث في كراس يومياتي الذي افتقدته، وتمكنت من التعرف إلى أحياء بيروت، ووثقت كل مجريات الحرب، حتى أعداد المقاومين الفلسطينيين الذين أجبروا على الخروج من لبنان كنت أهتم بتدوين أعدادهم..»

خرجت ريم وعائلتها عشية مجزرة العام ٢٠٠٢، إلى بيت عمها بعد أربعة أيام من المجزرة، واحتجزوا في غرفة واحدة، كانوا ٢٤ إنساناً لقّهم الرعب وأصوات القذائف، وكان العشرات من جنود الاحتلال قريبين منهم. شرعت وفي ظروف قاسية بتدوين كل ما يتسلل إلى مسامعها، اهتمت بالتفاصيل الصغيرة، وبأسلوب يقترب من الصحافة، أشارت إلى ما يجري في محيطها ووطنها أيضاً، واعتمدت عدة مصادر لذلك: ما تيسر من وسائل إعلام مسموعة، الجيران أحياناً، المقاومون في بداية المعركة، بالرغم من أن نحو خمسين جندياً احتلوا منزل عائلتها، وبقوا فيه حتى اليوم الأخير للمجزرة..

في دفتر يومياتها الشاهد على ما حدث ببراءة وعفوية، تسدل الحديث بالقول : «إنها كتبت لنفسها في المقام الأول، ولم تهدف النشر، وأحاطت يومياتها بسرية عالية، ورفضت اطلاع زميلتها فاطمة على خصوصيتها، وبالكاد سمحت لجيش الصحافيين الأجانب الذين تقاطروا لمنزلها القريب من روضة البراءة للأطفال التي تسلل إليها بعضا من الدمار بمقابلتها.» ■

عبد الباسط خلف هو صحافي وكاتب يقيم في جنين، ويعمل في وزارة الاعلام. يكتب خلف عبر عدة منابر محلية متخصصة في المرأة، والمجتمع، والتنمية والبيئة.



بيت شنّة، قضاء الرملة، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

بير معين، قضاء الرملة، ٥٩٢ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

البرج، قضاء الرملة، ٥٥٧ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

خربة البويرة، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الدامون، قضاء عكا، ١٥٢٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

معار، قضاء عكا، ٨٩٣ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

الرويس، قضاء حيفا، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

المزار، قضاء حيفا، ٢٤٤ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

المجيدل، قضاء الناصرة، ٢٢٠٤ نسمة هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

معلول، قضاء الناصرة، ٨٠٠ نسمة، هجرت في ١٥ تموز ١٩٤٨.

صفورية، قضاء الناصرة، ٥٠٢٣ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

الطيرة، قضاء حيفا، ٦١١٣ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

شفا عمرو، قضاء حيفا، ٤٢١١ نسمة، هجرجت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

الصرفند، قضاء حيفا، ٣٣٦ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

كفر لام، قضاء حيفا، ٣٩٤ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

حطين، قضاء طبريا، ١٣٨٠ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

نمرين، قضاء طبريا، ٣٧١ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

طبرية، قضاء طبريا، ٢٧٢٦ نسمة، هجرت في ١٦ تموز ١٩٤٨.

زيتا، قضاء الخليل، ٣٨٣ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

كرتّيا، قضاء غزة، ١٥٨٩ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

جسير، قضاء غزة، ١٣٦٩ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

حتّا، قضاء غزة، ١١٢٥ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

دير عمرو، قضاء القدس، ١٢ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

كسلا، قضاء القدس، ٣٢٥ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

خربة اسم الله، قضاء القدس، ٢٣ نسمة، هجرت في ١٧ تموز ١٩٤٨.

صرعة، قضاء القدس، ٣٩٤ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عسلين، قضاء القدس، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

إشوع، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

دير رافات، قضاء القدس، ٤٩٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عين كارم، قضاء القدس، ٣٦٨٩ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عرتوف، قضاء القدس، ٤٠٦ نسمة، هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

ذاكـــــرة

بقلم: سلمان ناطور

١ –

ولدت بعد حرب ١٩٤٨.
دخلت المدرسة يوم حرب السويس.
انهيت الثانوية في حرب حزيران.
تزوجت في حرب اكتوبر.
ولد طفلي في حرب لبنان ومات ابي في حرب الخلج.
حفيدتي سلمى ولدت في الحرب التي ما زالت مشتعلة.

٢–

أبو صلاح ، ما بيحب يحكي عالوطنية بس ما في مظاهرة فلتت منه.
بيقول:
شوف! أول مظاهرة اشتركت فيها كنت شبيب أول طلعتي. المظاهرة كانت في حيفا بدت من ، عمود فيصل وبعدين لجامع الاستقلال وبعدين لشارع الكنائس وبعدين لساحة الحناطير وبعدين لشارع الملوك لحد باب الميناء. القيادة مشيت في الأول، هالعبي والبدلات والطرابيش وهي تصيح فليسقط وعد بلفور، والناس وراهن ماشية مثل النهر، رافعين روسهم ويطلعوا على الواقفين عالسطوح والبلاكين، ويصيحوا: فليسقط واحد من فوق.
وبعدين هيك انتصرنا.
الله يعينا عالصدق

٣–

أبو صلاح:
شوف: يوم كنت ماشي في سوق الناصرة، شفت خواجة تاجر بقر من اصل روماني. سالته:
منين انت يا ادون بيرنباوم؟
تطلع فيي من فوق مناخيره وجاوب بلهجة مكسرة:
انا من صفورية، وانت من فين؟
ابو صلاح ما حطها واطية. جاوبته على المحل:
انا من رومانيا.
استغرب الخواجة وقال لي: معقول؟
شوف. اذا كان معقول الآدون بيرنباوم صفوري، ليش مش معقول يكون الآدون ابو صلاح روماني؟
الله يعينا عالصدق

٤–

في غمرة احداث اليوم تختفي تلك القرى التي كانت مئذنتها تعانق السحب ورؤوس كنائسها تشمخ وعلى تراب الزقاق العتيق يلهو اطفال صغار ولدوا في اقرت مثلا او في جبع وترعرعوا لاجئين في براكية خشب وان ابتسم لهم الحظ كبروا في غرفة صغيرة في وادي النسناس وفي قلوبهم شوق يشدهم للعودة الى الازقة الترابية التي كانت تلطخ ثيابهم.

نتذكر او لا نتذكر، نحلم او لا نحلم، سنعود او لا نعود، فعلى لسان الشيخ، وفي كتب التاريخ، في الذاكرة الاكبر، تظل عشرات القرى تنتظر عودة ابنائها وتظل الذاكرة.
تظل الذاكرة تحمل صورة حية عن عرس الست وردية ، وعن زفة جمال الصالح، وعن طوشه البيادر، وعن الجنازة اللي حضروها اهل الشرق والغرب، وعن عين المي، وعن المراح وعجال البقر.

قلنا: يا شيخ، بعد عمر طويل شو راح تترك لنا؟
ولا شيء
ولا شيء؟
يمكن حكاية بلد
بتظل قرية عامرة في القلب
قرية مزهزهة برجالها ونسوانها واطفالها
بعمرانها واشجارها
بتضحك لقرص الشمس
وما بتنتسا.

٥–

اين تعلم هذا الطفل الذي تجاوز العاشرة فقط وتوقف مع دولاب الزمن؟
كانت المدرسة مؤلفة من اربع غرف وامامها ساحة وشجرة صنوبر، يبدا النهار بالتحية الصباحية التي يقرأها المدير حسين الدسوقي. مدرسة عادية في قرية عادية لا يميزها سوى تينة ابو صلاح، وهي ما زالت منتصبة وتعطي، وهي تبعث بسلامتها الى الآهل والاقارب في عين الحلوة وفي كل المخيمات، الى حسين الياسين وعوض القاسم واحمد العلي عباس وسلمان وعلي وابراهيم احمد الموسى وحسن المحمد وابنه الآستاذ عبد المنعم حسن المحمد وعبد الرحمن الفارس وعبد الحليم ومصطفى وخالد الذياب وحسن الحجي، وهي ترسل سلامتها ايضا الى الاخ مفلح الحسن وتقول له انه شقيقتها التوته اللي زرعها في برميل اطلقت وصارت اليوم شجرة كبيرة وهي تسلم على أبو ذيب عيسى الآحمد وتبلغه انه شجرة النخل في باب داره حرقوها، الله العليم لما قوسوا على ناجي.
من يملك صورة لهذه القرية التي تدعى الشجرة؟

٦–

عندما كنت طفلا صغيرا، اعتدت قبل النوم على وضع رأسي في حضن جدتي، لتحكي لي قصة.
دائما كنت اغمض عيني قبل ان تنهي قصتها، فترفع رأسي عن حضنها وتضعه على الوسادة.
كانت تجيد قص الحكايات القصيرة وتسترسل حين يكون الهدف نتويمي فقط، ولكن اذا لم اغمض عيني بعد محاولات تنويمية عديدة كانت تقطع القصة وتقول: كل القصة وما فيها..
وتشرح المغزى ثم تدغدغني وهي تقول وأنا اضحك: هاي حكايتي حكيتها وفي نص عبك حطيتها.
عندما كبرت وصرت أقرا القصص بنفسي، صرت أسأل عن المغزى واحاول ان الخصها على طريقة جدتي ب «كل القصة وما فيها» واكتشفت فيما بعد ان الحياة كلها قائمة على كل القصة وما فيها.
ستي هاي اللي حكيتلكم عنها، كان عندها خزانة صغيرة مقفلة طول الوقت وما حدا تجرأ يفتحها، حتى هي ما فتحتها وكانت تقول لنا انها مش راح تنفتح الا في يوم القيامة.
لما كان عمري خمس سنين حاولت افتحها، مسكتني، بس ما ضربتني على ايدي ولا وبختني قالت لي: اسمع يا ستي ، دير بالك تفتحها، واذا صرت كاسرها، البيت راح يهبط علينا.
–شوفيها الخزانة ؟
هاي الخزانة ليوم القيامة وفيها الله، سبحانه وتعالى، بيسجل كل اعمالنا المليحة والعاطلة.
–وين المفتاح؟
في مصر! في يوم الآخرة راح ييجو الآنبياء من الشرق وياخذونا معهم لمصر علشان نحاسب، راح تتعطل الطائرات والسيارات والسفن ونقطعها مشي ونحمل الخزانة على ظهورنا وهناك بييجي ملاك أبيض وبيفتح لنا الخزانة واللي بترجح حسناته على سيئاته بيروح للجنة واللي بتغلب سيئاته بيروح مع ابليس خزى ولتعن.
بعدها ما اتجرأت افتح الخزانة، ولا قرب منها، كنت طلع فيها قبل النوم وأرجع نهاري واسأل حالي شو عملت اليوم؟
كبرت وصار عمري ١٨ سنة وما قربت عالخزانة وما حدا فتحها.
في يوم كنت قاعد في البيت والا شخص بينادي علي جدي.
شيخ غريب ، شفته لآول مرة في حياتي، لابس قمباز أبيض وحطة بيضا ولحيته بيضا جدي عبطه ومسك ايده وفوته عالغرفة وهو يأشر له عالخزانة وستي مشيت وراه وهي تتمتم.
أنا تمسمرت محلي من الخوف، اجا على بالي صيح: قامت القيامة، اجا الملاك الآبيض.
انخرست لما شفت الشيخ مد ايده على جيبته وسحب مفتاح صغير وقدم عالخزانة وفتحها ومد ايده جواتها وطلع كل شي فيها.
كانت ملانه أواعي فلشها على الارض وطلع منها صرة وفتحها وسحب قلادة وورقة كبيرة.
–هاي القلادة لآم محمد جبت لها اياها هدية يوم عرسنا راح اخذها وأترك لكم الخزانة وكل شي فيها.
بات ابو محمد هذيك الليلة عند جدي وثاني يوم رجع لمخيم جنين ابو محمد من عين غزال القريبة من بلدنا، عام ٤٨ شرد مع اهلها.
حمل الخزانة على ظهره ولم يقدر على حملها اكثر فتركها امانة عند جدي، صديقه من ايام تركيا تركها مقفلة وحمل مفتاحها وعاد اليها بعد عشرين عاما فقط لياخذ القلادة والكوشان ولينسف خرافات جدتي.
ذهب الى مخيم جنين ولم يعد.

٧–

عبد الحسن كان قبضاي وعجز الانجليز. قرروا يصفوه.
يوم طوقوا البلد وأمروا الرجال والشباب يتجمعوا في الساحة والنسوان والآطفال يبقوا في البيوت، الطقس كان حامي والشمس بتقلي العصفور. نقعونا في الساحة من الصبح للظهر والكابتن شيفر قال: بدي عبد الحسن من بينكم. قلنا لبعض، لو منموت مش راح نعترف عن عبد الحسن. حتى لو بقينا شهر على رجلينا في الحم والعطش والجوع، لو قتلونا واحد واحد مش راح نقول مين عبد الحسن، وصمدنا.
الظهر شفنا ختيارة حاملة صرة وقربة مي وجاي للساحة، وقفها الكابتن وسألها: لوين يا عجوز؟
قالت: ابني من الصبح في الشمس، لا أكل ولا شرب، حاملة مي وخبز لابني.
مين ابنك؟ سالها الكابتن.
– هذاك هو، واقف مع الشباب، عبد الحسن القبضاي، لا أكل ولا شرب
– قال لها ابن الحرام: روحي أعطيه!
ومشيت بين الرجال والكل يهمس لها: ارجعي! ارجعي! لكن لا حياة لمن تنادي، ما كانت شايفه حدا الا ابنها. قبل ما تناوله الصرة، الكابتن حط ايده عليه وسحبه من بينا، سحب فرد وقوسه ثلاث رصاصات في راسه، وقال لنا روحوا ادفنوه.
قسم كبير من الناس صرخ في وحهها وقال: انت السبب في قتل ابنك، انت قتلتيه!
وهي صارت تشهق وتصيح:
هذا ابني حبيبي، جبت له أسقيه، عطشت يما، جعت يما؟
وأمضت ما تبقى من حياتها حاملة صرة فيها ثياب عبد الحسن وقربة ماء وهي تلف من بلد الى بلد لا تنطق الا بجملة واحدة:
يما يا حبيبي، مين قتل عبد الحسن؟

٨–

أبو صلاح:
في بلدنا كان ضابط انجليزي، كل ما طق على باله، يطلع الناس من بيوتها ويجمعهم في ساحة البلد، ساعة، ساعتين وبعدين يأمرهم يرجعوا لبيوتهم
قلت لحالي: والله لاربيه.
يوم امر الناس تتجمع في الساحة، ابو صلاح طلع عالسدة وقعد، قال لي الضابط: كم أن ! كم أنcome on.come on here!
قلت له : كم أن انت ! انا مكرسح وما باقدر انزل، اسا باوقع وبينكسر ظهري، قرب الضابط عالحيط وسحسلت حالي ونزلت على كتافه ومشي فيي للساحة.
صرا اصيح على ملات صوتي: يا اهل البلد والله ركبناهم زي الحمير، ركبنا بريطانيا العظمى.
الناس صارت تزقف وتهتف، والضابط مكيف على حاله، تطلعت والا جندي مصوب عليي البارودة، صرت صيح: نزلني يا خواجة، وانت نزل باروودتك، الجندي قدم لعندي واعطاني بكيت دخان، وقال لي خذ هذا اجارك.
فتحت البكيت لقيته فاضي،جعلكته ورجعت له اياه، وقلت له: بكيتك فاضي يا مستر.
الجندي قال: وكلامك فاضي.



٩–

لعنة الزعتر لاحقتنا ولاحقتهم وين من كان.
يوم قالت لي ام صلاح خذني عالزعتر ركبنا الحمار وطلعنا عالوعر لقطنا من هالموجود وحطينا في الخرج. شوي ولا جاي علينا جيب ؟أحضر تبع شروموت هطيبع ونزل منه واحد وصاح: عتصور عتصور عتصور (يعني وقف وقف). ضربنا بريك عالحمار وعتصرنا.
ابن الحرام صار يصيح علينا: ممنوع زعتر. ممنوع مرامية. ممنوع زوفا.
يا خواجة هذا مليح للمعدة وهذا للآعصاب وهذا لوجع الراس، شو فيها جايبين شوي للبيت.
لا، انت بيخرب طبيعة.
انا بيخرب طبيعة؟
اخذ كل شيء لقطناه، اخذوني عالمحكمة ودفعوني الفين شيكل. بعد سنة شفت صورته في الجريدة فاتح مصنع للزعتر والمرامية، وبيقول هذا مليح للمعدة وهذا للاعصاب وهذا لوجع الراس.
انا بيخرب طبيعة؟
أنا؟

١١–

تخونني الذاكرة وأفقدها يوما بعد يوم، وقد يأتي يوم أسود فأجد نفسي بلا ذاكرة، مجرد جسد يتحرك الى لا مكان، أهيم في الشوارع والغابات الى أن يعثر علي صياد كان يوما رفيق طفولة، فأخذ الحياة على علاتها واستقى منها فرحها فصان ذاكرته، ويمسك بيدي، أنا الذي ناطح طواحين الهوا ففقد ذاكرته وصار لا شيء، تماما لا شيء، وياخذني الى البيت الذي ولدت فيه ويسلمني الى اهلي، ويعود هو الى اهله ليحدثهم عن شيخ فقد ذاكرته ويقول متفاخرا أمامهم: لولاي لأكلته الضباع.
ستأكلنا الضباع ان بقينا بلا ذاكرة، ستأكلنا الضباع.

الكاتب سلمان ناطور، هو مدير عام معهد اميل توما للدراسات الاسرائيلية والفلسطينية في حيفا. ومحرر مجلة قضايا اسرائيلية التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية–مدار (رام الله). ناطور من مواليد دالية الكرمل (قضاء حيفا) في العام ١٩٤٩. وله أكثر من ثلاثين عمل قصصي ومسرحي وروائي ونقدي.

دم تك.. دم تك..!!

قـصـة قـصـيـرة

بقلم: أحمد قعبـور

كبت ضابط الإيقاع غيظه وتكوم على كرسيه المعتاد عند طرف المسرح، وضع الرق على الارض وراح يتأمل أصابعه حين انهالت عليه ملاحظات المغني الوسيم. هدوء غريب عم المكان، هدوء لا يدري كيف تسلل في عروقه. نظر عازف الناي في وجه الملك، كان هذا لقبه، وأخذ يرسل نغمات حزينة من مقام «الحجاز» ، كان يعرف انه يحب « الحجاز» ، طأطأ ضابط الايقاع رأسه المتعب وأرخى يديه وأحس أن أصابعه المتخشبة ستسقط على الارض، حدق في جلدة رقه القديم فبدت له شفافة متلألئة وبدأت تتسع على إيقاع نغمات الحجاز لتصل الى أمكنة كان قد نسيها، تراءى له وجه ابيه وسط بيارة الليمون في حيفا، تناول الملك الرق عن الأرض وكادت عيناه الغائرتان تفلتان من محجريهما. إنه أبوه بقامته المديدة ووجه الباسم.. إنه هو.. يحمله طفلاً ويجوب به بيارات حيفا.. وهذه هي «أم الخير» شجرة الليمون التي سماها أبوه على إسم جدته.. إنها «أم الخير» التي تعلم بظلها أول إيقاعاته (دم.. تك.. دم.. تك) وتسارعت الصور على وجه الرق، وجه اشقر يتلو على ابيه بيانا لم يفهمه قط (دم.. تك.. دم.. تك) أمه تندب أخاه وسط الندابات (دم.. تك.. دم.. تك) اخته الكبيرة تصرخ به «أسرع« فيما والده جثة هامدة تحت «أم الخير» (دم.. تك.. دم.. تك) وفجأة بدأت تنحسر شفافية الرق وبدت جلدته جافة سميكة، انتصب ضابط الإيقاع وأطلق صرخة دوت في أرجاء المسرح: «أين الإيقاع؟» التفت العازفون إليه فيما وقف المغني الوسيم مشدوها؟ اقترب عازف الناي النحيل من «الملك» وارتسمت على وجهه اسئلة محيرة: «ما الأمر يا ملك؟» تكوم ضابط الإيقاع على كرسيه من جديد وهمس: أرجوك لست ملكا ثم اغتصب ابتسامة حمقاء وقال للمغني الوسيم: آسف يا أستاذ.. أنا حاضر ولك من إيقاعات على خاطرك.. تنحنح المغني الوسيم ورفع غرة شعره المملس وقال بلهجة أبوية مفتعلة: شئت أم أبيت أنت الملك.. ملك الإيقاع.. أنت الوحيد الذي يفهم مزاجي.. أنت الوحيد الذي يفهم إيقاعي. غدا ستكون الحفلة وسترى ماذا سنفعل أنا وأنت بالجمهور، لحظات وانصرف المغني الوسيم وتفرق العازفون فيما وقف عازف الناي ينتظر صديقه الملك عند باب المسرح.

ليلتها لم يرجع ضابط الإيقاع إلى غرفته الموحشة إنما استلقى على سرير عتيق خلف الكواليس يتأمل جلدة رقه. لم يكن المغني الوسيم ينتظر هذا الحشد في حفلته فقد تكدست المعاطف والبدل على المقاعد ولم يظهر من وجوه المحتشدين في الصالة سوى عيون بلهاء وأفواه مفتوحة. ظهر المغني الوسيم على خشبة المسرح فتعالت الصيحات ودوى التصفيق، أعطى إشارة البدء وبدأت الحفلة وسط أمواج من العطور كادت تخنق الملك وما هي إلا لحظات حتى كادت تنهدات المغني الوسيم تدمي القلوب النساء الحيارى وتنتزع آهات الرجال. كان إيقاع الملك عنيفاً وغريبا مما أسعد المغني الوسيم وأثلج صدره فحمل المذياع واقترب من الملك وراح يتمايل له إعجابا به.

وكان كلما اقترب ازدادت عينا الملك جحوظا وإيقاعاته عنفا، لم يهدأ الرق بين يديه برهة واحدة، كان يسعى الى شيء ما لم يدر ما هو، كان يضرب بجنون لفت أنظار الجمهور وانتزع منه صيحات الإستحسان، برافو يا ملك. بعد قليل لاحظ المغني الوسيم ان كل الأنظار تتجه إلى الملك فأنهى أغنيته قبل أوانها وانحنى امام الجمهور، كان ضابط الإيقاع يلهث، كان يحدق في رقه بحثا عن شيء ما.. لم ينتظر المغني الوسيم طويلا كي يعطي عازف الناي إشارة البدء بالأغنية التالية، حمل النياتي قصبته والتفت إلى الملك. سادت لحظات صمت عميق. وراح العازف النحيل يرسل نغمات بعيدة وكأنها تأتي من مكان عميق في ذاكرة الملك، كانت تنساب وتأخذ شكل البيارات وتحمل عطر زهر الليمون...

لم ينجح المغني الوسيم أن يقنع عازف الناي بنظراته المستهجنة ضابط الإيقاع يتأمل جلدة رقه التي بدت شفافة من جديد.. أم الخير ها هي.. و ها هو أبوه يعلمه الإيقاع الأول (دم..تك..دم..تك) سمع صوت الندابات (دم..تك..دم..تك) نغمات الحجاز تملأ المكان (دم..تك..دم..تك) عيون الحيارى تزداد بلاهة وأفواه الرجال تزداد اتساعا (دم..تك..دم..تك) لم يعد الرق بين يديه مجرد آلة إيقاع، تحول إلى غصن أخضر من أغصان «أم الخير» وفجأة وقف ضابط الإيقاع صارخا: لست ملكا. وأمسك بعنق المغني الوسيمك أين إيقاعي.. ماذا فعلت بإيقاعي.. رد لي إيقاعي. حاول بعض الرجال الإقتراب منه فقفز إلى الصالة ويداه تضرب على الرق إيقاعه الاول، خرج من الصالة وأخذ يركض في عتمة الشارع: أين إيقاعي.. ردوا لي إيقاعي دم..تك.. دم..تك.. دم..تك.. ■

الفنان أحمد قعبور، هو مغن وملحن لبناني، من مواليد بيروت عام ١٩٥٥ ، يعمل حاليا في مديرية شؤون المسرح والسينما والمعارض في وزارة الثقافة اللبنانية. له عشرات العمال الغنائية وأشهرها مجموعة أغاني أناديكم كما وللفنان مساهمات مسرحية وسينمائية.

أنا ونكبتي

بقلم: محمد بكري

ولدت وترعرعت في البعنة في الجليل، التي أنقذتها الصدفة ولم تهدم كما هدمت مئات القرى في الجليل والمثلث والنقب. ولدت عام ١٩٥٣، وعشت طفلا على حكايا جروح نكبتي التي كانت ما زالت تنزف دما ودموعا، وسمعت الحكايا «موشوشة» ومشوشة, في تلك الايام التي كان الحكم العسكري ما يزال «على الحصان». واثارت فضولي قصة كان أبي يرويها باستمرار، وسمعتها مرارا من غيره ايضا: كان يوما حارا من ايام الصيف يقول ابي، «وكنت في الخامسة عشرة من عمري، كنا نعصر الزيتون في بابور الزيت لدار الخازن» معصرة الزيتون. طلب مني احد الرجال ان أملأ الابريق زيتا واذهب الى الدكان القريبة لدار »العابد» واستبدل الزيت باوقيتين «حلاوة»، وفي هذه الاثناء، سمعنا طلقات نارية تلاها مكبرات صوت تأمر أهالي البعنة ودير الاسد بالتجمع عند في ساحة «المثيل» وهي الحدود بين البلدتين. وهرع الجميع الى هناك، وكانت هناك مصفحتان وبعض الجنود اليهود. وقف الظابط المسؤول، وأمر النساء والأطفال والشيوخ بالجلوس وهكذا تم فصلهم عن الشباب، ثم أمر الشباب من سن الخمسة عشرة وما فوق بالاصطفاف صفا واحدا وكان له ما أراد. وبعد لحظات، اختار ذلك الظابط اربعة من الشباب وامرهم بعد ان سلمهم «أغلان» فارغة بأن يذهبوا لجلب الماء من العين التي لا تبعد أكثر من مائة متر، تحرك الاربعة ناحية العين واذ بالنار تفتح عليهم من رشاشات اوتوماتيكية وسقطوا جميعا، اثنان سقطا جنوبي «العبارة» واثنان شماليها، يتوقف أبي معلقا ثم يتابع: «وانظر الى النصيب، كان الاربعة، اثنان من البعنة احدهم مسيحي والاخر مسلم، من عائلتي جريس وعابد واثنان من دير الاسد من عائلتي ذباح واسدي». وهنا دب الفزع والصراخ وبدأ الظابط بالصراخ «يللا سوريا يللا لبنان، هرب من هرب ومن تبقى من الشباب اخذوه الى المعتقل!»

هذه القصة هي إحدى القصص التي بقيت في ذهني منذ الطفولة، ولم أتعلم عنها في التاريخ الاسرائيلي المكتوب، كما لم أتعلم شيئا عن النكبة، أوعن أي شيء يمت بصلة الى ما جرى، سوى بطولات وتضحيات القادمين الذين جاؤوا الى بلاد خالية من المواطنين، لا شجر فيها ولا حياة، فجففوا المستنقعات وبنوا وعمروا البلاد الخاربة. لم نتعلم عن اللاجئين ولا عن القتل المتعمد المدروس ولا عن المجازر في الطنطورة أو الدوايمة أو دير ياسين، ولا عن الاغتصاب. باختصار، لم يحدث سيئا من هذا في تاريخهم المكتوب في مناهج التعليم. فوجدتني مكرها أن اقضي شبابي مجتهدا في البحث عن هوية محيت وتاريخ مزور. وبلغ السيل الزبى، عندما شاهدت في عام ١٩٩٨ مسلسلا تلفزيوني وثائقي عن دولة اسرائيل بمناسبة عيدها الخمسين، ولكثرة التزوير والتشويه للتاريخ من ناحية، ولعمق النوم العربي العام والفلسطيني الخاص بكل ما يخص النكبة اعلاميا (استثني روايات الروائيين خصوصا غسان كنفاني واميل حبيبي بما يخص أدب المقاومة في الداخل وفي المنفى–المخيم). وجدت عندها أنه من واجبي الانساني أولا والوطني ثانيا ان أنتج فيلما عن النكبة. وكان أول ما ورد في ذهني تلك القصة التي رويتها، والتي سمعت قصصا كثيرة مثلها في الكثير من القرى والمدن، التي إن دلت على شيء فانما تدل على نية بن غوريون وأعوانه وتخطيطهم لاحتلال البلاد وطرد اهلها الاصليين.

وهكذا بدأت بحثي بالبحث عن أبي وأترابه ممن عاشوا تلك الاحداث، لا سيما أنهم كانوا آنذاك شبابا وشابات واقتربوا من المنية ولم توثق رواياتهم في الشاشة بسبب الاهمال العربي العام والفلسطيني الخاص كما ذكرت من قبل. ولتعمدي ما أقول، خاصة وأن التوثيق المصور أهم اعلاميا أضعاف أضعاف لأنه يصل الى الملايين، ولان الصورة اليوم هي الاكثر استهلاكا وهذا يعود ايضا الى الكسل الانساني المتزايد مع مجريات العصر الحديث والكمبيوتر، وربما خطورة الصورة بتأثيرها اصبحت من بديهيات ليست بحاجة لشرح وتفسير، فلو كانت الكاميرا التلفزيونية متوفرة في الـ٤٨ لربما ما حدثت النكبة، ربما!!!

وهكذا بدأت مشواري في البحث مصورا ما أبحث عنه من شخصيات وأطلال لقرى قد دمرت وشرد اهلها ومنها. وقد حاولت بقدر المستطاع أن أعتمد في الفيلم على القصص الانسانية التي تروي ما حدث مع التطرق أيضا الى أسباب النكبة من وجهة نظر هؤلاء الشاهدين انفسهم، وليس الاعتماد على الارشيف او ماصور فيه لان الارشيف صور على يد المحتل من ناحية، وفي افضل الحالات على ايدي المتآمرين مع المحتل كالانجليز وغيرهم. وهناك قصتان رويتا لي من شخصيتين مختلفتين, أود ان أشير اليهما. الاولى من السيدة «أم نخلة» «هنرييت شقر» وهذه القصة لم تدخل فيلم الـ«١٩٤٨» الوثائقي الذي أخرجته. تقول أم نخلة رحمها الله: «بعد أن خرجنا ومشينا من يافا باتجاه رام الله، تمزقت «السرماية» (أي الحذاء) فاستمريت حافية والدماء تسيل من قدمي، كنت حاملا على رأسي بقجة فيها بعض اللوازم، أحمل ابنتي وعمرها سنتين وأجر أخي ابن الرابعة. كان الطقس حارا وجافا ولم يكن معنا ماء، فبدأت ابنتي تتلوى. وبعد وقت، قالت لي احدى السيدات: بنتك بتنازع بدها تموت ارميها وامشي في حالك!!

كيف ارميها؟ حدا برمي ابنه؟» وتتابع أم نخلة:«وصلنا الى بئر الماء فهجمت الناس تريد أن تشرب ومن شدة العطش بدأ الناس يتزاحمون ويتدافعون، ومن بينهم أحد الفلاحين ومعه أولاده سبعة او ثمانية كالصيصان، وهذا المسكين اراد أن يسقيهم ولكن لم يجد حبلا او دلوا لينتشل الماء من البئر. ومن شدة خوفه على ابنائه قفز في البئر ولا أعرف كيف استطاع ان يخرج، ولكنه خرجا مبلل الملابس. وتتوقف أم نخلة للحظة، تبتسم والدموع في عينيها ثم تتابع: «لا انسى بحياتي تلك الصورة. كان يجب أن ترى الاطفال الصيصان كيف هجموا على أبيهم يمتصون أطرافه المبللة وشعر يديه ورأسه ولحيته وشواربه.»

أما القصه الاخرى فهي قصة الشاعر طه محمد علي احد أهم الشهادات في الفيلم. ويقول علي: »وفي صفورية كان أكثر من نجار يجيد صناعة القادم. القادم هو شكل خشبي يشبه السلم كان يستعمله الفلاحون في موسم الحصاد ليحملوا عليه فوق الدواب ما يحصدوه. وأبو مصطفى كان من النجارين الذين أجادوا صناعة هذا القادم. وفي سنة ١٩٤٨ آخر سنة، وقف أبو مصطفى ونظر الى القوادم التي صنعها وقال باعتزاز بصوت عال على مسمع الحاضرين: يسلموا ايديك يا ابو مصطفى على هالصنعه!

امام البلد كان جالسا فقرأ على الجميع: «صرحت مصادر موثوقة عن قدوم الفين قادم الى ميناء حيفا هذا الاسبوع». ضرب أبو مصطفى رأسه بيديه صائحا: الفين قادم؟ باطل باطل الفين قادم راح يدملوا صفوريه وكفرمندا وطرعان، خرب بيتك يا ابو مصطفى«. ويستمر طه محمد علي معلقا: «الحركه الصهيونية التي كان يدعمها من في السماء ومن على الأرض، دعمتها قوى غربية وشرقية، دعمتها أمريكا، وأوروبا، دعمها الاتحاد السوفييتي، ودعمتها بقصد أو بغير قصد دول عربية واسلامية. كل هذه القوى كان يقابلها أبو مصطفى الذي يختلط عليه أمر القادم الجديد بالقادم الخشبي الذي يصنعه في صفورية. رحم الله ابو مصطفى، دخل معركة وهميه لم يهزم بها!. الذي يهزم هو الذي يحارب، دخل معركة وهمية لا علاقة لها لا بحرب ولا بنضال ولا بشيء... توفي في عين الحلوه وهو يحلم بالقوادم التي كان يصنعها في صفورية ليحملوا عليها قشهم وحصادهم». ■

الفنان محمد بكري هو ممثل ومخرج من مواليد قرية البعنة في الجليل في العام ١٩٥٣ . له العديد من الأعمال المسرحية ومنها «عرس الدم»، «روميو وجولييت»، «موسم الهجرة الى الشمال»، «الياطر»، «المتشائل»، «المهاجر»، «بيت السيدة»، و«زغرودة الارض». كما شارك في عدد من الأعمال السينمائية، منها: «من وراء القضبان»، «الملجأ»« درب التبانات»، «نهائي كأس العالم»، «تحت أقدام النساء» «حنه. ك». أخرج بكري فيلمين، هما «١٩٤٨» و «جنين.. جنين».

لن ننسى...

شلتا، قضاء الرملة، ١١٦ نسمة،
هجرت في ١٨ تموز ١٩٤٨.

عجور، قضاء الخليل، ٤٣٢٧ نسمة،
هجرت في ٢٣ تموز ١٩٤٨.

عين غزال، قضاء حيفا، ٢٥١٧ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

إجزم، قضاء حيفا، ٣٤٤٥ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

جبع، قضاء حيفا، ١٣٢٢ نسمة،
هجرت في ٢٤ تموز ١٩٤٨.

آب ١٩٤٨

اللطرون، قضاء الرملة، ٢٢٠ نسمة،
هجرت في ١٠ آب ١٩٤٨.

تشرين أول ١٩٤٨

بيت طيما، قضاء غزة، ١٢٣٠ نسمة
هجرت في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

البريج، قضاء القدس، ٨٣٥ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير أبان، قضاء القدس، ٢٤٣٦ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الهوا، قضاء القدس، ٧٠ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

سفلى، قضاء القدس، ٢٠٦١ نسمة،
هجرت في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو لبى/علامات/تياها، قضاء بئر السبع، ١٤٥١ نسمة
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جغيم/علامات/تياها، قضاء بئر السبع، ٦٨٤ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

مسامر/رمادين/ تياها/، قضاء بئر السبع،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

شعور/رمادين/تياها، قضاء بئر السبع، ٥٤٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بدينات/تياها، قضاء بئر السبع، ٦٤٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو جابر/جبارات، قضاء بئر السبع، ٨١٨ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ابو الأدوس/ ارتيمات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ١١١١نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ثابت/جلازين/جبارات، قضاء بئر السبع، ٦١٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن صباح/ حسنات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٤٦٠ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن عجلان/جبارين/جبارات، قضاء بئر السبع، ١٢٦٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

وحيدات جبارات/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٥٧٦ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

النويري/سعادنة/ جبارات، قضاء بئر السبع،٢٧٣ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ايو جريبان، / سعادنة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٤١٩ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الدقس/الدقس/ جبارات، قضاء بئر السبع، ١٢٣٣ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بن رفيع/ سواركة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٩٨٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

جليدة/ جبارات، قضاء بئر السبع، ٢٧٥ نسمة،
هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

«قسماً بجوع اللاجئين»

قراءة في ديوان «صوت الجياع» للشاعر خليل زقطان

بقلم: عيسى قراقع

مقدمة: الديوان الوثيقة

حصلت على ديوان «صوت الجياع» للشاعر الفلسطيني، ابن مخيم العروب، خليل زقطان بعد أن قمت باستعارته من معرض الكتب الذي نظم في دار السلام في بيت لحم، حيث لا يوجد منه سوى نسخة واحدة. وكان الديوان قد صدر عام ١٩٥٣ بعد خمس سنوات من النكبة الفلسطينية. وتولدت رغبتي في الحصول عليه بعد ان سمعت من كبار السن الكثير من اشعار الشاعر خليل زقطان والتي تحولت بعد النكبة الى اناشيد واغاني يرددها اللاجئون وطلبة المدارس.

النسخة التي حصلت عليها قديمة وشبه بالية، وتكاد تنسى او تنقرض مثلما بدأت القصائد تغيب شيئاً فشيئاً مع مرور السنوات. وهنا شعرت بأن نكبة ثقافية هامة تكاد تحصل، وأن بيتاً جديداً دمر او سلب بوفاة هذا الديوان. وما زاد اسفي اكثر عدم قيام دور النشر والمؤسسات الثقافية الفلسطينية باعادة طباعته واحيائه من جديد لتتناوله الاجيال الفلسطينية المتعاقبة كأننا بوعي أو بغير وعي نساهم في منهج النسيان وطمس الهوية الثقافية الفلسطينية. وزاد ألمي اكثر واكثر عندما وجدت أن جميع من كتبوا ووثقوا الادب الفلسطيني بعد النكبة تجاهلوا هذا الديوان الشعري وكأنهم لا يعرفونه.

ويجيء إهتمامي بديوان «صوت الجياع» كونه وثيقة تاريخية هامة يرصد واقع اللجوء ومشاعر اللاجئين وحياتهم وبؤسهم وآمالهم بعد النكبة مباشرة وعلى لسان لاجئ طرد من قريته الفلسطينية «زكريا»، انها وثيقة مختلفة تتجاوز الرؤية الشعرية والادبية لتسجل واقعاً سياسياً موضوعياً، تغطي جوانب عديدة من اسباب النكبة وتعبر عن صوت اللاجئ ومشاعره وهدير جراحاته ويكاد هذا الديوان الذي خرج الى النور في اوائل الخمسينات بما يحمل من نبوءة ان ينطبق حالياً على الحال الفلسطيني الذي نعيشه، ويظل سؤال النكبة المغروز كخنجر في قلب كل لاجئ فلسطيني يطرح نفسه في كل المراحل، ويلقي بظله على الجميع محلياً ودولياً.

إنها مساهمة متواضعة في قراءة ديوان تاريخي، استمدت كلماته من بؤس المخيم وفقره، وعزفت الحانه في خيام اللاجئين وكهوفهم، مفعم بالحنين الى القرى والبلدات التي دمرت واستلبت، تغلي في سطوره نيران ثورة واصوات ضحايا، ديوان يصرخ في وجه العالم...الى متى...؟

انني أدعو وزارة الثقافة الى اعادة طباعة الديوان تخليداً لروح المرحوم الشاعر خليل زقطان، وانصافاً لتضحيات ومعاناة شعبنا الفلسطيني وليكون شهادة تاريخية عن جريمة الحرب الكبرى التي ارتكبت في فلسطين على يد الاحتلال وأعوانه.

عالم الخيمات

يصور الشاعر خليل زقطان واقع اللجوء الفلسطيني بكلمات بسيطة عميقة، واضحة كوضوح المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني وطرده من قراه ومكان ولادته على يد العصابات الصهيوينة وحلفائها.

وتزدحم الصورة المكانية والزمانية بألفاظ وعبارات تغلفها علامات الاستفهام وروح الدهشة والتململ مثل كلمات: الخيمة، الشريد، الفقير، العبيد، الفتات، الفجيعة، الهول، العذاب، القيود، الكهوف، القبور، البائسين.. وغيرها. وكأن القاريء يرى مشاهد الجموع المطرودة قسراً تكتظ في الكهوف، ترسف بالقيود، تعاني الجوع والحرمان وتعصف بخيامها الرياح والبرد.

فالنكبة عند زقطان هي الموت، سلب الحياة، وما الخيام سوى قبور للأحياء..

اخي ما عالم الخيمات الا ... مصانع بعثنا بعد الرقود
قبوراً قد ارادوها ... ولكن احلناها قبوراً للجمودَ
زئير البائسين بها يدوي ... كإعصار الطبيعةِ والرعودَ

التهجير الجماعي بالارهاب والقوة والمجازر هدفت الى قتل الشعب الفلسطيني والاستيلاء على ارضه..

هي قصةٌ مضمونها ... قتل الشعوبِ وكيف يجري
هي نكبةٌ حملت لنا ... في ركبها مليون قبرِ

ووقع النكبة على الشعب الفلسطيني كان كبيراً، له الاثر الدامي فهي اقتلاع من الهوية والارض، واحلال شعب آخر مكانه..

والناس من هول الفجيعةِ ... كلهم جسمٌ يذوب ومهجة تتحرقُ

وترى أسئلة الالم، الصدمة، تملأ عالم خيمات اللاجئين الفلسطينيين... يسألونها لأنفسهم، لقياداتهم، للأمة العربية...

اخي ما قصة الانسان ... ان يحيا على الهونِ
وان يرضى من الدنيا ... بعيشِ غير مضمونَ
فهذا الخبز امريكي ... وذاك الجبَن سكسوني

وكأن سؤال الهوية، والمصير، وصراع الوجود هو المسيطر على اللاجئين، فمن نحن، بلا وطن وديارٍ، سوى العبيد، الاسرى، المذلون المهانون..

نحن من نحن في حلق القيدِ ... اسارى نساق للجلادِ

نحن من نحن في الخيام جياع ... خبزنا السم من كف الاعادي
نحن من نحن في الحياة شواظ ... وسعيرٌ مغلف بالرماد

الشاعر يطرح مشاهداً متحركة، كأن فيها صراخ، وثوب، وتحفز، فواقع اللاجئين الجديد لا يطاق...فانسانية الانسان سلبت، وماتت الحياة في داخله، فالضحية تدرك انها ضحية، وهو بداية النهوض والوعي الثوري في عالم الخيمات...

لا تسلنا كيف قادونا ... لاسواق الرقيق
كيف نمنا حين نادتنا ... الاماني ان نفيق
كيف نحيا اين نحيا ... كيف ندري يا صديق

الحيرة المفجعة، التخبط في نزيف النكبة ظل مسيطراً على اللاجئين البؤساء، المعذبون، الوحيدون في المعركة بعد ان هزمت جيوش العرب، انه الشعور بالضياع واليأس ضياع الانسان والوطن..

أخي أسْمَعْتنا بالامس ... انات العبيد
وانصرفنا تاركين اليأسَ ... يقوى ويزيد
نحن لا شيء وفي ... اعناقنا هذا الحديد

ان ادراك اللاجئين لاهداف الحركة الصهيونية باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين واحلال شعب اخر مكان الشعب الفلسطيني، هذا الادراك بدأ يتنامى امام بؤس الواقع.

فالاستسلام يعني النهاية ولا بد من تقييم ما سبق سياسياً واجتماعياً، لا بد من رؤية اخرى تقلب الامور..

هذا التشرد درس سوف نحفظه ... في قادم العهد تسجيلاً وتدوينا
وللشعوب من الويلات مدرسةٌ ... كم حررت نارها قوماً مصابينا
هذي الخيام تطل اليوم ثورتنا ... وفي غدٍ نلهب الدنيا براكينا

اعداد الذات

يكتشف الفلسطينيون بعد النكبة ذاتهم، وبعد ان تبدل الوعي وفق الواقع المستجد واقع النكبة....ويساهم الشاعر في رسم البوصلة نحو استراتيجية الادراك الذاتي للهوية بعد ان عاش ازمة تطوير الهوية، فدعا الى عدم الانكفاء الذاتي والتواكل وحث على العمل الجماعي..

انا رغم آلامي الجسام ... غدوت اطوي اليأس طيا
واقود آمالي على اشلاء ... حلم كان غيا
أنا من أنا؟ إلا الذي ... رغم النوائب ظل حيا

الشاعر يعتبر من الرواد الذين رأوا الهوية في تحقق الذات قبل أن تراها في نفي الاخر بل ترى في اشكال اعداد الذات وصقلها شرطاً لمواجهة الاخر..

تعالوا فإيماننا بالحقوق ... سبيل الخلاص من الغاصبين
تعالوا لنعمل في حقلنا ... فما اخصب الحقل للعاملين
اذا الفكرةُ اختمرت في العقول ... فتحقيقها في عداد اليقين
وما من قيود

صوت الجياع
شعر
خليل زقطان

وأمام تكسر الاحلام الفلسطينية بعد النكبة يدعو الشاعر الى عدم الاكتفاء بالبكاء والحنين وندب الديار لأن ذلك لا يحقق اية نتيجة، موضحاً أن مشروع النضال الوطني وتأكيدات الذات هي الحل لفك القيود وازالة ذل النكبة..

رويدك ليست طريق الخلاص ... بطول التضرع بل بالنضال
وثمَّ حداء الخلاص الجميل ... يسوق الشعوب لنحو الكمال
وفكَ القيود

الشاعر يمزج بين الفكر والعمل، مرتقياً بالهوية الى مستوى الهوية الثقافية–السياسية التي وعت المتغيرات التاريخية، منفتحاً على المستقبل، فلم يعد يجدي ان تحمل القصائد ذاكرة الحنين مشحونة بالخطابات الجميلة..

أأنا المخدوع بالاوهام ويحي ويحَ امسي
كيف ارضى بخنوعي يا صديقي
هات فأسي
انما نحيا لهدمٍ وبناء

ويصل الشاعر الى تقييم التجربة الفلسطينية بعد النكبة، موضحاً أنه حان الوقت للاعتماد على النفس وعدم الاعتماد على الآخرين في تحرير الوطن وطرد الغزاة، انها دعوة صريحة الى تجسيد الكيانية الفلسطينية بمعناها القطري والوطني...

اخي هذي سفينتنا ... تعال نقودها نحنُ
لنوصلها الى شط ... سلامتنا به رهنُ
اذا نلقي قيادتها ... لأيدي الغير نمتهنُ

لقد خذلت قيادات الانظمة العربية الشعب الفلسطيني وتساوقت مع مخططات تقسيم فلسطين واعطاء كيان لليهود... فالشاعر يدعو الى تجديد القيادات وخلق قيادات شابة ووطنية جديدة مستعدة للنضال... وهو يطرح مبدأ الديمقراطية والانتخابات وعدم فرض قيادات على الشعب الفلسطيني حتى لا تتكرر المأساة..

هذا قيادك فامنحيه لغيرهم ... من قادة خبروا البلاء وذوقوا
يا صاح لا تحلم بأنك عائد ... للربع فًالاحلام قد لا تُصَدَّقُ

ويحذر الشعب من المؤامرات الاجنبية ومن القيادات المتخاذلة والعميلة التي تسعى الى تجسيد واقع النكبة..

هي خطة وحشية لا ترفقُ ... والغرب واضعها وقومك طبقوا
هي نكبةٌ رقصت على اشلائها ... كف الطامع وانبرت تتصدق
هذي الاكف غدت لنا معروفة ... كف مصافحة واخرى تتصدق

ووسيلة التغيير الداخلي التي يطرحها الشاعر هي تحقيق الديمقراطية الداخلية وانتخاب القيادات..

والاكثرية حين تعبد فكرةً ... السوط يضعف دونها والمدفع

نحو هوية ثقافية-اجتماعية

يحرص الشاعر خليل زقطان على توعية الشعب الفلسطيني في المراحل الاولى للنكبة من الوقوع في الخداع والاكاذيب، طالباً منه ان يتمرد على الواقع الجديد ويحاسب القيادات التقليدية التي ساهمت بطريقة أو بأخرى في اسباب نكبة فلسطين بسبب خلافاتها الداخلية وبسبب الفساد المالي والاجتماعي، كأن الشاعر يقول ان الفساد والاحتلال وجهان لعملة واحدة..

جوع هنا وهناك قوم متعوا ... ظمأ هنا وهناك كأس يمرغُ
فقرٌ هنا وهناك خزٌ فاخرٌ ... مرضٌ هنا وهناك لحن يسمعُ
عريٌ هنا وهناك خزٌ فاخرٌ ... مرض هنا وهناك طبٌ ناجعُ
كهفٌ هنا ودجى يمد ظلاله ... وهناكَ ابراج ونورٌ يسطعُ
لحم الشعوب طعامها وشرابها ... دمنا على انخابها يتوزعُ
خلقوا نظام العنصرية فانبرت ... امم تعد لغيرها وتُجمعُّ

ويدعو الشاعر الى ثورة على القيادات التقليدية والعائلية مؤمناً أن الثورة يفجرها الفقراء والضحايا الذين لقوا العذاب والاضطهاد وحرموا من حقهم الانساني، فالمخيم هو الدليل الاعمق على انتهاك الوجود الانساني. ويتكشف هذا البؤس في دلالة المخيم المزدوجة المتضمنة مضموناً اجتماعياً واشارة مكانية، فالمخيم مكان منبوذ يفتقد الى الاستقرار وينطرح على ضفاف المدن، والمخيم وعاء لبشر غرباء ولبشر يختلفون عن البشر... وكانت هاتان الدلالتان حاكماً لمصائر سكان المخيمات فهم حوامل البؤس والقوة الانسانية النتمردة عليه الامر الذي وحدّ بين المخيم والشهيد اليومي..

أَلنا الخيام الباليات نؤمها ... وله القصورُ الشاهقات تنمقُ
أَلنا التشرد والتباعد والقلى ... ولديه ارقام التجمع تنطقُ

ويربط الشاعر هنا بين الاصلاح الاجتماعي والتحرر الوطني ويعتبر ذلك طريقاً للخلاص والتغيير..

حرية الانسان تهتفُ عالياً   بيد الشعوب تُحطمُ الاصفادُ
اما الذين على البروج فهل ترى   غير التناحرِ والخلاف اجادوا

ويدافع الشاعر عن الفقير، اللاجئ الذي سلبت ارضه وممتلكاته مشيراً الى ما لاقاه الفقير من تمييز طبقي واجتماعي زاد من مستوى قهره الانساني..

ليس الفقير سوى من   رأيت فقير الارادة في امره
عديم الطموحِ غزير الشكاةِ   ويعزو الشقاء الى فقره

فتبقى القيود

وهاجم الشاعر تلك الفئات التي تتنازل عن الحقوق ولا تسعى الا الى المواقع والمناصب..

اخي من هان للأعداء   في حق وفي مطلبِ
واضحى لا يرى في الكونِ   الا المال والمنصبِ
فهذا كافرٌ بالمجدِ   لا يرجى ولا يُرهبِ

الشاعر يبذر في قصائده بذور الاصلاح الاجتماعي والسياسي بتغيير الزعامات التي شبهها بالاصنام والتي تخاذلت في الدفاع عن فلسطين..

نادِ العروبة علها   تصحوا على صور الفواجع
صور الزعامةِ كيف   يليها على الشعب التنازع
صور الاصنامَ غدا   كل بأمر الغرب صادع
صور الجيوش تمر   بالساحات مسرعة التراجع

وهذا ما أكده عبد الله التل في مذكراته عن تخاذل الزعامات العربية خلال حرب ١٩٤٨ ومساهمتها في ضياع فلسطين. ان الشاعر ساهم بوضوح في وقت مبكر في بلورة هوية فلسطينية تكون مشروعاً تحررياً وتكون الثقافة وعياً بالاضطهاد ووعياً بوسائل تجاوزه. وقد صدقت بشائر الزقطان عندما تحول عالم الخيمات والبؤس الى قواعد للثورة في اوائل الستينات، فمن هذا الواقع اشتعلت شرارة التغيير، التي تركت بصماتها على الواقع الفلسطيني جذرياً..

الثورة على الامر الواقع

يؤكد الشاعر أن الايمان بالحق هو السلاح الاقوى بيد الشعب الفلسطيني وان هذا الحق كفيل ان ينتصر على المدفع والسيف..

يا لها من اغنية خالدة   حبي الاوطان يعلو على كل حبِ
ومعي من عدة الحرب قوى   تضمن النصر اذا اشعلتُ جرحي
انه الايمانُ بالحق ولن   اعدم الجولة والايمان حسبي

وهذا الحق لا يستجدى من احد، ولا يعطى هبة من الاجنبي، وانما ينتزع انتزاعاً بفعل النضال والوحدة والاصرار..

حق لنا والحق لا يعطى   ويؤخذ منه قسرا
فإلى النضال الى الخلاص   فسوف ينجح من اصّرا

وبشر الزقطان في ديوانه بظهور الفدائي اللاجئ في قصيدته «صمت الوثوب» مستيقظاً على الظلم والبؤس متمرداً عليه..

انه الواقع قد ايقظه   مضى مستنكراً للظلم
فاذا الاشلاء من امته   تتهاوى تحت ضغط الامم
واذا الموطن يبدو نائياً   كيف يحيا هكذا في الخيمِ

وحملت القصائد رؤية استشرافية عن انطلاق العمل الفدائي من المنفى ومن المخيم..

انا في غد سيثور بركاني ويذهب بالطغامِ
انا في غدً سأنال آمالي على وهج الضرام
قسماً بجوّع اللاجئين وعري سكان الخيامَ
لنصارعن الموت من اجل الوصول الى المرام

والذي سيقود الثورة ويعيد الحق هم الشباب أمل البلاد، انه مؤمن بالاجيال الجديدة، اجيال الانتفاضة والمقاومة..

امل البلاد هو الشباب لساعةٍ   ازفت ولن تلقى هناك غاشما

وحذر الشاعر من سياسة قبول الامر الواقع ومشاريع توطين اللاجئين او استيعابهم في المنافي مؤكداً ان ذلك هو تنازل عن حق تاريخي وانساني..

قسماً بكل متشرد   وبكل جائعةٍ وجائع
لنثيرها شعواءً   تسحق كل ما سمّوه واقع

إن روح التفاؤل عالية جداً عند الشاعر، مقتنعاً ان ارادة الشعب الفلسطيني ستنتصر في النهاية، وان مقاومة الاحتلال هو الطريق الوحيد لاسترجاع هذا الحق، وليس بالمفاوضات والحوار والحلول الوسط..

لا كان من يرجو الحياة هديةً   فالحق يؤخذ والبنود ترفرفُ


إلى اللاجئين المكافحة في سبيل الخبز !
إلى المؤمنين بحقهم في الحياة !
إلى اللاجئين المشردة في أنحاء الأرض !
إلى من أوحوا إليّ بهذا القصيد .
أهدي ديواني :
صوت الجياع

وان استمرار احتلال فلسطين يعني سيطرة الاستعمار على الوطن العربي وثرواته..

خطط الاجرام أحكم صنعها   غرب يماطل شرقنا ويسوقُ
ثرواتنا، بترولنا، ودماؤنا   ثمرٌ له أنى أتى يقطفُ

وهذا القول ينطبق تماماً على حالنا في الوقت الحاضر حيث تسيطر اسرائيل وحليفها امريكا على العالم العربي سياسياً واقتصادياً وعسكريا. لقد بشر الشاعر بالثورة، بانتفاضة الجياع، وتمرد المخيم، واسكن الهوية الفلسطينية خصوصية جديدة بانتزاع الاعتراف من الطرف الاخر، فلم ينسحب الفلسطيني للمنفى والنسيان ويذوب، تحررت من قلقها، وكشفت اهداف الهوية الايدولوجية الصهيونية القائمة على نفي الاخر...

خاتمة

كانت هذه قراءة سريعة لديوان يعتبر وثيقة تاريخية هامة، مليء ببشائر الوعي السياسي والاجتماعي في مراحل مبكرة من النكبة... واستطيع القول ان هذا الديوان هو النشيد الاول للثورة الفلسطينية برز فيها الفلسطيني كفلسطيني متحرراً من وهم القوميات والايولوجيات الزائفة... انه ديوان يستحق الدراسة المتمعنة والمستفيضة، صنع افقاً للهوية الوطنية الفلسطينة، وسبق كل الافكار الاخرى.

ويمكن استخلاص مجموعة حقائق من دراسة الديوان هي:

اولاً: نفي صفة الخنوع والاستسلام والهروب المذل عن اللاجئين، فعوامل الاستعداد للتضحية، والاصرار على المقاومة والعودة تبرز بوضوح في كافة القصائد دون استثناء..

أيها الشعبُ الذي كفروا   بحقك في الحياة
هذي ديارك ليس يرجعها   التبرم والشكاة
اركب عنان العصر   والق بالشعوب الى الحياة

ثانياً: الديوان يشكل مرشداً للوعي الوطني والاجتماعي في مجالات عديدة منها:

١–الدعوة الى تقييم تجربة الحركة الوطنية قبل ١٩٤٨، واستخلاص العبر بنبذ الصراعات ومحاربة الفساد واختيار قيادات وطنية واعطاء الجيل الشاب دوره..

يا امتي او بقايا امتي   ان الزعامة اهلها قد اخفقوا
حمّى التناحر بينهم قد افسدت   روح التضامن فانتهوا وتفرقوا

٢–التأكيد على العمل والفعل والتمسك بالارض والوحدة ونبذ الاوهام والاحلام والشعارات الطنانة..

يكفيك ان نتاج ما ناضلته   خطب تطوح بالعدو وتعصفُ
يكفيك ان لك الخيام تؤمها   ولهم القصور بالطلاء تزخرفُ

٣–ينتصر الشاعر للفقراء، والمعذبين والمسحوقين مؤمناً بقدرتهم وبطاقتهم على اشعال الثورة، ويهاجم بشدة الطبقة الارستقراطية المتحكمة التي تقاعست عن النضال وتاجرت بدماء الضحايا. فقال مخاطباً امة العرب:

هذي ثورة الشعوب تناهت   لحياة تفيضُ بالاسعاد
واكفري اكفري بكل زعيم   ظل رخوً الجناح للأسيادَ
همه في الحياة قصر منيف   منه يلقي بأمره للأسيادِ

ثالثاً: وضوح الرؤية والتنبؤ باشتعال الثورة في المخيمات ومن واقع المنفى، مؤمناً بالمستقبل والحياة السعيدة..

ايام من اجل الخلاص   نقول حيا حيا على الكفاح
ايام نخلص بالعناء   الى هناء وارتياح
ايام لا شعب يذل   ولا بلاد تستباح
ايام نكفر بالحروب   وبالمدافع والسلاح

عيسى قراقع هو مدير عام جمعية نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت وله مؤلفات عديدة ومنها: «الاسرى الفلسطينيون بعد اتفاقيات اوسلو»؛ «التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي»؛ «كيف تنام وقيدي يكبل حلمك»؛ «زوابع الخنساء في سجن النساء»؛ «زغاريد البلابل المقيدة» (شعر)؛ «حكاية الصامد بن البرتقال» (قصص)؛ «ذاكرة من ملح وحديد». كما نشر العديد من المقالات والابحاث في الصحف والمجلات.

لن ننسى...

ابو رواع/جبارات، قضاء بئر السبع ٢٣٠ نسمة، هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الفقرة/ رتيمات/جبارات، قضاء بئر السبع، ٧٩٦ نسمة، هجرت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت عطاب، قضاء القدس، ٦٢٦ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

راس ابو عمار، قضاء القدس، ٧١٩ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

الولجة، قضاء القدس، ١٩١٤ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة العمور، قضاء القدس، ٣١٣ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة التنور، قضاء القدس، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

جراش، قضاء القدس، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الشيخ، قضاء القدس، ٢٥٥ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت أم الميس، قضاء القدس، ٨١ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بئر السبع، قضاء بئر السبع، ٦٤٦١ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت تنيف، قضاء الخليل، ٢٤٩٤ نسمة، هجرت في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨.

القبو، قضاء القدس ، ٣٠٢ نسمة، هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

كدنا، قضاء الخليل، ٥٢٢ نسمة، هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

رعنا، قضاء الخليل، ٢٢٠ نسمة، هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

زكريا، قضاء الخليل، ١١١٤ نسمة، هجرت في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير الدبان، قضاء الخليل، ٨٤٧ نسمة، هجرت في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٨.

دمرا، قضاء غزة، ٦٠٣ نسمة، هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

أسدود، قضاء غزة، ٥٣٥٩ نسمة، هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

القبية، قضاء الخليل، ١٢٣٠ نسمة، هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة ام بريج، قضاء الخليل، ١٦٢ نسمة، هجرت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٨.

عيلبون، قضاء طبريا، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير نخاس، قضاء الخليل، ٦٩٦ نسمة، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

الدوايمة، قضاء الخليل، ٤٣٠٤ نسمة، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت جبرين، قضاء الخليل، ٢٨١٩ نسمة، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

صفصاف، قضاء صفد، ١,٠٥٦ نسمة، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

الجش، قضاء صفد، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

مجد الكروم، قضاء عكا، هجرت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير القاسي، قضاء عكا، ٢٦٦٨ نسمة، هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

خربة عربين (القليطات)، قضاء عكا، ٤١٨ نسمة، هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سحماتا، قضاء عكا، ١٣١١ نسمة، هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن اللجان الشعبية للاجئين- غزة حول موقف جورج بوش من قضية اللاجئين الفلسطينيين

إننا في اللجان الشعبية للاجئين لم نتفاجأ من موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين وكافة قضايا شعبنا. فموقف الولايات المتحدة العدائي للشعب الفلسطيني لم يتغير ولم يكن حياديا في يوم من الأيام، وكان على الدوام ناقضاً لكل القوانين والأعراف الدولية وحقوق الإنسان إن كان الأمر يتعلق بالقضية الفلسطينية، بل إن الكثير من اليهود في العالم متقدمين في مواقفهم على موقف بوش وموقف حكومة الولايات المتحدة التي تضرب بعرض الحائط كل القوانين والشرائع الدولية، وتقتل وتدمر في العراق بنفس الأسلوب الذي يتبعه شارون وحكومته معنا في فلسطين.

إننا في اللجان الشعبية ندين هذا الموقف العدائي لحقوق الشعب الفلسطيني، ونطالب دول العالم بالوقوف في وجه بوش وحكومته، والتأكيد على حق الفلسطينيين في العودة والدولة. وندعو الدول العربية إلى اتخاذ مواقف أكثر جدية حيال القضايا العربية، وندعو شعبنا الفلسطيني إلى المزيد من الوحدة ورص الصفوف للتصدي لكل من يحاول المساس بحقوقنا الوطنية الثابتة. ونؤكد لبوش وشارون بأن حقنا في العودة إلى ديارنا وحقنا في إقامة الدولة المستقلة راسخ ولن نحيد عنه مهما كلف ذلك من ثمن.

وإننا لعائدون

اللجان الشعبية للاجئين/غزة

التاريخ: 2004/4/15

بيان صادر عن اللجنة الوطنية للدفاع عن حق العودة محافظات الضفة الغربية لتتوحد الجهود في مواجهة دعوات التنازل عن حق العودة

يا شعبنا البطل ...

في الوقت الذي يتعرض فيه شعبنا للعدوان الصهيوني على امتداد الأرض الفلسطينية من نهب ومصادرة واستيطان وتقطيع لأوصالها عبر جدار الفصل العنصري والسعي لتهويد القدس والحيلولة دون إقامة الدولة المستقلة وفي الوقت الذي يخوض شعبنا فيه معارك البطولة مقدما الشهداء والجرحى والأسرى لصد العدوان الإسرائيلي وشق الطريق أمام حقوقه التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية.

هذا الوضع يتطلب وحدة وطنية نضالية على أساس التمسك بحقوق شعبنا التي شكلت قاسما مشتركا للإجماع الوطني والشعبي خلال عقود، والتصدي للمجانية والتجريبية والفهلوة السياسة تحت شعار الواقعية الهادفة لنحر الإجماع الوطني إرضاء لمن يحتلون أرضنا ويقهرون شعبنا واستهداف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم حسب قرار الشرعية الدولية ١٩٤.

ان التستر وراء الأكاديمية البحثية حينا أو الواقعية السياسية حينا آخر من خلال خطة الهدف وعرابيها نسيبة- أيالون وأخيرا ما صدر عمن يبحثون عن الأضواء في هذه العاصمة الأوروبية أو الأمريكية من خلال ما عرف باتفاقية جنيف وعرابيها عبد ربه- بيلين لن ينطلي على شعبنا ولن يخفي أو يخفف من المخاطر الحقيقية والنتائج الكارثية التي تنطوي عليها هذه الأطروحات البائسة.

كل هذه المشاريع ومن يقف وراءها أو يدعمها لا يمثلون شعبا ولا ينطقون باسم لاجئيه ولا يملكون لا هم ولا أية جهة مهما كانت الشرعية التي تملكها او تدعيها التنازل أو الانتقاص أو التفريط أو التجزئة بحق العودة، هذا الحق الذي تلتف حوله الملايين من أبناء شعبنا الفلسطيني اللاجئين وغير اللاجئين والذين تمكنوا خلال عقود النضال الشاق والطويل من التصدي لكل المؤامرات التي حاولت المساس بهذا الحق من خلال مشاريع التوطين او العودة الجزئية أو الانتقائية لبضعة آلاف بديلا لحق عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم.

أننا في اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة في محافظات الضفة الفلسطينية إذ نعلن ومعنا جماهير شعبنا تمسكنا بحق شعبنا ولاجئيه في العودة استنادا لقرارات الشرعية الدولية وباعتباره حقا جماعيا وفرديا لا يسقط بالتقادم فاننا نعلن ما يلي:

* نهيب بجماهير شعبنا خصوصا اللاجئين في كل المخيمات ومناطق الوطن والشتات تنظيم جهودها لإعلاء صوتها وموقفها دفاعا عن حق العودة والتصدي لدعوات التفريط.

* نحذر كل العابثين بقضية اللاجئين بالتوقف والكف عن هذا العبث والعزوف عن تقديم التنازلات المجانية في أقدس وأعدل قضية لشعبنا وهي قضية اللاجئين والعودة للالتزام بقرارات الإجماع الوطني وبقرارات الشرعية الدولية.

* نتوجه بالتحية والتقدير للجهود التي تبذلها لجان الدفاع عن حق العودة على اختلاف مسمياتها في الوطن والشتات ونعاهدهم ان نعمل معا وإياهم لتوحيد دفاعا عن حق العودة.

* التحية لجماهير شعبنا الباسلة في تصديها لإجراءات الاحتلال ولشهداء شعبنا الذين يواصلون العطاء دفاعا عن حقوق شعبنا الثابتة والتحية لأسرى شعبنا البواسل خلف قضبان الاحتلال الصهيوني.

* ونعاهدكم ان نبقى الأوفياء لتضحيات شعبنا وحقوقه المشروعة التي أقرتها الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق العودة.

اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة

محافظات نابلس- طولكرم- رام الله والبيرة

القدس- بيت لحم- الخليل

رام الله 2004/3/21

بيان صادر عن جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل يوم استقلالهم! يوم نكبتنا!

يا أبناء شعبنا الاعزاء..

تحية العودة..

عام آخر يمر على نكبة شعبنا العربي الفلسطيني، حيث قامت المنظمات العسكرية الصهيونية، ومن بعدها اسرائيل، بطرد حوالي المليون فلسطيني من وطنه الى خارج الوطن من خلال اعتماد المجازر والتهجير القسري المبرمج، ليصبح معظم شعبنا، بين ليلة وضحاها يفترش الارض ويلتحف السماء في مخيمات اللجوء. كما وقاموا بهدم أكثر من ٥٣٠ قرية ومدينة عربية عن بكرة أبيها، وصادرت أملاكنا وأراضينا بشتى القوانين الظالمة، معتبرة شعبنا غائباً عن أرضه ووطنه وهو حي يرزق وهم يستبيحون مقدساتنا وما زالوا مستمرين في مخططاتهم الإجرامية بحق شعبنا الذي يواجه سياسة الحصار والتجويع والتصفيات الجسدية عبر مسلسل المجازر الرهيبة التي طالت المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية..

إننا، في يوم «استقلال إسرائيل»، نحيي الذكرى السادسة والخمسين للنكبة الفلسطينية.. نحن المهجرون.. نعاني الامرين، لاننا على مرمى حجر من قرانا ومدننا المنكوبة وننظر بحسرة لصمت مآذن المساجد وأجراس الكنائس التي أسكتت يوم هجرنا لتتحول الى زرائب لأبقار المستوطنين وخمارات ومراكز للدعارة وتعاطي المخدرات ومقابر أجدادنا تدنس وهي تستصرخ الضمير الانساني بعد ٥٦ عامًا.

وإيمانا منا بانتمائنا الفلسطيني وتجديدا للقسم والعهد اللذين قطعناهما على أنفسنا بالعودة ورفض البدائل من تعويض وتبديل وتوطين فاننا نتوجه إلى أبناء شعبنا وهيئاته الاجتماعية والسياسة للمشاركة في الفعاليات التي تنظمها جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ على النحو التالي:

أولاً: تنظم اللجان والجمعيات المحلية للمهجرين زيارات للقرى المهجرة صباح يوم الاثنين ٢٠٠٤/٤/٢٧.

ثانياً: تنظم جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل مسيرة العودة السابعة على أراضي قرية إندور المهجرة حيث تنطلق المسيرة من مفرق الناعورة –طمرا (الزعبية) – شارع العفولة – طبريا تمام الساعة الثانية بعد الظهر، وقد تم التنسيق لهذه المسيرة مع أهالي قرية إندور، وتنظيمات وحركات سياسية واجتماعية وجمعيات عربية وقوى يهودية مناصرة لحق العودة، وسوف تختتم المسيرة بمهرجان خطابي تلقى فيه كلمات لممثلي لجنة المتابعة العليا، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل، أهالي قرية إندور المهجرة، والمنظمات اليهودية- العربية المناصرة لحق العودة.

إننا نهيب بأبناء شعبنا والقوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المشاركة الفعالة في المسيرة، دعما لحق العودة للمهجرين وللاجئين.

نعم لعودة المهجرين واللاجئين.

نعم لحق العودة.

حق العودة لا يتقادم.

حق العودة غير قابل للتصرف.

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل

نيسان 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في محافظة نابلس بخصوص تصريحات بوش

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل:

تاتي التصريحات المعادية لحقوق شعبنا الفلسطيني التي أعلنها الرئيس بوش في الرابع عشر من نيسان الحالي لتؤكد إنحياز الإدارة الأمريكية السافر لصالح الإحتلال الاسرائيلي وحكومة الارهابي شارون، واستهتارها بقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، والمبادرة العربية للسلام، وإعلانها بشك لا يقبل التاويل القضاء على أية فرصة للسلام.

أننا في اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة »عائدون« ونحن نرفض كل ما جاء في تصريحات بوش وخاصة ما يتعلق منها بقضية اللاجئين باعتبارها مناقضة لقرار ١٤٩ فإننا نؤكد على ما يلي:-

١. ضرورة تصليب الجبهة الداخلية الفلسطينية من خلال التمسك بالحقوق الوطنية، والعمل على محاصرة أصحاب المبادرات المشبوهة والتي شكلت مبادراتهم تربة خصبة لتصريحات بوش.

٢. لا يملك ايا كان حق التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فهذا الحق مستمد من الشرعية الدولية، وهو حق فردي وجماعي، قانوني وأخلاقي وسياسي وإنساني، وهو ملك للأجيال الفلسطينية اللاحقة.

٣. العمل على صياغة إستراتيجية فلسطينية جديدة في التعامل مع الإدارة الامريكية، وإعادة النظر في العلاقات الفلسطينية الامريكية.

٤. على القيادة الفلسطينية إعادة النظر بالخيارات المطروحة، والتعامل بجدية مع التحديات التي فرضتها تصريحات بوش، والرد الواضح على استهتار الإدارة الامريكية ومعاداتها للحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة والغير قابلة للتصرف.

٥. تدعو اللجنة جماهير شعبنا الفلسطيني عموما ومؤسسات وفعاليات اللاجئين الى العمل بكل جدية من أجل خوض معركة الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، وخاصة حقه في العودة الى دياره التي طرد منها عام ١٩٤٨م، وتعويضه عن الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدها خلال الستة والخمسين عاما من عمر النكبة والمأساة.

٦. واخيراً، وبمناسبة اقتراب الذكرى السادسة والخمسين لنكبة الشعب الفلسطيني فإننا ندعو الى اعتبار يوم الخامس عشر من أيار القادم يوماً وطنيا فلسطينياً يعلن فيه الشعب الفلسطيني بكل قواه الرسمية والشعبية تمسكه بحق العودة للأرض والبيت الذي طرد منه اللاجئون عام ١٩٤٨م، ورفضه لتصريحات الرئيس بوش.

واننا حتما عائدون.

اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة في محافظة نابلس-عائدون

2004/4/18

بيان شفهي من قبل جمعية المساعدات الشعبية النرويجية،

مؤسسات غير حكومية في وضع استشاري خاص

البعثة الستون الخاصة بحقوق الإنسان .

المادة ٨: مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة؛ بما فيها فلسطين.

٢٥ آذار ٢٠٠٤.

السيد الرئيس

لقد تدهور الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال السنة الماضية. كما تزايدت اعمال العقاب الجماعي المؤلمة بحق الفلسطينيين. واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية بحقهم بالرغم من إدانة المجتمع الدولي للسياسات الإسرائيلية.

ان الحق في تلقي الحماية من الهجمات المسلحة، هو حق مشروع لكل من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والمدنيين الإسرائيليين في إسرائيل، بغض النظر عن الجهة التي ترتكب مثل هذه الأعمال، أي الجيش الإسرائيلي أو الجماعات والأفراد الفلسطينيين. ولكن حق اسرائيل في حماية أمن مواطنيها في أراضها يجب أن يتم وفقاً لالتزاماتها بموجب حقوق الإنسان والقانون الدوليين.

في هذا الصدد، فإن للجدار الذي تبنيه إسرائيل، بحجة الأمن، كبير الأثر على قدرة السكان الفلسطينيين في ممارسة حقوقهم الإنسانية الاساسية والضرورية. ولا يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تستغل الدواعي الأمنية للإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات غير القانونية من اجل تبرير المزيد من الخروقات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعزل الجدار المجتمعات المجاورة والقرى والمدن عن بعضها، الامر الذي يجر قطع الخدمات الصحية والتعليمية ومصادر الرزق والعمل عن الكثير من المواطنين الفلسطينيين. كما ويعزل الجدار الفاصل الفلسطينيين عن اراضيهم الزراعية ومصادر المياه، كذلك فان الجدار كان ذريعة لضم المزيد من الأراضي الهامة من الضفة الغربية الى اسرائيل.

وقد تسبب الاستخدام الإسرائيلي للقوة المفرطة في تدمير واسع النطاق للملكية المدنية. فقد دمر الجيش الإسرائيلي في مخيم »يبنا« للاجئين في جنوب غزة أكثر من ١٠٠ منزلاً في الفترة الواقعة ما بين ١٠–١٢ أكتوبر من العام ٢٠٠٣، كما وثقت مصادر الأمم المتحدة تدمير حوالي ٤٠٠٠ منزلاً للاجئين خلال الأعوام الثلاثة الماضية على يد الجيش الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، اصبح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين بلا مأوى ومهجرين من جديد. وبالرغم من أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة توفر الخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين، ولكنها لا تقدم الحماية الكافية. وفي هذا السياق، نؤكد ضرورة التوصل الى حل دائم وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والذي ينص على حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم التي شردوا منها، أو تلقي التعويض في حال اختيار عدم العودة.

وقد قيدت السلطات الإسرائيلية حركة عمال الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان الدولية بالإضافة إلى الصحفيين. وقد خلقت إسرائيل عوائق فعلية بالنسبة للعمل الضروري لمؤسسات الإغاثة الإنسانية، كما عملت على تقليص وجود المنظمات والهيئات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتظل السياسة الإسرائيلية هذه تجاه وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية المانحة ومؤسسات حقوق الإنسان غير مقبولة على الاطلاق باعتبارها خرقا واضحا للقانون الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

من هنا، تدعو جمعية المساعدات الشعبية النرويجية البعثة الخاصة لحقوق الإنسان أن تستغل صلاحياتها من اجل الآتي:

* الضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال والاستيطان غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشمل ذلك الإزالة الفورية للجدار ومنح التعويض مقابل تدمير الأرض الزراعية والممتلكات الخاصة.
* دعم وجود قوة دولية لمراقبة حقوق الإنسان يتم نشرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
* ضمان أن ترفع إسرائيل فورا القيود المفروض على قطاع غزة والمناطق العسكرية المغلقة لضمان وصول كامل غير مشروط لمراقبي الإغاثة الدولية وحقوق الإنسان.
* التأكيد على دعم حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

مؤتمر حق العودة والسلام العادل، حيفا، ٢٦-٢٥ آذار ٢٠٠٤

البيـــان الختـــامي

المئات تشارك في مؤتمر حـــق العودة والسلام العـــادل

الانطلاق نحو المؤتمر الثاني ومتابعة العمل ضمن مأسسة مشروع العودة الفلسطيني المنظم

متمسكون بحق العودة ونرفض أي تفريط به أو التفاف عليه مهما كان مصدره

بمشاركة جمهور غفير من الجماهير الفلسطينية في الداخل ومشاركة ملحوظة من قبل أوساط تقدمية يهودية مؤيدة لحق العودة, شارك حوالي الخمسمائة في مؤتمر حق العودة والسلام العادل والذي عقد أيام الجمعة والسبت والأحد من ٢٦ آذار الجاري الى ٢٨ في مسرح الميدان في حيفا إضافة إلى جولة ميدانية في بلدات مهدومة للاطلاع على آثار الجريمة التي تحاول إسرائيل طمسها. وشارك في المؤتمر شخصيات فلسطينية أكاديمية من الشتات ومندوبين عن مؤسسات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعنى بشؤون اللاجئين والعودة, وبمشاركة مندوبة حزب الخضر في الولايات المتحدة الأمريكية ومندوبي سفارات ومؤسسات أجنبية.

عقد المؤتمر عشية الذكرى السنوية الـ٢٨ ليوم الأرض, إمعاناً في تأكيد الرابط العضوي بين قضايا الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده وعدم تجزيء قضاياه، وفي مقدمتها حق العودة. تم اختيار مدينة حيفا لعقد المؤتمر بها وهي المدينة, التي هجّر أكثر من سبعين الفا من أهلها الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، وذلك تعبيرا عن رسالة سياسية صادرة عن الجهات المنظمة, المصممة على تطبيق حق العودة وتحويل الحلم الى مشروع مؤسساتي سياسي شعبي. الجهات المنظمة اذ تطرح موضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين فهي معنية بتدعيم المطلب فلسطينيا وتحويله الى مشروع العودة للاجئين في الوطن والخارج. كما هدفت الى طرحه كموضوع مركزي في صلب النقاش السياسي في إسرائيل, واختراق سياسة إسرائيل التاريخية التي تحاول نزع شرعية حق العودة، الأمر الذي يشكل العقبة الأساس أمام الوصول الى سلام عادل.

تزامن عقد هذا المؤتمر مع عقد مؤتمرات موازية في أوروبا والولايات المتحدة وبلدان عربية، وذلك ضمن الاجتهادات التي تقوم بها مؤسسات اللاجئين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية المختلفة وحركات التضامن لتجميع القوى وتنسيق الجهود فلسطينيا ودوليا في مواجهة الحملات الإسرائيلية والدولية باتجاه اتخاذ كل الإجراءات لمنع تطبيق حق العودة وفرض بدائل تهدف أيضاً الى منع تطبيقه. كما يأتي ضمن الجهود لإطلاق حركة فلسطينية ودولية من اجل حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى بلداتهم وديارهم وممتلكاتهم وفق قرارات الشرعية الدولية وبالذات قرار الأمم ١٩٤ ومسنودا بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وقد أكد المؤتمر تمسك الجهات المنظمة والمشاركين بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتأويل, ورفع صوتا موحدا ضد اي مخطط مهما كان مصدره يفرط بحق العودة او يحاول الالتفاف عليه, او محاولة وضعه في تعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال والحرية والاستقلال.

يثمن مؤتمر حق العودة والسلام العادل مشاركة الإخوة والأخوات الفلسطينيين من الضفة الغربية ومن الشتات, ويثمن عاليا تحيات المؤسسات والأوساط الفلسطينية من الضفة والقطاع الذين اعتذروا عن الحضور قسرا ومن مخيمات اللاجئين في لبنان والمهجر, ويعتبر المؤتمر هذا التفاعل إيحاء بأهمية لم الشمل الفلسطيني وتقاسم الهم المشترك بين أجزاء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

يثمن المؤتمر مشاركة أوساط إسرائيلية تقدمية مؤيدة لحق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين, وهم شركاء في دفع هذا المشروع للأمام واختراق الرأي العام الإسرائيلي, ومن اجل تدعيم مطلب العودة ومشروع العودة.

المداخلات التي قدمت في المؤتمر والنقاش الذي تمحور في استنهاض الذاكرة وطرح الأبعاد الإنسانية والقانونية والشعبية والسياسية وآفاق مستقبلية,تجسد طاقات هائلة تسهم في تطوير عمل المؤسسات والاجتهادات ذات الصلة, وتطوير أداء الشعب الفلسطيني, صاحب الشأن, وهيئاته ومؤسساته في مشروع العودة وبهدف تحقيقها.

سوف يتلو المؤتمر كتاب توثيقي بأعماله, كما تقوم الجهات المنظمة بمتابعة العمل باتجاه توسيع حركة العودة في الداخل مكملة لحركات العودة في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وبالتنسيق معها بهدف تحويلها الى مشروع أساسي منظم للشعب الفلسطيني ولكل من يدعم حقوقه ويتضامن معه.

واذ يؤكد المؤتمر رفضه لأية مشاريع تصفوية او التفافية او تفريطية بحق العودة ومهما يكن مصدرها, فان المؤتمر يؤكد للعالم كله انه لن يكون سلام عادل دون إحقاق وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وتؤكد الجهات المنظمة باجماع المشاركين والمشاركات نجاح المؤتمر الذي يحفز للانطلاق مباشرة باتجاه تعزيز وتوسيع وتنظيم حركة العودة في الداخل, وبدء العمل من اجل مؤتمر العودة والسلام العادل الثاني، ربيع العام ٢٠٠٥.

هذا ونظمت المؤتمر كل من معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية, جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين واتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية وجمعية «زوخروت» (يتذكرن).

كما أعلن عدد من المؤسسات في نهاية المؤتمر دعمها للبيان وانضمامها الى المبادرين لمتابعة العمل. وهي المؤسسة العربية لحقوق الانسان, جمعية البيت, جمعية «صوت آخر في الجليل» وأبدى عدد كبير من المؤسسات اهتمامها.

هذا وسوف يطرح البيان الختامي على المؤسسات ضمن فتح باب الانضمام للمبادرة, ومن المتوقع ان تنضم عشرات المؤسسات المحلية والدولية لهذه المبادرة.

حيفا ٢٩-٣-٢٠٠٣



عرب السمنية. قضاء عكا. ٢٣٢ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

دير سنيد. قضاء غزة. ٨٤٧ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

بيت جرجان. قضاء غز. ١٠٩٠ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

صالحة. قضاء صفد. ١٢٤١ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سبلان. قضاء صفد. ٨١ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

سعسع. قضاء صفد. ١٣١١ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

الراس الاحمر. قضاء صفد. ٧١٩ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

فارة. قضاء صفد. ٣٧١ نسمة
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

غباطية. قضاء صفد. ٧٠ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

ديشوم. قضاء صفد. ٦٨٤ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

علما. قضاء صفد. ١١٠٢ نسمة.
هجرت في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨.

تشرين الثاني ١٩٤٨

ابو سوين/النجمات/ التراتبين. قضاء بئر السبع.١٢٢٥ نسمة.
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الكسار/النجمات/ التراتبين/. قضاء بئر السبع. ١٨٣١ نسمة.
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ابو صهيبان/النجمات/ التراتبين. قضع بئر السبع. ٤٦٧٣ نسمةن
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

ابو عثيرة/ النجمات/ التراتبين/. قضاء بئر السبع. ١٣٩٠ نسمة.
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

هربيا. قضاء غزة. ٢٥٩٨ نسمة.
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

سروح. قضاء عكا.
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

النبي روبين. قضاء عكا.
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

المنصورة. قضاء عكا.
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

إقرت. قضاء عكا. ٥٦٨ نسمة.
هجرت في ١ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كفر برعم. قضاء صفد. ٨٢٤ نسمة.
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

حمامة. قضاء غزة. ٥٨١٢ نسمة.
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

بربرة. قضاء غزة. ٧٩٦,٢ نسمة.
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجدل. قضاء غزة. ٤٩٦,١١ نسمة.
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

نعليا. قضاء غزة. ٥٢٠,١ نسمة.
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الخصاص. قضاء غزة. ١٧٤ نسمة.
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجورة. قضاء غزة. ٢٨٠٧ نسمة.
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الجيّة. قضاء غزة. ١٤٢٧ نسمة.
هجرت في ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

عراق سويدان. قضاء غزة. ٧٦٦ نسمة.
هجرت في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٨.

تتمة - الحمايـة العربية للاجئين الفلسطينيين

اللجنة الاستشارية للأونروا. ومن خلال هذه العضوية تنقل هذه الدول وجهة نظرها ونظر الجامعة العربية إلي اللجنة، وتشارك في مناقشة التقرير السنوي للمفوض العام للأونروا الذي يتولى تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

القرارات ومستوى الأداء

بمساعدة مجموعة الأطر المؤسسية التي أنشأتها للتعامل مع مشكلة اللجوء الفلسطيني، بلورت الجامعة العربية عدداً من القرارات والسياسات تجاه بعض الحقوق المدنية والاجتماعية الاقتصادية للاجئين. وهي قرارات وسياسات تكفلت جدلا بالوفاء بحد أدنى من هذه الحقوق الأساسية وأعطت للدول المضيفة مرجعية استرشادية غير إلزامية في هذا الإطار. وقد تعلقت هذه القرارات بحقوق التنقل والجنسية والعمل والتعليم والتملك. ومن جانبها اشتقت الدولة المضيفة مواقفها وسياساتها على الصعيد الوطني تجاه اللاجئين على نحو يسترشد بسياساتها ومصالحها الذاتية تجاه سيرورة القضية الفلسطينية، ومدى انغماسها بالبعد القومي لهذه القضية، ويتأثر أحيانا بموافقة وضغوط أطراف ثالثة غير عربية.

ضعف الالتزام والمسافة بين النظرية والتطبيق

ليس صحيحا أن اللاجئين حظوا تلقائيا بخصوصية في الواقع العربي، تستدعي نظره تفضيلية بالمطلق مقارنة باللاجئين في مواطن أو نماذج أخرى. وكان المؤمل أن يلقي اللاجئين الفلسطينيين هذه المعاملة التفضيلية كونهم جزءا لا يتجزأ من المحيط العربي الذي استضافهم غداة نكبتهم الوطنية. وكون النظام العربي تغلغل في قضيتهم الوطنية بالنظر لاعتبارات كثيرة، ليس أقلها شأناً الروابط القومية والأمنية بمفهومها الواسع والعميق، وأعلن عن مواثيق وقرارات تدعي لهم الحماية وضمان الحقوق الأساسية لحياة كريمة في وضعهم الاستثنائي. وبالنسبة للمتابعين عن بعد بدا اللاجئون كعرب يعيشون بين عرب فأين المشكلة؟. لكن الواقع كانت له كلمة وحكما مختلفاً.

يقول هذا الواقع إن المواثيق والقرارات التي سنها النظام العربي للتعاطي مع شؤون اللاجئين، ظلت شأنها شأن المعالجة العربية لقضايا أخرى كثيرة بعيدة عن التطبيق بالحد اللازم لضمان حماية حقيقية لهم. فقد افترقت دول النظام منذ البداية في تكييفها لوضع اللاجئين واستعداداتها لتقديم الخدمات لهم وضمان حقوقهم الأساسية حتى وإن كان الحديث يتعلق بغير الحقل السياسي وتوابعه.

كان بروتوكول معاملة اللاجئين في الدول العربية، هو أقصى سلم الضمانات لهذه الحقوق. ومع نواقصه الجوهرية فإن الالتزام به كان كفيلا بتوفير حد أدنى معقول من هذه الضمانات والحماية. لكن الملاحظ أنه فضلا عن اشتقاقه بعد قرابة عقدين كاملين من بداية المشكلة (١٩٦٥)، بما أملته هذه الفقرة من معاناة فردية وجماعية للاجئين، فقد تراوحت مواقف الدول العربية تجاهه.. بين مجموعة وافقت عليه بلا تحفظ (الأردن، سوريا، الجزائر، مصر، العراق، اليمن). وثانية وافقت بتحفظات (الكويت، لبنان، ليبيا). وثالثة لم تعلن موقفها منه (السعودية، المغرب) ودول لم تحضر أصلا الاجتماع الذي أقره ولم توضح سياستها تجاهه (تونس)، وأخرى انضمت للجامعة بعد إقراره وظل موقفها منه مجهولا (البحرين، قطر، عمان، الإمارات العربية، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، جزر القمر).

وقد مارست عوارض السياسات العربية فعلها وجعلت من قبول قرارات الجامعة مسألة خاضعة للنقاش والتبدل. وفي عام ١٩٧٠، بعد خمسة أعوام من إقرار البروتوكول، لاحظ مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين »أن إجراءات السفر والإقامة والعمل المتعلقة بالفلسطينيين في الدول العربية ما زالت تواجه صعوبات ومتاعب ولا تتفق مع الروابط القومية«. وتكررت هذه الملاحظة عن المؤتمر عام ١٩٨١ ثم عام ١٩٨٧. ومازال البحث في هذه القضايا بنداً ثانياً على جدول أعمال المؤتمر وذلك في ظل تراجع الفكرة القومية التي طالما أثرت في توسيع درجة التسامح مع اللاجئين. إن عدم التزام الدول العربية بمستوى الحماية التي قررتها الأطر الجماعية للاجئين يعني وجود تفاوت نسبي في تطبيق هذا المستوى.

حماية اللاجئين وعملية التسوية

جاءت مفاوضات التسوية العربية والفلسطينية الإسرائيلية منذ بداية تسعينات القرن الماضي في الوقت الذي كانت حماية اللاجئين في مختلف تجمعاتهم تتآكل بشكل واضح.

وكان إرجاء التعرض لهذه المشكلة مرة تلو الأخرى في مواثيق ومفاوضات التسوية أساساً لإشعال الهواجس بين يدي اللاجئين من جهة والدول المضيفة لهم من جهة أخرى. وما يعنينا من هذه الموضوعة هو أن هذه الهواجس، لا سيما من جانب الدول المضيفة، فضلا عن التطورات التي أحاطت بتغير نمط السياسة الفلسطينية وتحول مركز الثقل في الحركة الوطنية إلى داخل فلسطين، أدت جميعها إلى مزيد من التآكل في مستوى الحماية الذي تهيأ للاجئين قبل عملية التسوية. وبدلا من أن تكون هذه العملية نذيرا بقرب حل مشكلة اللاجئين، ومن ثم مدعاة لأن تراعي الدول المضيفة هذه الحقيقة فتطور من قدر الحماية الممنوحة لهم، فإن تعثر هذه العملية أنعكس سلبا عليهم .. وظل اللاجئون عموما بمثابة بطن رخو يمكن استخدامه للتأثير على السياسة الفلسطينية وذلك في اتجاهات متعارضة أحيانا.

فمن ناحية، مارست م.ت.ف سياسة تجاهل تجاه اللاجئين في البلاد العربية، وبخاصة في لبنان وسورية والأردن. واتخذ هذا التجاهل مظاهر مختلفة، ماليا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.. وغالبا ما اتسمت علاقة المنظمة بالدول الثلاثة المذكورة بالتوتر .. وبصفة عامة غاب المناخ الذي يسمح للمنظمة بأن تبحث فيه مع أية حكومة عربية في أوضاع الفلسطينيين المقيمين على أرضها وتكون لها فيه كلمة مسموعة. وبمجرد توقيع أوسلو تولد الانطباع القائل بأن المنظمة قد تخلت عن مظلة حماية اللاجئين، وتولدت الظنون بأنها بعد قيام السلطة ونشوء الواقع الجديد، أقرب إلى التواطؤ مع قضية توطينهم حيث هم، وأن فكرة الشعب الفلسطيني الواحد ذي المصير الواحد غابت عن برامج القيادة الفلسطينية. وحتى عندما تصاعد التوافق داخل أطر التفاوض على أهمية تحسين أوضاع اللاجئين والنازحين حيث هم، وبخاصة سكان المخيمات منهم .. فقد ظل هناك بين الدول المضيفة واللاجئين من ينظر إلى هذا التوجه بشكوك بالغة.

ومن ناحية أخرى، كانت وكالة الأونروا قد دأبت على الحديث عن أزماتها وضائقتها المالية التي لا تؤهلها للوفاء بكامل خدماتها للاجئين، فقد راحت الوكالة تفرط في هذا الحديث والشكوى بعد بداية التسوية. ولاحظ كثيرون أن الأونروا تتجه إلى تقليص هذه الخدمات بحسب تطورات عملية التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي. الأمر الذي أغضب بعض القوى الفلسطينية فضلا عن جمهور اللاجئين المستفيدين من أنشطة الوكالة، وأدى إلى المطالبة بفك الارتباط بين هذه الأنشطة وبين مسار عملية التسوية، خشية استخدامه أداة للضغط السياسي والتأثير على خيارات اللاجئين والمفاوض الفلسطيني.

نحو تطوير الحماية العربية للاجئين.. مقترحات للتداول

ليس من المنتظر أن تتطور أطر حماية اللاجئين الفلسطينيين في الرحاب العربية بمعزل عن تفكيك معضلة حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في هذه الرحاب. فضعف هذه الأطر وانتهاك الحد الأدنى المتوفر منها، هما أحد تجليات السقف المتدني عربيا على صعيد مراعاة حقوق الإنسان. ومن الواضح، طبقا لمجمل متابعتنا في هذا الجهد، أن الفكرة القومية الجامعة لما بين اللاجئين والعرب من أواصر، بما في ذلك المشاركة في الصراع ضد العدوان الصهيوني الإسرائيلي، قد فشلت في رفع سقف الحماية العربية للاجئين إلا بقدر محدود وفي أوقات ومواطن محدودة. ولعل المقاربة السورية لأوضاع اللاجئين كانت متفردة في ثباتها على مدار مراحل اللجوء الفلسطيني وتقلبات الصراع مع إسرائيل. ومن فضائل هذه المقاربة أن تقيدها أو التزامها بحد الحماية الذي أوجبته الأواصر القومية والنظام العربي العام، لم ينل من الطبيعة السياسة لقضية اللاجئين. تلك الذريعة التي ارتكبت تحت شعاراتها انتهاكات كثيرة لآدمية اللاجئين وعرضتهم للمهانة.

على أننا سوف ننتظر كثيرا جدا إذا ما علقنا تحسين حماية اللاجئين على شرط التطور الحقوقي والتحول الديمقراطي في العالم العربي أو تغليب كرم الضيافة والأخوة القومية في التعامل مع اللاجئين أو توجه هذه الدول إلى العمل بالمواثيق الدولية والإقليمية المنظمة لحالات اللجوء على نحو لائق وفاعل. ومع ذلك لا يتعين أن يحل اليأس بهذا الخصوص. وجنبا إلى جنب مع السعي الحثيث لتشريع التطور عربيا في هذه الاتجاهات، والأهداف التي ستؤدي إلى بيئة منصفة أكثر لأحوال اللاجئين ينبغي معالجة هذه الأحوال من داخل البيئة الحالية غير المواتية.

غير أن التعقيدات المرتبطة بتطبيق حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم الأصلية، وهو ما يناضل من اجله اللاجئون أنفسهم، تدعوا إلى عدم الانتظار وتحرى مختلف البدائل المختلفة لحماية اللاجئين في سياق الواقع المرير المفروض عليهم وبالطبع بدون أن يتعارض هذا الأمر وحق العودة. وليست هذه المنهجية مدانة بالضرورة. فالحركة السياسية الهادفة لبناء تسويات لإنهاء الصراعات المعقدة ذات الطبيعة التاريخية الاجتماعية الممتدة، كالصراع الإسرائيلي–العربي وقضية فلسطين، تقع في دائرة الأعمال البطيئة العسيرة المخاض والمخرجات. لكن معاناة اللجوء واللاجئين لا تستطيع ولا ينبغي لها الانتظار والاستمرار. أن كل فترة مضافة إلى زمن اللجوء، تولد آلاما جديدة لمجموعة إنسانية ساقتها الأقدار إلى بقعة سوداء في التاريخ.. ولهذا بالضبط لم يرهن المشرع الدولي، الذي اشتق قوانين اللجوء. بإنهاء معاناة اللاجئين في كل مكان على مجرد حل القضية الأصل التي أدت إلى حالة اللجوء بل أقر الكيفية التي يتوجب التعامل من خلالها مع اللاجئين في زمن اللجوء ووضعيته ذاتها، بغض النظر عن مسار التسويات السياسية وغير السياسية. وهذه بعض المقترحات التي تعزز حماية اللاجئين الفلسطينيين.

أولا: تنشيط الأطر القانونية ودور حركة حقوق الإنسان:

حققت الأطر القانونية ذات الصلة باللاجئين وحمايتهم إقليميا ودوليا تقدما معتبرا. ولو جرت حكومات الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين على سنن هذه الأطر، لرفعت عنهم شطرا كبيرا من المعاناة. لقد ترتبت هذه المعاناة على تجاهل العمل وفقا للمقررات والمواثيق الدولية والعربية للجوء. ومع مراعاة الحساسيات السياسة وعدم التعدي على استحقاقات السيادات الوطنية المتضخمة عربيا (في مواجهة اللاجئين بخاصة كفئة مستضعفة!)، يمكن للعاطفين على حقوق الإنسان والقائمين عليها حركيا، إعادة تنشيط الخطاب القانوني الخاص باللجوء واللاجئين. وفي هذا السياق تستطيع حركة حقوق الإنسان، فلسطينيا وعربيا (ودوليا أيضا) وضع مشكلات اللجوء الفلسطيني على أجندة اهتماماتها مستفيدة من خبرائها في هذا المجال. وسوف يكون من المفيد للاجئين أن تتبدى هذه الحركة الحقوقية لمتابعة الانتهاكات الواقعة على اللاجئين في أماكن تواجدهم بالاستناد إلى الشرعيتين العربية والدولية ومقررات النظام العربي ذات الصلة، وبيان ـ حتى لا نقول فضح ـ المسافة بين الشعارات الطنانة المرفوعة من قبل النظم العربية حول دعم الحقوق الفلسطينية وبين التطبيق العملي للقيود على حقوق الإنسان الفلسطيني اللاجئ في الرحاب العربية ومن الأفكار المرجعية هنا بيان أنه لا مسوغ لدعوى إسناد ودعم القضية الفلسطينية في ظل اعتصار أصحاب القضية أنفسهم في مختلف مناحي حياتهم اليومية.

ثانيا: دعم أنشطة الجمعيات المدنية (الأهلية): ويتصل بالمقترح السابق

أن يجري الترويج والدعم للمنظمات غير الحكومية التي تنشط في أوساط اللاجئين. ولا سيما في المخيمات التي يعاني سكانها من فقدان أبسط متطلبات الحياة وضرورياتها على ما أوجزنا في ثنايا هذه المعالجة. وتشكل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في لبنان مثلا منذ ١٩٨٣ بديلا إلى حد ما من دور م.ت.ف في تقديم الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. لكن عملها ظل محفوفا بالضغوط المالية والقيود السياسية وبما لا يضمن لها النمو والاستمرارية والانتظام لأداء أغراض طويلة الأجل. إن تعميم هذه النماذج التطوعية الخيرية يسد نقصا هائلا في الأداء الحكومي الخاضع لشروط ثبت أنها لا تكون في كل الأوقات مواتية لمواجهة الأعباء المنوطة بها. ولعل تنشيط هذه النماذج والدعوة إلى ردفها بالمزيد يشكل حافزا لتقوية الأدوار الحكومية، كما أنه اتجاه يناسب التطور العالمي في أدوار التنظيمات المدنية. وهي أدوار قد تكون أكثر مقبولية لدى اللاجئين من تلك الحكومية التي ربما نظر إليها بعضهم بعين الريبة بسبب اتصالها بالغايات السياسية.

ثالثا: اعتماد مدخل تحسين بيئة اللجوء وإزالة مخاوف المضيفين:

ينطوي تحقيق هذا المطلب على التعامل مع ثقافة الخوف والتوجس التي تقارب بها بعض الأطراف المضيفة قضية اللاجئين داخلها. وكذا الهواجس التي ينظر بها بعض اللاجئين لمفهوم تحسين ظروف اللجوء. ففيما يتعلق بذريعة الحفاظ على الوضع الراهن لصيانة الهوية الفلسطينية. فقد ثبت بدراسات أجريت في الولايات المتحدة وبعض الدول المضيفة للاجئين أن الفلسطيني الذي نال حقوقا أكثر من غيره (في سوريا والأردن مثلا) ليس أقل ارتباطا بالهوية الفلسطينية (وحنين العودة) من الفلسطيني الذي يعيش في لبنان الذي يتسم وضعه بالهشاشة الحقوقية. وهذا يعني كما ألمحنا في مواضع سابقة أن تخليد معاناة اللاجئين ليست السبيل المأمون للحفاظ على هويتهم وأن العكس جائز. من هذه القناعة يجدر بالعاطفين على رفع المعاناة عن اللاجئين محاربة مخاوف بعض الدول المضيفة وتحريرها من فكرة أن تحسين ظروف اللاجئين قد تمهد لتوطينهم أو ارتباطهم أكثر بالإقامة داخلها.

رابعا: اعتماد مدخل تحصيل عوائد ممتلكات اللاجئين واستخدامها:

أن يتم السعي حثيثا وبكل السبل الممكنة من أجل تسخير موارد وعوائد ممتلكات اللاجئين في فلسطين المحتلة في تحسين ظروفهم في الملاجئ. وذلك يعني طبقا لرؤية معينة، القبول بمبدأ الحل المتدرج لقضيتهم بدون التعارض مع حقهم في العودة والتعويض على الإطلاق. وكذا بدون انتظار تطبيق هذا الحق. إن حق العودة لا يسقط بالتقادم ولا يذوي لمجرد استلام ريع أموال اللاجئين وممتلكاتهم في الوطن الأم. وهذا يقتضي تفعيل الجهود والقرارات الخاصة بحصر هذه الأموال والممتلكات وتعيين قيمتها وعوائدها بواسطة قوة محايدة نزيهة. ثم تلمس السبل لتحويل هذه العوائد إلى أصحابها وذلك على نحو يفيد مجتمع اللاجئين عموما. ولن يكون هذا التوجه والجهد بلا مرجعية أو سند. فثمة جهود سابقة في هذا الإطار، اضطلعت بها جامعة الدول العربية إبان مرحلة فعالية »لجنة التوفيق الدولية«. بما يمكن التأسيس عليه وتسريع وتسهيل هذه المهمة التاريخية الحقوقية. كذلك فإن مؤتمر المشرفين على الفلسطينيين أصدر أكثر من توصية بهذا الخصوص ومضي إلى ضرورة استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعيين حارس دولي محايد على أملاك اللاجئين في فلسطين والاستعانة بريع هذه الأملاك في تمويل ميزانية الوكالة.. ونحسب أن متابعة مثل هذا القرار سوف تخدم مدخلا مهما أخر لحماية اللاجئين هو الحفاظ على حد الحماية الدولية المتوفر لهم عبر وكالة أونروا الدائمة الشكوى من العوز المالي. فالوكالة إن تخلت عن حزمة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تقدمها للاجئين دون إيجاد البديل، ولا سيما في ظل تفاقم الحماية العربية، فقد يتعرض مجتمعهم للتدمير. ومع ضرورة الحفاظ على الأونروا، فإن هذه المؤسسة الدولية لا تشكل بنظر البعض مظلة حماية دولية حقيقة للاجئين الفلسطينيين وذلك باعتبارها تقدم خدمات إغاثية فقط ولا تقدم بديلا عن الحماية التي يقدمها الميثاق الدولي لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق به لعام ١٩٦٧. ولذا فإن هناك فرصة لتوضيح هذا الأمر وتنبيه عربيا لتوسيع هامش حماية اللاجئين.

خامسا: تعزيز أطر التمثيل الفلسطيني:

لقد لاحظنا أن الفترات التي شهدت تبلور الكيانية السياسية والتمثيلية الفلسطينية، في أجواء علاقات صحية على الصعيد العربي العام، عرفت أوضاع حماية أفضل للاجئين على هذا الصعيد. ليس فقط لأن هذه الكيانات تمكنت هي ذاتها من اجتراح مداخل وآليات لتخفيف المعاناة عن اللاجئين (كإيجاد فرص العمل والتشغيل والدعم المالي ورعاية الشؤون الاجتماعية والصحية والتعليمية بأشكال مختلفة .. الخ). وإنما أيضا لأنها مارست دور المفاوض عنهم، الممثل لهمومهم، مع الدول المضيفة. وغالبا ما اضطلعت أطر منظمة التحرير مثلا بدراسة أوضاعهم وملامسة شواغلهم والتعبير عن أشواقهم أمام المؤسسات العربية ذات الصلة. وعكس ذلك صحيح فمراحل غياب هذه الأطر الفلسطينية أو عدم التمكين لها أو محاربتها ومطاردة أنشطتها وإخضاعها للقيود أو إضعافها، كانت نذير شؤم على مستوي الحماية العربية للاجئين. وقد لا مسنا هذه العلاقة الطردية سلبا وإيجابا بين قوة الأطر الفلسطينية وضعفها وبين مستوي الحماية العربية في المثل اللبناني بشكل لا لبس فيه. ولمسنا أيضا كيف أنه كلما كانت هذه الأطر شاملة من حيث الاختصاص وتلقي القبول العربي (الفلسطيني) العام (مثل منظمة التحرير)، كلما انعكس ذلك إيجابيا على الحماية العربية. ■

د. محمد خالد الأزعر هو باحث فلسطيني مستقل يقيم في القاهرة، وله عدد من الكتب والأبحاث منها «القدس بين الانتفاضة والتفاوض» و «حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين»، «ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة».

قصيدة

القدس قدسي..

شعر: عبد الرحمن الأبنودي

القدس قـُدسي . . يمامة صيف . . في غيتِّها
تطير . . تجيني . . بأشواقها . . وغيتّهــــا
فاكرانى . . من يدّ صيادها . . أنا اغيتهـــا

فاكرانى صوت الأدان الحـىّ في ((حطين))
ومخبِّى في ضلوعي قلبك يا ((صلاح الدين))
شايل صُراخ اليتامى ولوعة المســاكـين
فاكراني كفن الشهيـد وخيمـة اللاجئين
وأول الأتـقيا . . وآخـر الــهاربيـن .

تجيني . . وتوسني . . وتملّـس على خـدودى
هاربة بحدودها القُدام تتحَامـى في حدودي
تبكى على صدري دَبكـة حزن على عودى

تبكى وفاكـره حاهدهدها واسكتِّــها
أنا ياللى من يموت شراييـنى اتنـسج موتها
وصوتى يوم الغنا الباطل بلع صوتــها
ما فيش في قلبـي ولا آهة . . أموتــها

كل الآهات ميِّـتة . . أنا حبيـس همــس .
نزعـت صورتـها من بُكـرايا . . من أمس .
حطين . . لا حطينى . . ولا قُدس الهموم قدسى .
ولا عارفة تنسـاني زى ما تُهـت ونسيـتها .

القدس تيـجي يمـامة نـور مـطفيـة
طالعة للى م البرد . . للصيف الجديد تسعى .
فاكره في كفى طعام وف قلبـي أخـويَّة
هيّة اللي مش واعية والا أنـفا مش باوعى .
لا دمـع يسقـى عطـش عينى ولا مَية . .
يا حُزن لا تترجِمه آهــة . . ولا دمعـة .

ما كنـا فاكريننـا أطفالك يـا ست الكُلّ
الكدب ما يجيش هَمُّه إحنا مـش أطفـال
وكنا فاكريننا ابطالك . . أيادي السيــف
سيوفنا من قش ودى ما هيش إيدين أبطال
ضيّعنـا ع القهـوة نصّ العُمر نتــاوب
نِنتظروا مـن ربّنا تتحسّـن الأحــوال .

يا قدس لِمىّ جناحـك وارجعـي تانـي
لا تصدّقَي قولي ولاَ تئتمنـى أحضــاني
نأمى في حضــن العدو . . هُو العدُو الأوّل
يا قدس خافـى قوى من العــدو التـاني
الخنجـر المختفـى وإنتى فاكراه ضلـع
الأفعى ورا ضحكتي والموت فى أَسنانـي
وصفحتـى في النضــال
بيضا بيـاض التلــج

لمىّ الجناح . . البَنَانى ف قلبى مسكونـة
بَيَمام غريب الوطـن
حبّيته . . يوم ما رطـن
يوم ما التهم خضرتِـك
فدان ورا فـدان
يوم ما طرد أسرتـــك
إنسان ورا إنسان .
يوم ما هدم مادنتك
وكَسَّر الصُّلبان

يا قدس قولى لحيطانك إثبتي بقوّة
حيخلّصك إبنك اللى أنا مانيش هوه
لا تبحثي عن حلول . .
الحل من جوّه
الحل من جوّه
الحل من جوّه




«مساهمة الفنانة أمية جحا»

الفجر صَعب المرَاس يا قبضـة الخَيّـال
يا ثورة لا ليها عَمّ . . ولا أخَوة . . ولا خال
قدرَك وطن يشترى الوطنيـة بالأمـوال
وانا قدري أحلم بصوتك . . وبدوام دمـّك
وبيوم يِملّوا الكبار الفُرجة ع الأطفـال

أنا حلو في الشاشة في الجورنان لكن ظلى
تقيل . . يا أمـه بمأساتـي . . بتتسـلى
للسادة شاى سادة وانا دمّى اللى بيحلّى
وكل يوم قطرة قطرة الدم بيسرِسـب
مستنى إيه يا وطن؟ لمـا أغيب كُلى؟

بتدفعوا المال خلاص ذمَّة ده والآ ذكاه؟
معاكوا أموال تنسِّى الباكى طعـم بُكاه
وتقتلوا في ضميـر الفجـر أىّ حياه
أبرد من التلاجات يا دمنـا العربـي
مأساتى مش من عدوى . . أنتم المأساه .

لكن فلسطيـن اهـه في القلب والقبضـة
لكنت فلسطين أهَـه جوَّه العروق نابضـة
عارفة القديم والجديد . قاريه قوى وحافضة
طاهرة في ساعة الأدان . . وتصلى في الشارع
يا وطنى آدمى الدّما ، ، لو عُزت تتوضى .

يا قدس يامّ الشهيد في العتمـة عانقينـي
أنا متِّصل بيكى من وطنـى ومن دينـى
يا مسجد الأقصى أقصى ما في الدموع عيني
وأقصـى ما في وريدي الدم بعـد الهـم
وإخوتـى مش هنا . . يا قدس سامحينـي .

الشاعر عبد الرحمن الأبنودي من مواليد محافظة قنا بصعيد مصر، يكتب الشعر العامي. ومن دواوينه، «الأرض والعيال» و«أحمد سماعين» و«أنا والناس» و«الموت على الأسفلت». لحنت وغنيت العشرات من قصائده، على يد كبار الملحنين والفنانين العرب.

لن ننسى...

الخلصة، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كرنب، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨.

الزويرا، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كانون الاول ١٩٤٨

ابو ستة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ١٣٣٥ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو الحسين/غوالي/الترابين/قضاء بئر السبع، ١٧٠٥ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو شالهوب/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٥٢١ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو ختلة/غوالي/ الترابين، قضاء بئر السبع، ٣٩٩ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو بركة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٢٠٣ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو عمرة/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٨٦٦ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

الزراي/غوالي/الترابين، قشاء بئر السبع، ٤٧٩٣ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

العمور/غوالي/الترابين، قضاء بئر السبع، ٧٤٥ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

وحيدات/الترابين/الترابين، قضاء بئر السبع، ٩٥٢ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو معيلق/حسنات/الترابين، قضاء بئر السبع، ٩٩١ نسمة،
هجرت في ٥ كانون الاول ١٩٤٨.

أبو مدين/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٢,٨٨٧ نسمة،
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

الظواهرة/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٩٣٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

السميري/حناجرة، قضاء بئر السبع، ١٥٢٨ نسمة،
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

النصيرات/حناجرة، قضاء بئر السبع، ٢٢٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٨.

عرب عسلوج، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٨.

عرب عوجة الحفير، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨.

شباط ١٩٤٩

كفر عنان، قضاء عكا، ٤١٨ نسمة،
هجرت في ١ شباط ١٩٤٩.

الفرادية، قضاء صفد، ٧٧٧ نسمة،
هجرت في ١ شباط ١٩٤٩.

آذار ١٩٤٩

عراق المنشية، قضاء غزة، ٢٣٣٢ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٩.

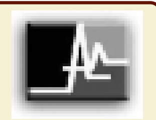
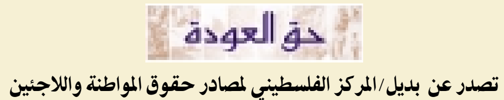
الفالوجة، قضاء غزة، ٤١٧,٥ نسمة،
هجرت في ١ آذار ١٩٤٩.

عرب غمر، قضاء السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ٥ آذار ١٩٤٩.

أم الرشراش، قضاء بئر السبع، ٤٦ نسمة،
هجرت في ١٠ آذار ١٩٤٩.

المصدر: سلمان ابو سته، سجل النكبة ١٩٤٨، سجل القرى والمدن التى احتلت وطرد اهلها أثناء الغزو الصهيوني عام ١٩٤٨ في الذكرى الخمسين للنكبة. لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٨



تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

تحرير
محمد جرادات   نهاد بقاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. 728
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.